دولة ليبيا

الأكاديمية الليبية

مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

قسم الدراسات الإقليمية والدولية

برنامج الدراسات الأوروبية

العلاقات الإستراتيجية الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الإجازة العالية
(الماجستير) في الدراسات الإقليمية والدولية

إعداد الطالب: المختار مولود أمحمد المعيوفي

إشراف الدكتور : فاروق توفيق إبراهيم

الفصل الدراسي : ربيع 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أيها الناسُ إنا خلقناكُم مِن ذَكَرٍ وأنثى وجَعلناكُم شُعُوباً وقَبَائلَ لِتعَارفُوا إن أكرمكُم عِندَ اللهِ أتقاكم إن اللهِ عَليمٌ خَبيرٌ)

صدق الله العظيم

القرآن الكريم : سورة الحجرات : الآية "13"

الإهـداء

إلى من دعا إلي ورفعا أكفهما في أناء الليل وأطراف النهار

"والداي"

إلى من قدموا إلي يد العون و المساعدة وتوفير وقتهم وجهدهم

"إخوتي وأخواتي"

الشُكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لانجاز وإنهاء هذا العمل .

الشكر الخالص إلى أستاذي الفاضل الدكتور : فاروق توفيق إبراهيم الذي لم يكل جهده ووقته لإرشادي وتوجيهي ونصحي طيلة فترة كتابة هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء .

الشكر إلى لجنة المناقشة التي كلفت نفسها العناء لدراسة ونقد هذه الرسالة حتى تكتمل في الصورة النهائية لها .

الباحث

ملخص الرسالة

تعتبر منطقة بحر قزوين ذات أهمية ، نظراً للخصائص العديدة التي تتمتع بها ، فهي ذات أهمية جيواستراتيجية متمثلة في موقعها الجغرافي الموصوف "بقلب الأرض" وأهمية الموقع للأطراف الإقليمية والدولية لبسط النفوذ والهيمنة ، ولها أهمية اقتصادية والمتمثلة في المخزون الهائل من النفط والغاز واليورانيوم ، التي تعتبر ذات أهمية لتنويع مصادر الطاقة العالمية ، وكذلك في الأمن العالمي للطاقة وخفض الأسعار .

يعتبر بحر قزوين مسطحاً مغلقاً ، أي لا يطل على المنافذ والأسواق العالمية ، لهذا فقد أضحت ذات أولوية قصوى للأطراف الإقليمية ، كروسيا الاتحادية التي تعتبر منطقة بحر قزوين ضمن نفوذها وأمنها القومي ، وتركيا التي تعتبر التواجد في المنطقة بمثابة فرصة لا يمكن تفويتها لإحياء الأمجاد العثمانية ، وإيران المستفيدة من موقعها الجيوبوليتيكي والمكانة الإقليمية والتاريخية التي تتمتع بها .

تأثرت منطقة بحر قزوين بالتغيرات الدولية فيما بعد الحرب الباردة حيث شهدت دخول أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية المستفيدة من وضعها الفريد في النظام الدولي ، والاتحاد الأوروبي الذي يشهد وحدة سياسية وتكاملاً اقتصادياً وإستراتيجيته لمناطق الجوار ، والصين الصاعدة اقتصادياً لتحقيق توازن في المنطقة المتاخمة لها وتأمين مصادر الطاقة ، بالإضافة إلى رؤية الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق والمشاطئة لبحر قزوين وهي تركمنستان وأذربيجان وكازاخستان وسياسة الانفتاح على العالم الخارجي ، مما أثر ذلك كله على طبيعة العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين وأفرزت الكثير من الإشكاليات التي تعيق تنمية منطقة بحر قزوين.

لذلك فقد انطلقت فرضية البحث بمدى إمكانية التعاون والتنسيق المشترك في ظل التسابق المحموم والتنافس على المنطقة واختلاف الرؤى والاستراتيجيات لكل الأطراف المشاطئة والإقليمية والدولية.

من خلال البحث والدراسة الشاملة لجوانب موضوع الرسالة فقد توصل البحث الى عدة نتائج واستنتاجات من أبرزها:

1. أن الجهود الفردية والثنائية والجماعية التي بُذِلت لتحديد الوضع القانوني لبحر قزوين قد باءت بالفشل.
2. أن الدول المستقلة والمشاطئة لبحر قزوين لم تكن مسرحاً للعبة في المنطقة ، بل استطاعت أن تكون طرفاً فيها عن طريق رسم سياسات واستراتيجيات وتحالفات استطاعت من خلالها أن تحقق قدراً من الاستقلالية.
3. أن التغيير الذي حصل خلال العقدين الماضيين لم ينتهِ بعد ، وإنما ستستمر وتيرة التغيرات كانعكاس للتغيرات التي تحدث للأطراف الإقليمية والدولية ، وستتغير تبعاً لذلك المعادلة والتوازنات.
4. ستمضي المنطقة قدماً في تحقيق قدراً من الاستقرار والاستثمار والاستفادة من جميع الأطراف وبنسب متفاوتة خلال المدى المنظور ، بالرغم من المعوقات والعراقيل التي تؤثر على ذلك.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الرسالة	د
قائمة المحتويات	هـ
الفصل التمهيدي	1
المقدمة	2
الفصل الأول : خصائص منطقة بحر قزوين والأهمية الإستراتيجية	9
المبحث الأول :الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين	11
أولاً: الأهمية الجيوسياسية	12
ثانياً : الأهمية الجيواقتصادية	18
ثالثاً : الأهمية الجيوثقافية	20
المبحث الثاني : الاحتياطي النفطي وخطوط الإمداد ومسارات التسويق	24
أولاً: الاحتياطيات من النفط والغاز الطبيعي	25
ثانياً : خطوط الأنابيب والإمداد للأسواق العالمية	29
المبحث الثالث : الوضع القانوني لبحر قزوين	42
أولاً : موقف روسيا	49
ثانياً : موقف إيران	50
ثالثاً : موقف أذربيجان	51
رابعاً : موقف كازاخستان	51
الفصل الثاني : العلاقات الإقليمية في منطقة بحر قزوين	53
المبحث الأول :الإتحاد الروسي الفيدرالي (روسيا الاتحادية)	56

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً : الأوضاع الداخلية بعد الحرب الباردة	56
ثانياً : السياسة الخارجية	60
ثالثا : الإستراتيجية الروسية اتجاه منطقة بحر قزوين	65
المبحث الثاني :الجمهورية التركية وجمهورية إيران الإسلامية (تركيا وإيران)	69
أولاً: تركيا	69
ثانياً: جمهورية إيران الإسلامية (إيران)	77
المحور الأول: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة	78
المحور الثاني : الطموح النووي الإيراني كمحدد للدور الإيراني في المنطقة	86
المبحث الثالث : موقف الدول المتشاطئة بعد الإستقلال (تركمنستان - كازاخستان - أذربيجان)	91
أولاً : تركمنستان	92
ثانياً : كازاخستان	97
ثالثاً : أذربيجان	100
الفصل الثالث : التنافس الدولي وأثره على منطقة بحر قزوين	107
المبحث الأول : الولايات المتحدة الأمريكية	109
أولاً: الإستراتيجية والسياسة الخارجية لأمريكا بعد الحرب الباردة	110
ثانياً : الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة بحر قزوين	117
المبحث الثاني : الاتحاد الأوروبي	125
أولاً: تحولات أوروبا بعد الحرب الباردة	126
ثانياً : الإستراتيجية الأوروبية تجاه منطقة بحر قزوين	131
المبحث الثالث : الصين	138
أولاً : تغيرات الصين الداخلية	139
ثانياً : الصين ومنطقة بحر قزوين	146

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الرابع :استشراف المستقبل لمنطقة بحر قزوين	152
أولاً : معوقات التنمية والاستثمار	155
ثانياً : آفاق التعاون والاستثمار	157
الخـاتـمـة	160
الاسـتنتـاجـات	162
قائمة المراجع	165

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للنفط في منطقة بحر قزوين	25
2	الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للنفط في منطقة بحر قزوين.	26
3	جدول يوضح الاحتياطيات	27
4	الاحتياطيات في بحر قزوين حسب تقديرات عام2004.	28
5	المبادلات الإيرانية مع جمهوريات آسيا الوسطى	83
6	تطور الإنفاق العسكري الصيني للفترة من 1990-1994	144

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	اسم الخريطة	رقم الصفحة
1	خطوط الإمدادات من النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية.	30
2	خطوط الإمدادات من الغاز من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية	37
3	دول حوض بحر قزوين	55
4	خطوط الأنابيب من أذربيجان	102

الـفـصـل الـتـمـهـيـدي

المقدمة

تعتبر منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى من أكثر المناطق تأثراً بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وانهيار النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية ، وما ترتب على ذلك من انعكاسات وتداعيات إقليمية أبرزها استقلال الدول المكونة للاتحاد السوفيتي السابق والمشاطئة لبحر قزوين.

لقد شهدت منطقة بحر قزوين تغيرات غاية في الأهمية وعلى كافة الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تلك التغيرات كان لها تأثيرها وزيادة أهميتها بالنسبة للأطراف الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ، ما جعلها مسرحاً للتسابق والتنافس على النفوذ والهيمنة ، حيث تحتوي منطقة بحر قزوين على موارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي واليورانيوم ، والتي تم اكتشافها أو استثمارها بعد استقلال الدول المشاطئة لبحر قزوين ، أو بالأحرى لم تكن ذات أهمية لطرفي المعادلة قبل الانهيار - الاتحاد السوفيتي السابق وإيران - حيث تشير التقديرات إلى أن موارد الطاقة لها أهمية لتنويع مصادر الطاقة ، ولها أهمية لأمن الطاقة العالمي ، بل أن بعض التقديرات اعتبرت موارد الطاقة في المنطقة تنافس منطقة الشرق الأوسط وسيبيريا ، كما تتمتع منطقة بحر قزوين بموقع جيواستراتيجي هام حيث وُصِفت بقلب الأرض في إشارة إلى النظريات الجيوبوليتيكية منذ حوالي قرن مضى ، وبالتالي فهي ذات أهمية جيواستراتيجية للأطراف الإقليمية كإيران التي لها تاريخ طويل في المنطقة منذ الإمبراطورية الفارسية ، وتركيا وإعادة أمجادها العثمانية ، بالإضافة إلى روسيا الاتحادية التي تعتبر منطقة بحر قزوين ضمن أمنها القومي منذ الحكم القيصري ثم الاتحاد السوفيتي السابق لهذه المنطقة ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية المستفيدة من وضعها الفريد في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، ومطامعها في السيطرة على المناطق الإستراتيجية في العالم ، والاتحاد الأوروبي الذي بدأ بمسيرة التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية ونظرته المستقبلية لمناطق الجوار وتأثيرالمنطقة عليه هادفاً من ذلك تنويع مصادر الطاقة لفك الاحتكار والسيطرة الروسيتين من جهة وإلى ضمان استقرار المنطقة وتأثيرها عليه على

غرار الحرب القوقازية في مناطق الجوار القريب من جهة أخرى ، والصين التي تشهد عودة اقتصادية ومراحل متطورة من النمو لسد حاجتها المتنامية من الطاقة ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالجانب الأمني المتمثل في التخوف من انفصال الأقليات المتاخمة للمنطقة ، وبالتالي فهي معنية بتوازنات منطقة بحر قزوين ، ناهيك عن الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق (الإسلامية) والمشاطئة لبحر قزوين ورؤية كل منها للتفاعلات والعلاقات في بيئة ما بعد الحرب الباردة.

لقد شهدت منطقة بحر قزوين تغيرات جيوسياسية سريعة ، فمن دولتين تتقاسمان النفوذ - الاتحاد السوفيتي السابق وإيران - استقلت ثلاث دول أخرى مشاطئة لبحر قزوين هي : تركمنستان وكازاخستان وأذربيجان والتي شهدت تغيرات داخلية على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية .

إن تراجع نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا لاحقاً عن منطقة بحر قزوين خلفا فراغاً أمنياً الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار خاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار بأن الدول المستقلة هي دول إسلامية وما تحتويه من مخلفات الترسانة النووية السوفيتية التي تفوق مقدرة تلك الدول في حفظها واستخدمها السلمي.

يعتبر بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق في العالم وهذا أثر على وضعه القانوني ، أي باعتباره بحراً تحكمه معاهدة قانون البحار لعام 1981 ، أو باعتباره بحيرة يتم تقاسم ثرواتها واستخدامها بالتساوي أو وفق قطاعات وطنية للدول المتشاطئة ، هذه الإشكالية ترتبت عليها إشكالية أخرى تمثلت الخيارات الأفضل لخطوط الإمداد ومسارات التسويق اتجاه الأسواق الإقليمية والعالمية ، كما أن التعقيد تراكم إلى تداخل العامل السياسي للقوى الإقليمية والدولية وتأثيره في التحكم بمسارات وخطوط الإمداد بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية لخطوط الأنابيب.

من خلال ذلك فقد خلقت بيئة ما بعد الحرب الباردة تغيرات وتعقيدات غاية في الأهمية ، فعلى غرار التنافس شهدت المنطقة الكثير من التحالفات والتنسيق الثنائي والإقليمي والدولي ، لإيجاد قاعدة وأرضية مشتركة تساعد على الاستقرار والتنمية ، وفق توازنات حساسة استطاعت من خلالها دول المنطقة والأطراف الفاعلة فيها إيجاد

حد أدنى ومرضٍ من الاستقرار والاستثمار ، واستطاعت أن تحقق معدلات نمو جيدة ، من خلال تصدير مصادر الطاقة اتجاه الأسواق الإقليمية والدولية ، حيث تشير الخطط والاستراتيجيات بأن تستمر المنطقة بمزيج من التنافس والصراع وكذلك التنسيق والتعاون بالرغم من البيئة المعقدة والإشكاليات المعرقلة لذلك.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التغيرات التي مرت وتمر بها منطقة بحر قزوين خلال العقدين الأخيرين ، حيث كانت تحت سيطرة الإتحاد السوفيتي السابق ، وقد استقلت عنه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ، لتصبح المنطقة ضبابية جيواستراتيجياً ، بالإضافة إلى الدور الجديد لروسيا الاتحادية في محاولة لإعادة الفرص الضائعة واستعادة نفوذها الإقليمي ، وبروز دول إقليمية مثل الصين وإيران وتركيا ورؤيتيهما للمنطقة ، ومحاولة القوى الكبرى وضع موضع قدم لها كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي قررت في الإستراتيجية العسكرية الجديدة الاتجاه نحو آسيا الباسيفيكية محاولة منها لتطويق الصين الصاعدة ، لذلك تتمثل الأهمية البحثية في دراسة المنطقة كنموذج عن العلاقات والتحالفات لمد جسور النفوذ والقوة وتأثيره في العلاقات الدولية في الوقت المعاصر.

المشكل البحثي:

أدى سقوط الاتحاد السوفيتي السابق إلى تغيّر كبير في منطقة بحر قزوين وخلق عدة إشكاليات معقدة أبرزها استقلال دول (إسلامية) مختلفة اثنياً وعرقياً تتميز بموارد أولية ضخمة بحاجة للاستثمار ، وضعتها تحت أطماع الدول الإقليمية مثل روسيا (الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق) التي تعتبرها مجالاً حيوياً لممارسة نفوذها الطبيعي ، وبروز قوى إقليمية أخرى مثل الصين والهند وإيران وتركيا ودخول الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً بأفغانستان ، لذلك ستحاول الدراسة بحث إشكالية منطقة بحر قزوين عبر البحث في التساؤلات التالية:

- أهمية أمن الطاقة بالمنطقة وطرق وخطوط الإمداد للأسواق العالمية؟
- ما هي أهمية المنطقة الجيواستراتيجية؟

- ما هي الطبيعة القانونية لبحر قزوين ؟
- ما هي مصالح الأطراف الإقليميين والأطراف الدولية اتجاه المنطقة؟
- هل المنطقة ساحة للصراع والتنافس أم مجالاً للاستقرار والتعاون؟
- الكيفية التي من خلالها محاولة استشراف المستقبل القريب للمنطقة؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية التالية : مدى إمكانية التعاون والتنسيق المشترك في ظل التسابق المحموم والتنافس على المنطقة واختلاف الرؤى والاستراتيجيات لكل الأطراف المشاطئة والأطراف الإقليمية والأطراف الدولية.

منهج البحث:

منطقة بحر قزوين لها تاريخ طويل مرت من خلاله بعدة تغيرات بحسب طبيعة العلاقات على الساحة الدولية من منظور توازن القوى ، والتأثير الايدولوجي الديني والعرقي لكل من إيران وروسيا وتركيا عبر تاريخها المرتبط بهذه الإمبراطوريات السابقة ، ولهذا سيحاول البحث إتباع المنهج التحليلي الوصفي واستناداً على التسلسل التاريخي لدراسة طبيعة العلاقات الإستراتيجية الإقليمية والدولية لمنطقة بحر قزوين .

حدود البحث:

تتطلب دراسة منطقة بحر قزوين الإلمام بزوايا مختلفة تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً ولهذه المنطقة تاريخاً طويلاً لا يسع البحث لدراسته بأكمله وإنما سيتم التركيز على الفترة التاريخية من عام 1991 وحتى عام 2010م ، وذلك نظراً للتغيرات السريعة التي شهدتها بعد الحرب الباردة ، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية لمنطقة بحر قزوين والتي تبدأ من أذربيجان غرباً إلى تركمانستان وأوزباكستان في الشرق وروسيا الاتحادية في الشمال وإيران في الجنوب وتركيا في جنوب شرق المنطقة.

الدراسات السابقة:

تعاني المكتبة العربية نقصاً حول الدراسات المتعلقة بمنطقة بحر قزوين ذات الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية والموقع الجغرافي المتميز إلا أن العديد من

الدراسات تناولت عدة زوايا كالاقتصادية أو الإستراتيجية أو الجغرافية أو التاريخية ، حيث أغفلت تلك الدراسات وجهات نظر الدول الإقليمية أو الدولية المتمثلة في مؤلفات كبار الكتاب والمؤلفين أبرزها هي:

1- أحمد داود أوغلو : العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدوحة ، الطبعة الأولى 2010 .

تنبع أهمية الكتاب من مؤلفه الذي يعتبر من أبرز منظري السياسة الخارجية في تركيا وكذلك في تحليله للدور التركي في عدة مناطق وهي القوقاز والشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ... ، بهذا فإنه يختلف عن موضوع الرسالة من حيث الموقع الذي يأتي كجزء من طرحه لموضوع المؤلف.

2- زبجنيو برجينسكي : رقعة الشطرنج الضخمة ، ترجمة سحر فراج ومحمد عبد السلام حسن ، الطبعة الأولى ، مكتبة ميريت ، القاهرة 2003.

تتمثل أهمية الكتاب من عدة نواحي أبرزها الكاتب الذي يعتبر أحد منظري السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بسبب طرحه الجريْ بما يجب على الولايات المتحدة الأمريكية فعله بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق اتجاه هذه المنطقة وعموم أوروبا وآسيا ، هذا يجعله مصدراً مهماً لموضوع العلاقات الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أحد الأطراف الدولية في منطقة بحر قزوين .

كما أن هناك العديد من الدراسات السابقة الأخرى التي تساعد على كتابة هذا البحث أبرزها :

1. لطفي السيد الشيخ :الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، دار الأحمدي للنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2006.

تناول الكاتب منطقة آسيا الوسطى من منظور الصراع ليس في منطقة بحر قزوين فقط وإنما آسيا الوسطى بشكل عام والتي تمتد من دول القوقاز غرباً وحتى أفغانستان شرقاً تمتد على شكل شبه منحرف كما وصفها .

وفي إطار تناوله لموضوع الصراع على آسيا الوسطى والقوقاز تناول الكاتب الطرفين الرئيسيين في المنطقة وهما روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وإغفال أطرافاً إقليمية هامة كإيران وتركيا والاتحاد الأوروبي في إطار إستراتيجيته التوسعية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

لذلك يجعل هذا الموضوع يختلف عن موضوع (العلاقات الإستراتيجية الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين) من حيث المكان والزمان حيث أن موضوع الرسالة سيتناول منطقة بحر قزوين بجغرافيتها المعروفة وحدودها المعلومة دون منطقة القوقاز ، ومن حيث الزمان فأنها ستتناول هذه المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وحتى عام 2010م ، بالإضافة إلى اختلاف تناول الأطراف سواء الإقليميين أو الدوليين وتأثير ذلك على مستقبل المنطقة.

2. إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، الطبعة الأولى ، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، 2006.

يعتبر هذا الكتاب ذو أهمية لموضوع الرسالة حيث تناول الأهمية الجغرافية لبحر قزوين والتكوين الجيولوجي لبترول وغاز بحر قزوين ، كما تناول مواقف الدول المطلة عليه ومعضلات الإمداد والتسويق ، بالإضافة إلى الوضع القانوني لبحر قزوين وذلك حتى عام 2003 م ، إلا أن الكاتب تناول موضوع بحر قزوين من جانبين يتعلق الأول بدراسة المنطقة من منظور الصراع الاقتصادي والنفطي فقط ، والثاني يتعلق بالمدة الزمنية مما يجعله يختلف عن موضوع الرسالة الذي سيتناول دراسة المنطقة من زاوية التعاون بين الأطراف الإقليميين والدوليين وتأثيره على مستقبل المنطقة من عام 1990 وحتى 2010م.

3. فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة الجديدة ، القاهرة ، 2005.

لقد أسهب الكاتب في تناول العلاقات الروسية الإيرانية وذلك من خلال دراستها منذ بداية عصر النهضة وحتى بداية هذا القرن ، ولذلك تكمن أهمية الكتاب بتناوله تأثير

تلك العلاقات على منطقة آسيا الوسطى من جهة والوضع القانوني لبحر قزوين من جهة أخرى مما يُثري دراسة موضوع العلاقات الإقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين.

أهم الاستنتاجات:

1. لقد شهدت منطقة بحر قزوين تغيراً سريعاً من كافة الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن ذلك التغير له عدة أبعاد داخلية وخارجية ، فعلى المستوى الداخلي استقلت ثلاث دول مشاطئة لبحر قزوين شهدت تغيرات وحالات من عدم الاستقرار بسبب محاولة فك الارتباط من الهيمنة السوفيتية ، وعلى المستوى الخارجي (الإقليمي - الدولي) شهدت تراجع وعودة نفوذ دول أخرى إقليمية ، بالإضافة إلى دخول أطراف دولية غير تقليدية للمنطقة.
2. بالرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بالاحتياطي الحقيقي والاحتياطي المحتمل من النفط والغاز في منطقة بحر قزوين ، إلا أنه لم يتم تحديد حجم الاحتياطيات الحقيقية فيها.
3. أن الجهود الفردية والثنائية والجماعية التي بُذِلت لتحديد الوضع القانوني لبحر قزوين قد باءت بالفشل ، أو بالأحرى لم تحقق نتيجة يمكن الاستناد عليها لتقسيم مصادر الطاقة فيها ، غير أن من خلال الاتفاقيات الثنائية التي وُقعِت في هذا المجال يمكن الاعتماد أو الاستناد عليها كممارسة فعلية للتقسيم خلال المدى المنظور.
4. أن التغيير الذي حصل خلال العقدين الماضيين لم ينتهِ بعد ، وإنما ستستمر وتيرة التغيرات كانعكاس للتغيرات التي تطرأ على الأطراف الإقليمية والدولية ، وستتغير تبعاً لذلك المعادلة والتوازنات .
5. ستمضي المنطقة قدماً في تحقيق قدراً من الاستقرار والاستثمار والاستفادة من جميع الأطراف وبنسب متفاوتة خلال المدى المنظور ، بالرغم من المعوقات والعراقيل التي تؤثر على ذلك.

الفصل الأول

خصائص منطقة بحر قزوين والأهمية الإستراتيجية

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين.

المبحث الثاني : احتياطيات النفط والغاز وخطوط الإمداد ومسارات التسويق.

المبحث الثالث : الوضع القانوني لبحر قزوين .

الفصل الأول

خصائص منطقة بحر قزوين والأهمية الإستراتيجية

لقد كانت منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية كبرى عبر الزمن ، وقد شهدت المنطقة بعد الحرب الباردة عودة الأهمية الإستراتيجية لها ، ما أعاد للأذهان "اللعبة الكبرى" بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية الروسية ، وذلك كأحد الآثار المباشرة لانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتداعياته على المنطقة التي كانت ضمن نفوذه وسيطرته ، وهي ذات أهمية بالنسبة لأطراف إقليمية أخرى هي تركيا وإيران والصين ، وأطراف دولية هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، وتنبع أهمية منطقة بحر قزوين من عدة جوانب كالموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ، حيث وصفها بعض المهتمين ب"قلب العالم" ، وهي حلقة وصل بين الشرق الأوروبي والغرب الآسيوي والشمال والجنوب ، وتحيط بها دول إقليمية فاعلة ، كما أن لها أهمية اقتصادية تتمثل في مخزونها الهام من الطاقة ليس لها فقط ـ الأهمية الاقتصادية ـ بل بالنسبة لأمن الطاقة العالمي .

يعتبر بحر قزوين مسطح مائي مغلق ، والذي شهد تغير في الخريطة الجيوسياسية فمن دولتان إقليميتان تطلان عليه أصبح الآن يضم خمس دولاً لكل منها رؤية تختلف عن الأخرى ، ومن ثم ظهرت إشكالية تحديد الوضع القانوني له ، وهذا بدوره يقوض أمكانية الاستفادة المشتركة لموارد الطاقة وتنمية المنطقة بدلاً من الصراع وعدم الاستقرار ، وتراكم التأثير ليشمل طرق الإمداد ومسارات التسويق اتجاه الأسواق والمنافذ الدولية ، ومن ثم ظهرت أهمية المنطقة بالنسبة لدول الطوق والتي هي دولاً إقليمية في ذات الوقت ، ومن خلال ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين.

المبحث الثاني : احتياطيات النفط والغاز وخطوط الإمداد ومسارات التسويق.

المبحث الثالث : الوضع القانوني لبحر قزوين .

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

لقد مرت منطقة بحر قزوين عبر تاريخها الطويل بالكثير من التغيرات ، وقد كانت شاهدة على العديد من الإمبراطوريات والقوى الإقليمية منذ القرون الوسطى ، أبرزها الفتح الإسلامي والغزو المغولي والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية ، والاتحاد السوفيتي السابق ، حيث كانت حلبة صراع ومنافسة لتلك القوى ، مما شكلت فسيفساء تداخل فيها الموقع الجغرافي والمصالح الاقتصادية والتأثير الديني واللغوي والعرقي ، والإيديولوجي والثقافي.[1]

إن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهياره المفاجئ أدى إلى تغييرات إستراتيجية خارجية خطيرة وخاصة على منطقة بحر قزوين ، منها تداعيات جيوسياسية يمكن إبراز أهمها: [2]

1- زيادة في عدد الدول المطلة على بحر قزوين والمستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق وهي (كازاخستان - أذربيجان - تركمنستان) بالإضافة إلى روسيا الاتحادية وإيران ، وهذا التغير ترتب عليه بروز إشكالية إنتاج وتقاسم وتوزيع موارد الطاقة في بحر قزوين.

2- ظهور رؤى واستراتيجيات للدول المطلة على بحر قزوين مختلفة وفقاً لبيئة ما بعد الحرب الباردة .

---

(1) لمعرفة المزيد حول التطور التاريخي انظر لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص11-21.

(2) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 38- 39.

بالإضافة إلى ذلك فقد نتج عن الانهيار وتقلص مساحته إلى وجود فراغاً جيواستراتيجياً تمثل في طبيعة المنطقة أمنياً ، مما فتح الباب للفاعلين الإقليميين والدوليين على ممارسة هامش من المناورة الدبلوماسية والتنافس الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين ، بدلاً من الثقل السوفيتي وحده.[1]

تبرز الأهمية الاقتصادية لمنطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة حبيسة ، أي غير مرتبطة على البحار أو المنافذ العالمية مما يفرض عليها ترتيب استراتيجياتها الأمنية والاقتصادية والتجارية والسياسية مع دول الطوق ، والتي تعتبر دولاً إقليمية فاعلة مثل روسيا الاتحادية وتركيا وإيران والصين ، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كأطراف دولية.

من خلال ذلك يمكن دراسة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين عبر ثلاثة محاور هي: الأهمية الجيوسياسية والأهمية الجيواقتصادية والأهمية الجيوثقافية.

أولاً: الأهمية الجيوسياسية

كما ذكِر أعلاه فإن تراجع مساحة الاتحاد السوفيتي السابق أدى إلى فراغ جيوسياسي وفراغاً أمنياً لا يمكن تركه من قبل الأطراف الفاعلة ، وبالتالي بدأت الدول المطلة والدول الإقليمية والدولية بتطوير استراتيجياتها بما يتوافق مع متطلبات البيئة الأمنية الجديدة ، حيث بدأت الدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق ومن ضمنها دول حوض قزوين أولى خطواتها للحماية من الهاجس الروسي الجديد ، خاصة إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار نشأة البيئة الجديدة في كل جبهة وفق التزامات وحقائق أمنية إستراتيجية تنطلق من

---

(1) أحمد داود أوغلو : العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدوحة ، الطبعة الأولى 2010 ، ص505-506.

تقاطع المصالح وتصادمها أو توافق التوجهات ، حيث كانت آسيا الوسطى على وجه العموم ومنطقة بحر قزوين على وجه الخصوص من أكثر المناطق التي تغيرت فيها التركيبة الإستراتيجية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.[1]

فأذربيجان بدأت بإستراتيجية محايدة بعد الأزمة من التوجه ضد روسيا الاتحادية منذ استقلالها عام1991م والنزاع المتعلق بإقليم ناغورنوكاراباخ ،حيث انتهجت سياسة حيادية اتجاه كل الدول الفاعلة ومثالاً على ذلك (صفقة العصر) كما وصفها الرئيس الأذري مع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بتوقيع اتفاقية توزيع أنصبة شركة نفط أذربيجان مما فتح الباب أما الاستثمارات الأجنبية [2]، وتدفق برامج المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية سواء الحكومية أو غير الحكومية ، مما مثل نقطة انطلاق لباقي دول بحر قزوين.[3]

كما أن هناك الكثير من السمات المشتركة في كيفية تعامل هذه الدول الجديدة في منطقة بحر قزوين (كازاخستان - تركمنستان- أذربيجان) مع بيئة ما بعد الحرب الباردة نتيجة التجربة السوفيتية المتشابهة ، كالتكوين التركي لهذه الدول والديانة الإسلامية كعقيدة ، ومع ذلك هناك اختلاف بين تلك الدول في سرعة إدخال الإصلاحات وأسلوبها نتيجة الموقع الجيوبوليتيكي والتركيبة الديموغرافية ومصادر الطاقة لكل منها.[4]

---

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى: نظرة في الديناميات الفاعلة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد289 مارس 2003 ، ص 58- 59.

(2) إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، مرجع سابق ذكره ، ص41.

(3) شيرين أكينر : مصادر الطاقة في بحر قزوين :الانعكاسات على منطقة الخليج العربي،التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2001 ، ص128-129.

(4) المرجع السابق نفسه ، ص104.

وهذا ناتجٌ من المدرك الجيوبليتيكي لدول حوض قزوين ، حيث تقع في مفترق الطرق بين روسيا وتركيا والصين ، وبالرغم من التحرر من الهيمنة الخارجية إلا أنها لا زالت ترتبط بهذه القوى بطرق عديدة كالجغرافيا والاقتصاد والثقافة والسياسة.[1]

لهذا عملت الدول المستقلة في منطقة بحر قزوين على شق طريقها لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، حيث بدأت تلك الدول بالابتعاد عن الهاجس والتبعية السوفيتية والتي تمثلت أولى خطواتها بإعلان الماآتا[2] من جهة والاستقلالية عن الهيمنة الروسية وتحقيق هويتها من جهة أخرى ، بالإضافة إلى تحقيق حد مرضٍ من الأمن في البيئة الأمنية الجديدة[3]، تلك الصيغة المرضية لمتطلبات البيئة الجديدة جاءت كنتيجة للوهن الأمني وقت الاستقلال ، أضف إلى ذلك أن هذه الدول استقلت وهي صفر اليدين من الخبرة السياسية والدبلوماسية ، وامتداد التأثير السياسي الموروث من الحقبة السوفيتية المتمثل في النخب الحاكمة الجديدة التي تعتبر امتداد للنخب الشيوعية السابقة ، وكذلك ثقل الجاليات الروسية التي تشكل المستوى النخبوي الأعلى في مجتمعات الدول المستقلة .

إلا أنه يمكن القول في هذا المجال بأن النفوذ الروسي قد تراجع بسبب مشاكلها الداخلية - على الأقل خلال العقد الأول من الاستقلال - مما فسح المجال للدول الإقليمية والدولية كتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ، كما سيأتي توضيحه لاحقاً[4] .

تعتبر منطقة بحر قزوين حبيسة أو ليست لها منافذ اتجاه العالم الخارجي إلا من خلال دول الطوق ، وهذه الأخيرة تعتبر أطرافاً إقليمية فاعلة في محيط منطقة بحر قزوين ومرتبطة بدول حوض قزوين بعوامل اقتصادية وجيوبليتيكية وتاريخية وثقافية ودينية وعرقية ، مما فرض على الدول الجديدة التعامل وفق استحقاقات المرحلة الجديدة.

---

(1) شيرين أكينر : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 24.

(2) الماآتا كانت عاصمة كازاخستان التي تحولت في عام 1998م إلى مدينة الاستانا.

(3) شيرين أكينر : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 57-59.

(4) عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص63.

من خلال ما ذكِر فقد وجدت **تركيا** الفرصة سانحة لإعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية أو كما تسمى بالجمهوريات الناطقة بالتركية ، ومجالاً جديداً للنفوذ[1] ، رغم عدم تهيئة تركيا لهكذا دور، حيث أن البيئة الجديدة فرضت على السياسة الخارجية التركية أبعاد جديدة للتصرف كقاطرة لدفع هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى حضن النظام العالمي ، ومثالاً على ذلك الجهود التركية لحصول هذه الدول في عام 1992م على عضوية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ونيل العضوية لدى منظمة الأمم المتحدة ، إلا أن الدور التركي مرهون بعودة التأثير السابق لروسيا والعلاقات الثنائية التركية الروسية والعلاقات التركية الإيرانية اللتان لهما نفوذ ومصالح تتوافق أحياناً أو تتعارض في أخرى مع النفوذ التركي.[2]

روسيا بالرغم من تراجع نفوذها الواضح أظهرت أهمية منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى الجيوسياسية والأمنية منذ وراثتها لعرش الإمبراطورية السوفيتية ، وذلك على لسان أول رئيس لها (بوليس يلتسن) "إن حدود الأمن القومي الروسي تنتهي بالحدود الخارجية لهذه الجمهوريات"[3] ، وكذلك رؤية الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) عن استرداد روسيا الاتحادية لمكانتها التي فقدتها منذ قيامها على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق وإحلال التعددية القطبية بدلاً من الهيمنة الأحادية.[4]

تلك الرؤية جاءت نتيجة للأوضاع الداخلية المتردية ، فقد رأت بتدعيم فكرة الأمن الجماعي مع الدول المستقلة في إطار رابطة كمنولث الدول المستقلة كخيار أمني[5] ، والمكانة الجيوبليتيكية والأمنية الهامة لمنطقة بحر قزوين لدى روسيا لتأمين الحدود

---

(1) ميشال نوفل :عودة تركيا إلى الشرق.الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت لبنان ، 2010، ص 24.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص25.

(3) عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص57.

(4) لطفي السيد الشيخ: الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ،ص103.

(5) المرجع السابق نفسه ، ص74.

الجنوبية وتفادي أي تدخل أجنبي لهذه المنطقة المتاخمة.[1]

تعد منطقة بحر قزوين مظهراً من مظاهر استعادة القوة والسيطرة لدى روسيا ، ولتدعيم فكرة الأمن الجماعي بدأت روسيا إدماجها أمنياً في منظومة واحدة كاتفاقية الأمن الجماعي في طشقند 1992/5/15م ، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية المكملة لها ، كالاتفاق المشترك مع تركمانستان في عام 1992م ، والاتفاق العسكري الروسي الكازاخي في عام 1994م لدعم التعاون العسكري بينهما ، وقيام روسيا بإنشاء قاعدة جوية للدفاع الإقليمي عن منطقة بحر قزوين في أرمينيا.

وتهدف روسيا الاتحادية من وراء ذلك وضع مناطق عازلة لضمان أمنها والعمل على جذب خطوط أنابيب الطاقة اتجاه روسيا ، واحتواء الإسلام المناهض لها ومنع التغلغل الأمريكي وحماية الأقليات الروسية. [2]

تعتبر **إيران** من الأطراف المطلة والمؤثرة في منطقة بحر قزوين ،ولها تأثير قوي مستمد من العوامل الجيوبليتيكية والتاريخية وحدودها مع تركمنستان، حيث ترى إيران نفسها بأنها البديل المثالي لنقل النفط والغاز عبر أراضيها إلى منطقة الخليج العربي المؤدي بالتالي إلى الأسواق العالمية ، كما أنها تبدي مخاوفها من عدم الاستقرار الذي يهدد الأمن الإقليمي.[3]

الموقع الجيوبليتيكي فرض على إيران التعامل مع البيئة الجديدة وتوفير أرضية مشتركة اتجاه منافستها روسيا الاتحادية أبرزها في قضية استقلال أرمينيا ، والوساطة في

---

(1)إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق، ص218.

(2) المرجع السابق نفسه ،ص218-221.

(3) جيفري كيمب: مصادر الطاقة في بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي2001 ، ص84، وكذلك عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ، مجلة المستقبل العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص71.

إقليم ناغورنوكارباخ ، وبالرغم من أنها كانت قد خرجت من حرب الثمان سنوات مع جارتها العراق ، وتأثرها بالحرب الأفغانية حيث تدفق إليها حوالي اثنان مليون لاجئ .[1]

ومن خلال تلك الرؤية استطاعت إيران تغليب مصالح الاتفاق المشتركة مع روسيا ، لحالة عدم الاستقرار في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا بوجه عام ، لذلك عملت إيران على المحافظة على علاقات طيبة مع روسيا ، حتى في الأوقات التي كانت فيها روسيا تتصرف ببرودة اتجاه إيران.[2]

إن الدور الإيراني يبقى مرهون بمدى توافقها مع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سلوكها في برنامجها النووي والمقاطعة الغربية الاقتصادية لها ، مما يؤثر سلباً على تنمية منطقة بحر قزوين وطرق الإمداد المتاحة اتجاه الخليج العربي ، كما سيأتي لاحقاً عند دراسة إيران كطرف إقليمي في الفصل الثاني .[3]

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام القطبية الثنائية واعتلاء **الولايات المتحدة الأمريكية** قمة الهرم في النظام الدولي الجديد ، والتي تعتبر أكبر قوة عالمية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ، فقد أتيحت لها الفرصة لوضع قدمها في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى (قلب العالم)، لملئ الفراغ الذي خلفه انحسار نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق.[4]

---

(1) فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس ، دار الطليعة الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2005، ص122-123.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص122.

(3) جيفري كيمب : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص84 ، وإيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ،مرجع سابق ذكره ، ص 226-227.

(4) إيمان محمود إبراهيم:الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين،مرجع سابق ذكره ، ص228، وعبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ،مرجع سابق ذكره ، ص68.

لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية من زاوية المصالح حيث عملت على تحقيق عدة أهداف أهمها:[1]

أ- تنويع مصادر الطاقة والحفاظ على المستوى المنخفض للأسعار.

ب- تحجيم النفوذ الروسي والإيراني عن طريق إغراء دول بحر قزوين وآسيا الوسطى بالاستثمار والمساعدات الاقتصادية وحتى الحماية الأمنية.

ج- استبعاد الصين من التدخل في شئون المنطقة.

د- منع قيام حلف أوراسي تقوده روسيا في المنطقة يمكن أن يكون منافساً للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

من خلال ما سبق ذكره فإن منطقة بحر قزوين تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام ، ومنذ إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق ظهرت الأهمية الفعلية لهذا الموقع لدى الدول المطلة والدول الإقليمية والدولية ، مما أدى إلى اختلاف المصالح وتشابكها ، ولما كانت منطقة بحر قزوين مغلقة اتجاه الأسواق العالمية لتصدير مواردها الأولية زاد ذلك من تعقد طرق إمداد موارد الطاقة كما سيأتي توضيحه لاحقاً.

ثانياً:الأهمية الجيواقتصادية*

لقد أسفر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى تغيرات جيواقتصادية هامة على منطقة بحر قزوين ، حيث كانت هذه المنطقة تحت السيطرة السوفيتية ، كما أن الانهيار أدى إلى زيادة في عدد الدول المطلة على حوض قزوين ، علماً بأن الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي تعاني من مشاكل اقتصادية جمة والناتجة عن رفع الدعم السوفيتي لها.

فقد أدركت هذه الدول الهوة السحيقة التي خلفتها البنية الاقتصادية الاحتكارية ، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ سياسة الانفتاح الجاد نحو الخارج ، وهي تقوم بذلك فإنها تسعى إلى

---

*يجب التنويه هنا بأنه سيتم استعراض الأهمية الجيواقتصادية دون إسهاب وسيتم تناول الجانب الاقتصادي في موضع لاحق.

(2) لمزيد من التفاصيل حول الأهداف الأمريكية راجع لطفي السيد الشيخ: الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص94-97.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص119.

الحفاظ على التوازن الحساس والدقيق بين العوامل الاقتصادية وساحات الصدام السياسية.[1]

ذكرنا أعلاه أن الانهيار أدى إلى زيادة في عدد الدول المطلة على بحر قزوين فبالإضافة إيران والاتحاد السوفيتي نجد كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان ، مما دفع بالدول المستقلة إلى تبني وخلق سبل جديدة لاستغلال موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ، حيث كانت في ظل الاتحاد السوفيتي تنتج انتاجاً ضئيلاً لاعتماده على تأمين الطاقة من الاستثمار في الحقول النفطية في منطقة الأورال والفولجا وسهول سيبيريا ، وكانت إيران تعتمد على منطقة الخليج العربي.[2]

وقد زادت الأهمية الاقتصادية لحوض قزوين بعدما أكدت الدراسات عن وجود كميات ضخمة من النفط والغاز تمتد كخزان جوفي يبدأ من أذربيجان ويستمر حتى تركمنستان وكازاخستان في الشاطئ المقابل ، حيث ذكرت بعض الدراسات بأن إجمالي الغاز الطبيعي المؤكد يقدر بحوالي 177-182 تريليون قدم مكعب.[3]

رغم وجود اختلاف كبير حول تقدير الخبراء لاحتياطيات النفط والغاز للمنطقة ، إلا أنهم جميعاً متفقون على الأهمية الاقتصادية لها ، حيث أن من المرجح بأن منطقة بحر قزوين ومعها آسيا الوسطى ستحتل خلال القرن الحالي الموقع الثالث بعد الشرق الأوسط وسيبيريا من حيث حجم وإنتاج موارد الطاقة.[4]

تجدر الإشارة إلى أن منطقة بحر قزوين تتمتع بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية غير النفط والغاز كالذهب والنحاس والزنك واليورانيوم.[5]

---

(1) أحمد داود اوغلو: العمق الاستراتيجي ، مرجع سابق ذكره ، ص503-504.

(2) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص38-39.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص40.

(4)إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص66.

(5)أحمد داود اوغلو: العمق الاستراتيجي ، مرجع سابق ذكره ، ص499.

تعتبر منطقة بحر قزوين ومعها آسيا الوسطى أكبر إقليم بري لا يطل على المنافذ والبحار العالمية ، هذا ما أدى إلى بروز مشاكل وعراقيل مركبة في تنمية واستثمار موارد الطاقة وإيصالها إلى الأسواق العالمية ، وأظهرت الأهمية التبادلية بين المنطقة من جهة ودول الطوق التي تعتبر إطرافاً إقليمية فاعلة من جهة أخرى ، ومستفيدة من نفوذها وموقعها الجيوبليتيكي ، وبالتالي بدأت تقدم نفسها على أنها الخيار الاستراتيجي المتاح إلى مد أنابيب النفط والغاز عبر أراضيها .[1]

ثالثاً: الأهمية الجيوثقافية

إن أول الحديث عن الأهمية الثقافية تقود إلى الأطراف الفاعلة ثقافياً في منطقة بحر قزوين وهي روسيا الاتحادية وإيران وتركيا ـ اللتان لهما تاريخ طويل في المنطقة ـ والولايات المتحدة الأمريكية .

إن التحول السريع الذي أسفر عنه انهيار الإتحاد السوفيتي السابق ، وخاصةً في بعده الثقافي الذي يعد من أكثر جوانب ذلك التحول إثارةً للدهشة ، حيث بدأ اختلاف الهوية والشعور بالمرجعية أكثر تعقيداً ، فثمة هوية دينية للمنطقة إذ أن معظم سكان المنطقة تدين بالدين الإسلامي تصل إلى نسبة 75% ، وهوية قومية على أساس لغوي ، وهوية قومية وطنية على أساس حدودي ، وهوية عرقية ، فعلى سبيل المثال فإن الشعب القازاق مجتمع مسلم تركي ذو عرق أوزبكي ، وإذا أخذنا في عين الاعتبار أن بعضه ما يزال يسعى للحفاظ على الهوية الإشتراكية نكتشف حجم التعددية التي تتسم بها منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً.[2]

آسيا الوسطى بوجه عام تضم أربعة عشر مجموعة سلالية هي : الشعوب المتحدثة بالتركية (هذه السلالة تتحدث عدة لغات ولهجات تركية أهمها العثمانية (التركية

---

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب :آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص71.

(2) أحمد داود اوغلو: العمق الإستراتيجي ، مرجع سابق ، ص 501-502.

الأناضولية) وهي أكثر اللغات انتشاراً والأزيرية في أذربيجان وشمال إيران والقازاقية والناجاي والفولجاترتار والأيجورية والياقونية والتركمانية ثاني أكبر اللغات التركية) [1] ، والتتار tatars والأيجور aigur ، الأزيري azeri والباشكير baskkir والاوزبك uzbek والتركمان والطاجيك tajik والقرقيز Kirgiz والكاراكالباك karakalpak والعناصر القوقازية ibree-caucasioan والغجر cypsies والنور nawar .[2]

أما التعدد القومي والإثني في آسيا الوسطى وبحر قزوين له وقعه الخاص ، فعلى سبيل المثال أوزباكستان رغم أنها ليست من دول حوض بحر قزوين تحتوي على ما يقرب 130 قومية ، ومشاكل القبلية في تركمنستان التي لا تقبل الزعامة أو الولاء خارج إطار القبيلة[3].

من خلال ما سبق لا غرو أن يبدي اللاعبون الإقليميون اهتمامهم بمنطقة بحر قزوين لأهداف وأغراض لحماية مصالحهم أو كوسيلة للتدخل وبسط النفوذ في المنطقة ، فروسيا التي يمتد تواجدها في المنطقة لحوالي قرن ونصف من الزمن منذ روسيا القيصرية ثم الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث لازالت تتيح الموروثات الثقافية لروسيا الاتحادية بلعب دور رئيسي في المنطقة حيث نجد الجالية الروسية في المنطقة تمثل عمالة ماهرة[4]، كما أن هذه الجالية في المنطقة تعتبر النخبة الأعلى[5]، وقد كان للانهيار أثره على الجالية الروسية في الدول المستقلة حديثاً والذي تمثل في الهجرة إلى البلد الأم (روسيا) حيث وصلت حتى عام 1993م إلى 200 ألف روسي من كازاخستان وحدها[6].

---

(1) لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص88.
(2) المرجع السابق نفسه ، ص85-87.
(3) المرجع السابق نفسه ، ص176-177.
(4) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 214 ، وكذلك لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي على آسيا الوسطى، مرجع سابق ذكره ، ص140.
(5) عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص63.
(6) لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، مرجع سابق ذكره ، ص140.

هذا ما دفع روسيا الاتحادية إلى حماية الجالية الروسية في منطقة بحر قزوين ، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات كاتفاقية كمنولث الدول المستقلة عام 1991م التي نصت على حماية الأقليات ومساواتها بالمواطنين ، والاتفاقية الموقعة مع تركمنستان في عام 1993م لمنح الروس المقيمين بتركمنستان الجنسية المزدوجة ، حتى تتمكن روسيا من احتواء المنطقة والتخفيف من عبئ الهجرة إليها ، وبسط سيطرتها حتى تظل بمثابة رجل الشرطة الإقليمي[1]، خاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار 25 مليون روسي منتشرين في دول آسيا الوسطى ، التي تمثل ما نسبته في كازاخستان بحوالي 37.8% من عدد السكان ، 9% في تركمنستان ، 6% في أذربيجان[2]، حيث يمثل ذلك مصالح حقيقية ومباشرة في المنطقة.

إيران تتبوأ موقعاً متميزاً في منطقة بحر قزوين ، مرتكزة على عدة عوامل جيوبليتيكية واقتصادية وتاريخية ثقافية ، حيث كانت هذه المنطقة موضع نزاع بين الفرس والأتراك في القرن السادس عشر ثم بين الفرس وروسيا القيصرية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[3]، وقد تراجع نفوذها وفق تسويات مع عدوها آنذاك روسيا آخرها التنازل عن أذربيجان الشمالية وأجزاء من أرمينيا عام 1828 م .[4]

يمكن القول بأن إيران تحاول التأثير والحضور في منطقة بحر قزوين على العامل الجيوبليتيكي والاقتصادي لإعاقة التأثير التركي الروسي في المنطقة.

تركيا رغم أنها ليست مطلة على بحر قزوين[5] ، إلا أنها لها تأثير ثقافي متراكم عبر تاريخها الطويل إبان الإمبراطورية العثمانية ، وقد وفر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق فرصة لتركيا لإعادة أمجادها العثمانية ، أو الإقرار بظهور عالم تركي كان محجوباً عن

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص139-140.
(2) المرجع السابق نفسه ، ص74، ص139.
(3) المرجع السابق نفسه ، ص 59.
(4) أحمد داود اوغلو: العمق الاستراتيجي ، مرجع سابق ذكره ، ص262.
(5) ميشال نوفل:عودة تركيا إلى الشرق ، مرجع سابق ذكره ، ص20-23.

الرؤية التاريخية ، والذي يتربع على مساحة جغرافية من البلقان غرباً إلى تركستان الشرقية شرقاً بتعداد سكاني يبلغ مائة وخمسون مليون نسمة ناطقين بالتركية أو كما تسمى بالجمهوريات الناطقة بالتركية[1].

لقد أصبحت تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ومنذ مطلع عام 1992 م القطب الجاذب لجمهوريات آسيا الوسطى وبحر قزوين ، كما تدرك تركيا أن تأثيرها في منطقة بحر قزوين يتوقف على مستقبل القوة الروسية من جهة وبالتالي (العلاقات التركية - الروسية) وإيران التي يمنحها موقعها الجيوسياسي تفوقاً طبيعياً وبالتالي (العلاقات التركية - الإيرانية) من جهة أخرى ، كما كان لشعوب الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى وبحر قزوين موقفهم اتجاه تركيا بالارتياح بالعلاقات التركية الجديدة[2].

لذلك تستند تركيا على الروابط اللغوية والثقافية والدينية ، حيث أن شعوب آسيا الوسطى يتحدثون لغات متنوعة من اللغة التركية ، كما أنهم مسلمون سنة وتسعى تركيا إلى حث هذه الدول على تبني النموذج التركي للتنمية ، باعتبارها حليف موثوق به ومدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً ، وبالتالي قادرة على تحجيم الدور الإيراني ، عن طريق العامل الاقتصادي لمرور خطوط الأنابيب عبر تركيا [3].

الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتحسس موضع قدم لها في المنطقة الإستراتيجية الجديدة التي كانت ضمن النفوذ الطبيعية للاتحاد السوفيتي السابق ، وذلك عبر دعائمها الأربع : الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية ، وهذه الأخيرة تتمثل في الترويج إلى التحول الديمقراطي والرأسمالي واقتصاد السوق الحر والقيم الغربية ، عبر مؤسسات حكومية أو شبه حكومية كبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام ومؤسسة راند وغيرهما[4].

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 25.

(2) ميشال نوفل :عودة تركيا إلى الشرق،مرجع سابق،ص26،ص27.

(3) لطفي السيد الشيخ: الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص60.

(4) المرجع السابق نفسه ، ص134.

المبحث الثاني

الاحتياطي النفطي وخطوط الإمداد ومسارات التسويق

بحر قزوين هو أكبر مسطح مائي مقفل في العالم ، يبلغ طوله حوالي 1200 كم وعرضه 300 كم ، ويعتبر أكثر إنخفاضاً من مستوى المحيط العالمي بحوالي 28 م ، يقع على الحدود بين أوروبا وآسيا في اتجاه الشمال إلى الجنوب .[1]

بحر قزوين لم يكن مثار خلاف فيما سبق ، حيث كان محكوماً بالعلاقات الروسية الإيرانية وفق معاهدات 1921، 1940م حول حرية الصيد والملاحة.

أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق فقد تغيرت المعادلة والعوامل الجيوسياسية المتمثلة في زيادة ثلاث دول هي: كازاخستان- أذربيجان - تركمنستان ، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تمثلت في وجود كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي في المنطقة ، ولما كانت هذه المنطقة حبيسة أي لا تطل على البحار والمنافذ العالمية ظهرت قضية أخرى تمثلت في الطرق أو المسارات الأمثل لإيصال المخزون النفطي للأسواق العالمية ، ولا يفوت أهمية عدم وجود إطار قانوني يحكم استكشاف وتنقيب واستغلال الموارد الهيدروكربونية في انعكاسه على تنمية المنطقة واستغلالها.[2]

من خلال ذلك سيتم دراسة الاحتياطيات من النفط والغاز الطبيعي وطرق الإمداد اتجاه الأسواق الإقليمية والعالمية عبر محورين أساسيين هما : الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي ومسارات وطرق الإمداد.

---

(1) إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 13.

(2) المصدر السابق نفسه ، ص 39.

أولاً: الاحتياطيات من النفط والغاز الطبيعي.

لقد تباينت واختلفت الدراسات المتعلقة بالاحتياطيات الكامنة في منطقة بحر قزوين ، وخاصةً بعد ما أكدت بعض الدراسات بأن منطقة بحر قزوين عبارة عن خزان جوفي غني بالنفط والغاز الطبيعي يبدأ من أذربيجان غرباً حتى كازاخستان شرقاً.

لقد قدرت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في دراسة تحت عنوان "النفط والغاز في منطقة بحر قزوين" Caspian oil and gas" في عام 1998م ، بأن الاحتياطي المؤكد يتراوح بين 15- 40 مليار برميل ، والاحتياطي المحتمل في حدود 70 - 150 مليار برميل ، كما بالجدول رقم(1) [1]

جدول رقم(1)

الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للنفط في منطقة بحر قزوين.

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة	الاحتياطيات المحتملة	إجمالي الاحتياطيات
أذربيجان	12.5	32	45
كازاخستان	17.6	92	110
روسيا الاتحادية	0.3	7	7
تركمنستان	1.7	38	40
إيران	0.1	15	15

المصدر: Desting "International Energy Forecact Software houston" TX:Petroconsultants, 1998).Asrprinted in EIA.international energy outlook,1998.

كما نشرت " ذى بي بي استاتستكل ريفيو اند وورد انرجي" BP statistieal) Review Of world Energy).

---

(1) ويلفرد كول : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك ، مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ، ص175-176.

إن إجمالي الاحتياطيات المؤكدة في بحر قزوين تبلغ حوالي 16 مليار برميل وذلك في عام 1997م ، ويرى جريجون اولميشيك Gregory Ulmishek الذي أعد تقريراً عن المسح الجيولوجي لعام 1999م إن إجمالي الاحتياطي النفطي يصل إلى (105) مليار برميل[1]

ثم أصدرت وكالة الطاقة الدولية إحصائية في عام 2002م احتياطيات الغاز الطبيعي الكاملة لدى مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين ما عدا روسيا بحوالي من 470 : 475 تريليون قدم مكعب منها حوالي من 177: 182 تريليون قدم مكعب احتياطيات مؤكدة ، الجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم(2)

الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة للنفط في منطقة بحر قزوين. *** ملاحظة :الحجم بالتريليون قدم مكعب**

الدولة	الاحتياطيات الغاز المؤكدة	الاحتياطيات الغاز المحتملة	إجمالي الاحتياطيات لكل دولة
أذربيجان	4.4	35	39.4
كازاخستان	56	88	153
تركمنستان	101	159	260
إيران	لا توجد	11	11
المجموع	170.4	293	463.4

المصدر: إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 68.

في عام 2003 أصدرت شركة البترول البريطانية بيانات أخرى للاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وذلك منذ عام 1992 وحتى عام 2002 م، وفق الجدول رقم (3)[2]

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص176.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص70.

جدول رقم(3)

جدول يوضح الاحتياطيات من الغاز * ملاحظة: الحجم بالمليار متر مكعب

الدولة	أذربيجان	كازاخستان	تركمنستان	روسيا	إيران	المجموع	**نسبة من الاحتياطي العالمي**
معدل الاحتياطي	**أكثر من مائة عام**	**أكثر من مائة عام**	**38.2**	**81.2**	**أكثر من مائة عام**	/	/
نصيب من الإجمالي العالمي	%0.5	%1.2	%1.3	30.5 %	14.8 %	%48.3	/
-2002	30	65	71	1680	812.3	2658.3	/
2002	0.85	1.84	2.01	47.57	23	75.27	%48.3
2001	0.85	1.84	2.86	47.57	23	6.12	%48.9
1996	0.85	1.84	2.89	48.63	21	75.21	%53.2
1992	/	1.85	2.74	47.40	19.80	71.19	%51.9

المصدر: إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 70.

كما تشير الدراسة إلى احتياطيات النفط في المنطقة لعام 2004م كما بالجدول رقم (4)[1]

جدول رقم (4)

الاحتياطيات في بحر قزوين حسب تقديرات عام2004.

*** ملاحظة الحجم بالمليار برميل**

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة للبترول	
	التقديرات الدنيا	التقديرات القصوى
أذربيجان	7	12.5
كازاخستان	9	17.6
تركمنستان	0.546	1.7
إيران	0.1	
روسيا	0.3	

المصدر: إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 73-74 .

لقد اختلفت الدراسات و التوقعات حول الاحتياطي المؤكد أو الاحتياطي المحتمل لمنطقة بحر قزوين ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

أ- ترى بعض الدول في زيادة أو تضخيم الاحتياطيات الهيدروكربونية تمثل عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية ، في حين ترى بعض الدول أن الاحتياطيات تعتبر مصلحة أمن قومي.

ب- ضعف مقدرة الدول المستقلة حديثاً من الناحية التقنية والفنية وخاصة في مجالات الاستكشاف والتنقيب .

ج- طبيعة الأرض الجيولوجية الصعبة التي تحتاج إلى أدوات ومعدات متطورة للاستكشاف . مما تمثل عقبة حقيقية في دراسة الاحتياطيات من النفط والغاز .

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص66.

د- تخضع نسبة الاحتياطي المؤكد أو الاحتياطي المحتمل لكل سنة من الاحتياطي العالمي المكتشف لنفس السنة والسعر المعتمد.

رغم ذلك كله فإن منطقة بحر قزوين تعتبر ذات احتياطيات هامة لموارد الطاقة ، وتمثل فرص استثمار جديدة لشركات النفط والدول على حد سواء ، بالإضافة إلى ذلك فإنها تمثل خياراً استراتيجياً لإمدادات السوق الإقليمية وخاصة السوق الأوروبية ، ويظهر ذلك جلياً في مسارات وخطوط الإمداد من منطقة بحر قزوين ، كما أنها تعد عاملاً مهما لتثبيت الأسعار العالمية المتمثل - العامل - بالإنتاج خارج منظمة أوبك كما سيأتي في حينه .

ثانياً : خطوط الأنابيب والإمداد للأسواق العالمية.

تعتبر منطقة بحر قزوين حبيسة ، أي لا تتصل بالمنافذ والأسواق العالمية لتصدير مواردها من الطاقة ، لذلك فهي تحتاج إلى مسارات أو خطوط لنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية .

وقد تعددت خطوط الأنابيب للنفط والغاز حسب ما تراه مصلحة كل دولة ودراسة مدى جدواها وتحقيقها لأهدافها المرجوة ، وحتى يتسنى فهم خطوط الإمداد سيتم تقسيمها إلى قسمين ، يتعلق الأول بمسارات النفط أما الثاني فيتعلق بمسارات الغاز .

1/ مسارات النفط

هناك الكثير من أنابيب النفط التي تنقل نفط بحر قزوين اتجاه الأسواق العالمية ، منها ما هو موجود منذ الحقبة السوفييتية ولازالت تعمل حتى الآن ، وأنابيب أخرى كان خيارها الاستراتيجي هو الابتعاد عن الاحتكار الروسي ، بالإضافة إلى خطوط مقترحة أو قيد الدراسة ، كما تشير الخريطة رقم (1) ، لذلك سيتم تناول خطوط أنابيب نفط منطقة بحر قزوين على النحو التالي :

خريطة رقم (1)

خطوط الإمدادات من النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية.

---

(1) تقرير الوكالة الدولية حول منطقة بحر قزوين عام 2008م بعنوان: IEA:Perspectives on CASPIAN Oil and Gas Devlelopment. December 2008، ص 59.

1- خط أنابيب باكو نوفارايسيسك : الذي يبدأ من باكو عاصمة أذربيجان مرورًا بالأراضي الشيشانية وصولاً لميناء نوفارايسيسك بقدرة بلغت حوالي 40 ألف برميل/اليوم في نهاية التسعينيات ، لكن الأوضاع السياسية (الحرب الشيشانية) أدت إلى انخفاض كمية التصدير إلى عشرة آلاف برميل / يومياً ، مما دفع بروسيا باستبدال النقل عن طريق السكك الحديدية عبر داغستان إلى ستافروبول ومنها إلى ميناء نوفارايسيسك.[1]

2- خط أنابيب أذربيجان - تركيا: الموقع في عام 1999م ، ويبدأ من نابوكو مروراً بتبليسي حتى ميناء جيهان التركي على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، بطول 1700كم بقدرة إستيعابية تقدر بحوالي مليون برميل/ اليوم ، بتكلفة نحو ثلاثة مليارات دولار.

ثم بدأ العمل على توسيع القدرة إلى ستين مليون طن/ سنة في عام 2008م ، ومن المخطط أن تزيد القدرة الإنتاجية له من ثمانين مليون طن/سنة إلى تسعين مليون طن/ سنة ، إذا زادت شحنات نفط كازاخستان إلى باكو بعد عام 2012م (نظام النقل كازاخستان بحر قزوين)[2].

3- خط أنابيب أذربيجان - جورجيا - باكو - باتومي: تبلغ قدرته الاستيعابية مائة ألف برميل /يوم وهناك مخطط لزيادة القدرة الاستيعابية تصل من ثلاثمائة ألف برميل إلى ستمائة ألف برميل / يوم في وقت لاحق.[3]

---

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص152-153.

(2) تقرير الوكالة الدولية لعام 2008 ، مرجع سابق ذكره ، ص55.

(3) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي ، مرجع سابق ذكره ، ص152-153-154.

4- خط أنابيب تنجيز – أنزيلي Enzeili : ويمتد بطول 1500كم يبدأ من حقل تنجيز بأذربيجان إلى انزلي بإيران بقدرة استيعابية تصل إلى واحد مليون برميل / يوم.

5- **خط أنابيب باكو - تيريز :** بقدرة استيعابية تتراوح بين 200 ألف برميل / اليوم إلى 400 ألف برميل / اليوم .

6- خط أنابيب اتيراو - سمارا atyrau - samara : هذا الخط كان ضمن تصدير النفط من كازاخستان إلى الاتحاد السوفييتي عبر شبكة خطوط الأنابيب السوفيتية بطاقة 200 ألف برميل / اليوم ، ثم رُفعت القدرة الاستيعابية إلى 300 ألف برميل / اليوم تقريباً عام 2000م [1]

7- **توسيع خط أنابيب كونسورتيوم بحر قزوين*(cpc) .** يبدأ من حقل تنجيز بكازاخستان إلى ميناء نوفوروسيك Novorossiysk الروسي على البحر الأسود ، حيث بدأ تشغيل الخط في أكتوبر 2001، بقدرة استيعابية (28 مليون طن سنويا) بطول 1510 كم ن 2.5 مليون دولار ، ثم وضع مخطط لزيادة القدرة الاستيعابية إلى 67 مليون طن / سنة.[2]

8- خط أنابيب كازاخستان - الصين .

تم الاتفاق على هذا الخط في عام 1999 م ، يبدأ من اتيراو atyrau بكازاخستان إلى أشانكو alashankoutd في منطقة شيخانغ شمالي غرب الصين ، تم الانتهاء من المرحلة الأولى في عام 2004 م لجلب النفط من منطقة اكتوبي إلى اتيراو بطول 449 كم بقدرة استيعابية تصل إلى 12 مليون طن / سنة والمرحلة الثانية بطول 962 كم من اتاسو في شمال شرق كازاخستان إلى الاشانكو في الصين عام 2006 م

---

* الكونسورتيوم، هو اتفاقية موقعة عام1954/9/20 م التي تعتبر من عقود الامتياز ، وهو عبارة عن اتفاق مجموعة شركات عالمية لاحتكار تنفيذ مشروع محدد ، لمزيد من التفاصيل حول بنود مبادئ الاتفاقية راجع يسرى محمد أبو العلا :نظرية البترول. بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2008،ص 574.

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص179.

(2) لمزيد من التفاصيل حول نقاشات التوسع والمشكلات التي تعترضه انظر تقرير الوكالة الدولية لعام 2008 ، مرجع سابق ذكره ،ص 52-53.

، بالإضافة إلى دمج النفط الخام الكازاخي بقدرة إنتاجية 4.5 مليون طن / سنة من حقول سيبيريا الغربية عبر خط أنابيب أوسلو - كومكول بزيادة تصل إلى عشرين مليون طن / سنة ، حيث يبلغ طوله حوالي 2.163 كم مضافاً إليها 1411كم ، وقد تم تسليم المشروع في عام 2009م .

9- نظام نقل نفط كازاخستان بحر قزوين (KCTS): يبدأ من كازاخستان إلى أذربيجان بطول 750كم ، وبقدرة استيعابية 25 مليون طن/سنة ، وقد تم شحن حوالي 15% من صادرات كازاخستان عبر بحر قزوين عام 2007م.

تم تطوير حقل كاشاغان ليتوائم مع نظام النقل الكازاخي بحيث يضمن قدرة استيعابية تصل إلى 38 مليون طن / سنة عبر ناقلات على ساحل قزوين من ميناء اكتاو لتفريغه قرب باكو بأذربيجان ، وفي يناير 2007م تم توقيع مذكرة تفاهم بين كازخستان وأذربيجان لتطوير مشاريع تنجيز وكاشاغان ، إلا أن هناك صعوبات تعرقل هذا الخط كصعوبة تحقيق الموائمة بين مصالح جميع الأطراف (كازاخستان - أذربيجان - المساهمين الآخرين في تنجيز وكاشاغان) وتأثير زيادة حجم حركة المرور وخطر الحوادث والأضرار البيئية.[1]

10- خط أنابيب بورغاس - الكسندربوليس Bourgas – Alexandruplis:

يعتبر هذا الخط من أفضل المسارات بمنطقة بحر قزوين ، ويبدأ من ميناء بورغاس في بلغاريا على البحر الأسود إلى ميناء الكسندربوليس في اليونان بطول 279 كم ، وقد بدأت فكرة المشروع عام 1994م بين كل من بلغاريا واليونان وروسيا ،بدعم من هذه الأخيرة ، وفي مارس 2007م أعلن اتفاق دولي ثلاثي (إيجيا- IPC) المتعلق بعقبات ملكية المشروع ، حيث ينص الاتفاق على إنشاء شركة للمشروع تمتلك خطوط الأنابيب أنشأت عام 2008م وكونسورتيوم يملك 51% من المشروع الذي بدأ عام 2009م ، وانتهى عام 2010م بقدرة إنتاجية تدريجية تبدأ من 35 مليون طن/ سنة.[2]

---

(1)المرجع السابق نفسه ، ص53-54.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 55، وكذلك نورهان الشيخ:العلاقات الروسية – الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد170 ، أكتوبر 2007 ، ص52.

11- خط أنابيب عبر الأناضول سامسون- جيهان Samsun –Ceyhan:

هو ثاني أفضل خيارات نقل النفط ، حيث جاءت تركيا وراء هذا المشروع لتخفيف الضغط على مضيق البسفور وبدأت دراسات المشروع عام 2003 ، بحيث يقوم بسحب نفط قزوين من ميناء سامسون Samson بالساحل التركي على البحر الأسود إلى ميناء جيهان التركي بالبحر الأبيض المتوسط وقد تم وضع حجر الأساس له في عام 2007م ، ومن المقرر أن يبدأ في الإنتاج عام 2013م .

يتميز هذا المشروع بأنه بالكامل داخل تركيا ، مما يجنب الحاجة إلى اتفاقات بين الحكومتين ، ألا أنه تواجه هذا الخط عراقيل تتمثل في عدم اليقين من مصادر التمويل النفطي مثل خط أنابيب (امبو - اوديسا - برودي) .

12- خط أنابيب نفط عموم أوروبا (peop) : يبدأ من كونستانتا (constanta) برومانيا مروراً بساحل البحر الأسود إلى مصافي التكرير من صربيا وكرواتيا إلى تريستي (Trieste) بإيطاليا بطول 1300كم .

لقد أجرت مؤسسة التمويل الدولية دراسة جدوى للمشروع في عام 2005م بقدرة تصل إلى 40 مليون طن /سنة ، إلى 90 مليون طن /سنة ، بتكلفة تصل إلى 1.8 مليون يورو تعترض هذا الخيار عدة عراقيل أبرزها تمويل مصادر النفط الخام ، بيدا أن كازاخستان أبدت اهتمامهاً لهذا المشروع للابتعاد عن النفط الروسي في توجيه النفط الكازاخي عبر خط أنابيب بورغاس - الكسنربوليس المذكور سابقاً[1] .

13- خط أنابيب البلقان (امبو) Ambo: اقترح هذا الخط عام 1994م يبدأ من ميناء بورغاس Bourgas ، على البحر الأسود ببلغاريا مرورًا بسكوبي في مقدونيا إلى ميناء فلوري (Vlore) بألبانيا على البحر الأدرياتيكي جاء هذا المشروع عن طريق

---

(1) انظر تقرير الوكالة الدولية لعام 2008، مرجع سابق ذكره ،.ص 56-57.

منحة من وكالة التجارة والتنمية الأمريكية عام 1999م ، وقد قدِرت القدرة الاستيعابية له ب37.5 مليون طن / سنة ، وكان المقرر له أن يبدأ في عام 2005م وينتهي بحلول عام 2008م ، إلا أن المشروع لم يبدأ بسبب مشكلة مصادر إمدادات النفط مما أدى إلى توقيع مذكرة تفاهم بين رئيس مقدونيا ورئيس شركة أمبو في عام 2007م حيث تغير تاريخ الاستلام إلى عام 2012م [1] .

14- خط أنابيب أوديسا - برودي Odessa - Brody :

يبدأ من أوديسا ببولندا إلى برودي في غرب أوكرانيا بطول 674 كم ، بقدرة استيعابية تصل إلى 5 مليون طن / سنة بتكلفة 500 مليون يورو ، حيث تم الانتهاء من المشروع منذ عام 2001م ، وكان الهدف الاستراتيجي هو نقل نفط بحر قزوين إلى مصافي ألمانيا وتشيكيا وسلوفاكيا ، مع ذلك فأن شركات الشحن لم تكن قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما دفع بأوكرانيا عام 2004م بالموافقة على اقتراح باستخدام الجزء الأخير من خط الأنابيب في اتجاه عكسي ، أي تسليم النفط الروسي جنوباً لتخفيف الازدحام على مضيق البسفور .

هناك رؤية منذ عام 2004م لإعادة الرؤية الأصلية أوديسا - برودي وتمديد خط أنابيب المشروع إلى مصفاة بلوك Plock البولندية ، التي يتم تزويدها عبر خط دروجبا من روسيا بقدرة إنتاجية تبلغ 13.8 مليون طن / سنة إلا أن هذه الرؤية لم تؤت ثمارها بالرغم من التصريحات بالدعم والاهتمام [2] .

---

(1)المرجع السابق نفسه ، ص 57.

(2)المرجع السابق نفسه ، ص 58.

2/ مسارات الغاز :

هناك العديد من شبكات خطوط الأنابيب موجودة حالياً منها موجود منذ الحقبة السوفيتية ، بالإضافة إلى العديد من المقترحات التي يتم تداولها لبناء خطوط أنابيب جديدة والتي يمكن أن تستوعب الزيادة المتوقعة لغاز بحر قزوين من إنتاج وتصدير ، ويمكن دراسة خطوط أنابيب الغاز لمنطقة بحر قزوين كما بالخريطة رقم (2) [1] وذلك على التالي :

1- خط أنابيب غاز باكو أوزوروم(خط أنابيب جنوب القوقاز)Baku - Erzurum:

الذي يمثل القناة الرئيسية لصادرات الغاز الطبيعي الأذربيجاني إلى الأسواق العالمية لكل من جورجيا وتركيا إلى أسواق وشرق أوروبا ، يبدأ من باكو مروراً بتبليسي عاصمة جورجيا ومنها إلى أرزروم بتركيا ، ثم يرتبط بنظام خط أنابيب الغاز الطبيعي التركي ، يصل طول هذا الخط لحوالي 1000كم ، بقدرة استيعابية 254 مليون قدم مكعب ، عن طريق استغلال حقل شاه دينيز المكتشف عام 1999م [2] .

ثم بدأت عملية توسيع القدرة الاستيعابية بخط أنابيب جنوب القوقاز . ومن بعدها بدأت شحنات الغاز في ديسمبر 2006م بالمرحلة بقدرة استيعابية 8.6 مليار متر مكعب / سنة ، ومن المتوقع أن تصل فيما بين 16- 20 مليار متر مكعب / سنة عام 2012 م بمرحلته الثانية [3] .

---

(1)المرجع السابق نفسه ، ص 60.

(2) إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص150.

(3) تقرير الوكالة الدولية لعام2008، مرجع سابق ذكره ، ص65.

خريطة رقم (2)

خطوط الإمدادات من الغاز من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية.

تقرير الوكالة الدولية حول منطقة بحر قزوين عام 2008م بعنوان: IEA:Perspectives on CASPIAN Oil and Gas Devlelopment. December 2008، ص 6.

2- **خط أنابيب غاز بحر قزوين :** يبدأ من إيران إلى تركيا بطول 770 كم بتكلفة ثمانية مليار دولار وانتهى العمل به عام 2001 م بقدرة استيعابية تصل إلى تسعين مليار متر مكعب لمدة 20 عاماً.

3- خط أنابيب إيران - روسيا : يبدأ هذا الخط من إيران حيث تسير إلى الشرق ثم يتجه شمالاً غربي أصفهان وغربي قم وطهران ويمر بمحاذاة سواحل بحر قزوين ليصل إلي أذربيجان ، حيث يعتبر هذا المشروع من أقصر الطرق وأمنها.[1]

4- خط أنابيب تركمنستان- إيران : ويبدأ حقل كوربيزي korpezhe في جنوب غرب تركمنستان ليصل إلى كورت كوري kurt-kui في شمال إيران بقدرة استيعابية تصل إلى ثلاثة بلايين متر مكعب بطول 124 ميل.

لقد بدأ العمل لهذا المشروع عام 1997 م بقدرة ملياري متر مكعب / السنة ، وتعمل إيران وفق هذا الخط بنظام التبادل ، أي استيراد الغاز التركماني وتصدير الغاز الإيراني إلي كل من تركيا و أرمينيا.[2]

5- خط أنابيب تركمنستان- بلغاريا :

يمتد من ساتليك satlyk في شرق تركمنستان ليمر عبر الحدود التركية ومنها إلي بلغاريا ثم إلي أوروبا بطول 3800كم ، ويهدف إلي التحرر والابتعاد عن الاعتماد والنفوذ الروسي التي تعتبر المصدر الوحيد لواردات بلغاريا من الغاز الطبيعي[3]

6- نظام رفع مستوي خط أنابيب وسط آسيا: تركمنستان- أوزبكستان- كازاخستان- روسيا يتكون خط أنابيب وسط آسيا أربعة خطوط تعمل بصورة موازية مع شبكة خطوط الأنابيب الروسية ، تم تنفيذ أول خط منها عام 1967م ، أما الخط الثاني عام 1969م ، ثم الخط الرابع عام 1972م ، أما الخط الثالث تم إنشاءه عام 2006م ،

---

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص157-159.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 166.

(3)المرجع السابق نفسه ، ص 168.

ورغبة في تنمية خط أنابيب وسط آسيا قامت أوزبكستان عام 2001م ، بإضافة خطين إضافيين عبر شمال كازاخستان - روسيا (خطوط الأنابيب بخارى - الأورال) وفي عام 2007م وقع رؤساء روسيا وكازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان إعلاناً بشأن تنمية القدرة الإنتاجية لنقل الغاز في آسيا الوسطي بتوسيع القدرة إلي 90 مليار متر مكعب / سنة فيما بين عامي 2009 -2010م،[1]

7- خط أنابيب ساحل بحر قزوين : يهدف المشروع لنقل الغاز من شمال غرب تركمنستان والانضمام إلي مركز الخطوط الرئيسية في كازاخستان عبر روسيا بقدرة استيعابية وصلت إلي 400 مليون متر مكعب في عام 2006م ، كما أعلنت شركة غاز بروم الروسية عن إمكانية توسيع القدرة الإنتاجية في عام 2008م لتصل إلي 30 مليار متر مكعب / سنة.[2]

8-**خط أنابيب تركمنستان - أوزباكستان - كازاخستان - الصين:** وضع حجر الأساس بالقسم الموجود داخل تركمنستان في أغسطس 2007م بطول 188كم ، ثم المرحلة الثانية في يوليو2008م من جنوب أوزباكستان بطول 530كم ويعبر جنوب كازاخستان بطول 1300كم.

أما الصين فيبدأ من مقاطعة شينجانغ Xinjiang شمالي غرب البلاد إلى قوانشو Guangzhou ، وقد تم استلامه في الربع الأخير من عام 2009م.

تعتبر هذه الخطوط الهامة لنقل غاز منطقة بحر قزوين اتجاه الأسواق العالمية ، كما تجب الإشارة إلى أن هناك خطوط أنابيب أخرى لنقل الغاز الطبيعي إلى وسط وغرب أوروبا كشبكة الغاز الروسية التي تتكون من (8) خطوط تشترك في معظمها مع الخطوط السابق ذكرها ، بالإضافة إلى ذلك هناك خطوط قيد الدراسة يمكن ذكر أهمها :

---

(1) تقرير الوكالة الدولية لعام 2008 ، مرجع سابق ذكره ،ص61-62.،وكذلك أسامة مخيمر:الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد170 ، أكتوبر2007 ، ص93.

(2) تقرير الوكالة الدولية لعام 2008 ، مرجع سابق ذكره ، ص62.

1- خط أنابيب جورجيا – أوكرانيا – رومانيا (التيار الأبيض) White Stream : لنقل الغاز عبر بحر قزوين والبحر الأسود ، إذ يبدأ من جورجيا إلى رومانيا (مباشرةً أو عبر أوكرانيا من خلال شبه جزيرة القرم) بقدرة أولية تصل إلى 8 مليارات متر مكعب / سنة ، لكن تواجه هذا المشروع صعوبات تتعلق بمصادر الغاز الطبيعي والشركاء التجاريين ، وكذلك النزاع الروسي الجو رجي.[1]

2- خط أنابيب تركمنستان – أفغانستان – باكستان –الهند (TAPI) : يبدأ من حقول دولت في جنوب شرق تركمانستان ويتجه إلى هيرات وقندهار في أفغانستان ومن ثم فازيلكا fazilka بالحدود الباكستانية الهندية ، ثم عبر مزار الشريف وكابول وبيشاور إلى لاهور وبيكانير بطول 680كم بقدرة تصل إلى 30 مليون برميل /سنة ، حيث من المقرر أن يبدأ في هذا العام أي 2010 ، لكن يمكن القول بأن هذا المشروع يتوقف عل أربعة قضايا رئيسية:

أ- التأكد من توافر موارد إضافية من الغاز في تركمنستان.

ب- تحسن الوضع الأمني في أفغانستان.

ج- العوائد المالية والاقتصادية للشركات المتعاقدة .

د- الاتفاق على التسعير.[2]

3- خط أنابيب نابوكو Nabucco (تركيا - بلغاريا - رومانيا - هنغاريا - النمسا) : يمثل هذا المسار وسيلة جديدة اتجاه الأسواق الأوروبية ، يبلغ طوله حوالي 3.300 كم يبدأ من الحدود الجورجية التركية و/ أو الحدود التركية الإيرانية بمسافة 2000 كم ليعبر تركيا وأجزاء من المجر وينتهي بمجمع غاز بومغارتن في النمسا حيث يندمج مع الشبكة الأوروبية في وسط وغرب أوروبا ، وذلك عن طريق مرحلتين بدأت الأولى في عام 2010 ، بقدرة تتراوح من8-10مليار متر مكعب / سنة ،أما المرحلة الثانية فتبدأ عام 2015م .

---

(1) المرجع السابق نفسه ،ص65.

(2) المرجع السابق نفسه ،ص63.

تواجه هذا المشروع صعوبات تتمثل في التوترات الراهنة في المنطقة ، وتوفير المصادر المحتملة للغاز من أذربيجان ومصر وروسيا وإيران والعراق في الوقت المناسب ، ومدى إمكانية ربط تركمنستان وكازخستان بالمشروع.[1]

يمكن القول بأنه كانت هذه أبرز خطوط الإمداد من النفط والغاز لمنطقة بحر قزوين منها ما هو يعمل حالياً ومنها لازال قيد الدراسة والبحث.

أن قراءة سريعة لخريطة النقل والإمداد اتجاه الأسواق العالمية والإقليمية توحي بأن المنطقة تمثل أهمية قصوى للدول المرتبطة بهذه المنطقة ، كما تدل على مدى تشعب وتعقد العلاقات بينها وتأثرها بالقرار السياسي دون التركيز على مدى ربحية المشروع من عدمه .

وتجب الإشارة إلى أن بعض تلك المسارات من المرجح أنها لن يكتب لها النجاح ، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزيادة المتوقعة للنفط والغاز لتلبية وتغذية المسارات المقترحة .

---

(1) المرجع السابق نفسه ،ص 67.

المبحث الثالث

الوضع القانوني لبحر قزوين

بادئ ذي بدء تجب الإشارة إلى أن حوض بحر قزوين لم يكن مثار جدل حيث كان يخضع لكل من الاتحاد السوفيتي السابق وإيران وفق معاهدة عقد الصداقة في فبراير1921 حول حقوق الملاحة بالتساوي ، وقد أَكِدت هذه المعاهدة عام 1935م لتأكيد ملكية بحر قزوين لهما دون غيرهما ، ثم في مارس 1940م تم التوقيع على البروتوكول الملاحي بين الاتحاد السوفيتي وإيران حيث يشير إلى أن بحر قزوين بحرًا مشتركاً وملكاً لإيران والاتحاد السوفيتي السابق وقد منحت كلاً من الدولتين حقاً حصرياً لصيد الأسماك في حدود المياه الإقليمية حتى مسافة 10 أميال بحرية ، ولم يذكر البروتوكول الحقوق المتعلقة بقطاع الطاقة كإستكشاف النفط والغاز وتحديد حدود وقاع البحر [1] .

أن هذه المعاهدات قد نظمت وضع بحر قزوين من حيث الملاحة البحرية دون تعيين الحدود البحرية بشكل واضح بين إيران والإتحاد السوفيتي السابق ، إلا أن الممارسة العملية لاستثمار الموارد المعدنية لكل من الدولتين أثبتت أن الاتحاد السوفيتي السابق قام بأنشطة لإستغلال هذه الموارد على بعد 10 أميال من سواحل أذربيجان ، وقد قامت إيران بتنفيذ أنشطة مماثلة من جانب واحد في المناطق الملاصقة لحدودها من قاع البحر دون اعتراض أحداهما على الأخرى[2] .

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى زيادة عدد الدول المطلة على بحر قزوين إلى خمس دول بدلاً من اثنتين وهذا بدوره أدى إلى اختلاف وجهات نظر

---

(1) بول جريجوري : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك ،مصادر الطاقة في بحر قزوين ،مرجع سابق ذكره ، ص45. وكذلك إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ،ص 187، وكذلك تقرير الوكالة الدولية (IEA) حول منطقة بحر قزوين عام 2008م بعنوان: IEA:Perspectives on CASPIAN Oil and Gas Devlelopment. December 2008، مرجع سابق ذكره ، ص 66.

(2) بول جريجوري : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص45.

الدول الخمس المطلة على بحر قزوين ، حول الطبيعة القانونية لبحر قزوين ، أي اعتباره بحرًا مغلقاً له تنظيمه الدولي الخاص أو بحيرة داخلية لا تنطبق عليها الأنظمة والقوانين الدولية للبحار المغلقة [1] ، حيث أن الوضع الجديد أثر على الطبيعة القانونية لبحر قزوين ، من حيث صعوبة الفصل بين القضايا القانونية والقضايا السياسية ، فالقضايا القانونية لا يمكن حلها إلا أذا أبدت جميع أطراف الإرادة السياسية رغبتها في ذلك ، ومما يزيد هذه الإشكالية تعقيدًا تزايد الأهمية الجيواستراتيجية سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الأمني أو الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة وتزايد اختلاف المصالح المتضاربة لهؤلاء الأطراف. [2]

ويرجع ذلك إلى صعوبة الوصف الدقيق لطبيعة بحر قزوين ، إذا ما أعتبر بحرًا فأنه سيخضع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1981 التي تركز على حرية الملاحة ، وهذه ليست قضية جوهرية في بحر قزوين ، بحيث تتعلق القضية الرئيسية بموارد الطاقة الكامنة تحت قاع البحر وقضية استغلالها ، بالإضافة إلى أن بحر قزوين محاطاً باليابسة فإن حقوق الملاحة الخاصة بأي طرف ثالث - غير الأطراف المطلة - ليست مطروحة في هذا الشأن.[3]

يمكن الاستفادة أو الاعتماد من الممارسة الدولية على تقسيم المسطحات المائية الداخلية التي تحيط بها أكثر من دولة إلى إرادة الأطراف المعنية ، وبالتالي لا يمكن الاستفادة من اتفاقية قانون البحار إلا باعتبارها أرضية يمكن البدء منها لتحديد طبيعة البحر القانونية ، ولكن الممارسة الدولية والسوابق المشابهة لقضية بحر قزوين تميل إلى تقسيم حقوق ملكية المعادن ، ومن هنا تبرز أهمية دور الدولة المعنية في إثبات وجهة نظرها في تحديد طبيعة بحر قزوين .

---

(1) إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 188.

(2) بول جريجوري : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص40. وكذلك علي صادق أبوهيف :القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية عشرة ، بدون تاريخ ، ص 420.

(3) بول جريجوري :تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك :مصادر الطاقة في بحر قزوين ،مرجع سابق ذكره ، ص44.

لذلك فقد بدأت الدولة المطلة على بحر قزوين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بإبداء وجهات نظر متفاوتة ومتضاربة حول طبيعة البحر القانونية ، من خلال عقد الاتفاقيات الجماعية وتأسيس المنظمات الإقليمية لإدارة وتنمية الموارد الكامنة تحت قاع البحر حيث بادرت إيران في الدعوة لعقد اجتماع دول المنطقة في فبراير 1992م حيث تضمن البيان الختامي للمؤتمر في 17 فبراير 1992م دعوة الدول المحاذية لبحر قزوين تأسيس آلية إقليمية للتعاون في حل المسائل المتعلقة باستخدام بحر قزوين وثرواته ، وفي أكتوبر عام 1992م تم تأسيس منظمة بحر قزوين للتعاون (CASCO) لمناقشة وإيجاد الحلول لبحر قزوين حيث طرحت لأول مرة مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين [1] .

بيدا أن أول خلاف علني ظهر بخصوص الوضع القانوني لبحر قزوين كان في مؤتمر الدول المطلة على البحر في مدينة (رشت) الإيرانية في أغسطس سنة 1993، عندما طرحت روسيا مشروع اتفاقية حول حماية واستخدام الثروات البيولوجية للبحر ، إذ أن الخلاف يتلخص في أن أذربيجان وكازاخستان تعتبران بحر قزوين (بحرًا) وبالتالي يجب تقسيمه إلى مناطق إقليمية ، في حين ترى كل من روسيا وإيران وتركمنستان باعتبار المسطح المائي (بحيرة مغلقة) لذلك يتوجب تقسيمه بين الدول بشكل مشترك[2].

وقد عقدت الدول المطلة على بحر قزوين عدة اجتماعات ولقاءات متعلقة بالوضع القانوني له ، أبرزها اجتماع وزراء الخارجية في (المآتا) عاصمة كازاخستان سابقاً في مايو 1995 تقرر فيه أن تتولى الإدارات القانونية بوزارات الخارجية لدول بحر

---

(1) فريد حاتم الشحف: العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، مرجع سابق ذكره ، 2005 ، ص 126-127.

(2) تمثلت ردة الفعل آنذاك بإرسال مذكرات احتجاج إلى وزارتي الخارجية لكل من أذربيجان وكازاخستان ، ورسالة وجهتها روسيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة وذكرت فيها أن التصرف أحادي الجانب غير القانوني لا تعترف به روسيا ، التي تحتفظ لنفسها الحق باتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت الذي تراه مناسبا لتسوية الخروقات التي حصلت وإزالة الآثار التي حصلت نتيجة التصرف الأحادي الجانب.لمزيد من التفاصيل راجع فريد حاتم الشحف: العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، مرجع سابق ذكره ، ص 127.

قزوين التعاون لإيجاد حل قانوني ، وعلى إثره انعقد ـ اجتماع الخبراء القانونيين بطهران في يونيو عام 1995م بإلزامية تحديد الوضع القانوني يجب أن يتم بالإجماع ، ثم اجتماع وزراء الخارجية في (عشق أباد) في نوفمبر 1996م ، تقرر فيه بأن الوضع القانوني لبحر قزوين يجب أن يتقرر بإجماع الدول الخمس [1].

ولم يعد الاختلاف محصورًا حول الوضع القانوني لبحر قزوين وإنما امتد حول قضايا خطوط الأنابيب ، ففي عام 1998م قال وزير خارجية كازاخستان يجب أن نتحلى بالصراحة ونقول أن مواقفنا فيما يتعلق ببحر قزوين قد اختلفت وتباعدت بصورة جوهرية.[2]

ومن جانب آخر سعت بعض الدول الإقليمية الفاعلة إلى إبداء رؤيتها اتجاه المنطقة سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو جيواستراتيجية لإحتواء الدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي السابق ، حيث تمثلت في انخراط دول بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً ـ كما أشرنا أعلاه- في تأسيس و/ أو الانضمام للمنظمات الإقليمية لوضع تصور شامل للمنطقة ومن أبرز هذه المنظمات هي :

- **منظمة شنغهاي للتعاون**

تم توقيع المعاهدة في يونيو 2001م ، بين كل من الصين وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وغيرزستان وأوزبكستان ، والتي جاءت كتطور لمجموعة شنغهاي الخمس الموقعة في أبريل 1996م[3] ، حيث تهدف هذه المنظمة لحل المشكلات الحدودية الموروثة عن الحقبة السوفيتية ومواجهة الحركات الإسلامية وإقامة منطقة معزولة السلاح ، والأهم في مجال البحث تشجيع التعاون الفعال بين الدول المشاركة في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والتكنولوجية العلمية والزراعة والطاقة ،

---

(1) بول جريجوري : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص47- 48.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص50.

(3) علاء جمعة محمد : "منظمة شنغهاي"، آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 146،أكتوبر 2001م، ص 137-138.

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت دوافع روسيا إلى مقاومة توسيع حلف شمال الأطلسي اتجاه الشرق المتمثل في دول القوقاز وآسيا الوسطى ، ومواجهة التأثيرات الإسلامية والحركات الانفصالية في الدول المستقلة حديثاً عنها ، ومواجهة توسع النفوذ التركي ، واستثمار العمق الآسيوي في مواجهة الضغوط الأمريكية ، وسعي روسيا إلى التنسيق الاستراتيجي مع دول آسيا الوسطى في استثمار احتياطيات النفط والغاز وذلك وفق رؤيتها الإستراتيجية للمنطقة.

عموماً فإن منظمة شنغهاي للتعاون تواجهها الكثير من العراقيل أهمها تلك المتمثلة في المنهج الروسي الذي تتبعه في تعاملها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز عموماً ، ونمط التفكير الموروث للدول المستقلة حديثاً التي ترى في روسيا مستعمرًا قديماً يخطط لمد نفوذه أو يمارس على أقل تقدير (تسلط الأخ الأكبر).[1]

- **اتحاد غوام guuam**

تأسس هذا الاتحاد في عام 1997م ، ويضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفيا وأوزبكستان ، بهدف إيقاف السيطرة الروسية على الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي ، ويتمثل إدراج هذا الاتحاد في مجال البحث هو إيجاد حل بديل للهيمنة الروسية في مجال الطاقة وخطوط الأنابيب ، ومن هنا يحاول اتحاد غوام التكاتف لمواجهة الخطر الروسي والبحث عن بديل للغاز الروسي بتدعيم الشراكة بين أذربيجان وجورجيا وتركيا لدفع مشروع خط أنابيب الغاز باكو ـ تبليسي ـ أرزوروم والموازي لخط النفط باكو ـ تبليسي ـ جيهان ، اللذان يهدفان إلى سحب الطاقة من بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا الوسطى وضخها إلى تركيا ، بالإضافة إلى ذلك إيجاد حلول جذرية للمشاكل المعلقة مثل قضية ناغورنو كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا ، ونزاع جورجيا ـ أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ، ومشكلة إقليم الدينستر في مولدوفيا حيث يعرقل التدخل الروسي حلاً لهذه المشاكل [2] .

---

(1) عاطف معتمد عبد الحميد:ما بعد الشيوعية الدين والثروة والقومية في زمن التحولات، نهضة مصر، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 217.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 219-221.

- **كومنولث الدول المستقلة أو ائتلاف الدول المستقلة .**

تأسس هذا الاتحاد بإعلان (المآتا) عاصمة كازاخستان سابقاً في ديسمبر 1991م والذي يضم إحدى عشرة دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق ما عدا دول البلطيق الثلاث (أستونيا - لاتفيا - ليتوانيا) حيث كان المدرك الأمني النابع من الفضاء الجيوسياسي في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بالإضافة إلى قضايا الإرهاب والتنسيق العسكري والأسلحة النووية هو الدافع الرئيس لهذا التكتل [1] .

من الجدير بالذكر أن هذا الاتحاد لم يكن على قدر من التنظيم بسبب السلوك أو الرؤية الروسية المتمثل في إستراتيجيتها المسماة بالجوار القريب NEAR ABROAD وتخوف دول الكومنولث من استغلال روسيا الاتحاد كبوابة خلفية لإستعادة دورها القديم ، بالرغم من ذلك فقد استطاع هذا الاتحاد السيطرة الهادئة على الأسلحة النووية وسحبها من ثلاث دول سوفيتية سابقة هي أوكرانيا – بيلاروسيا – كازاخستان [2] .

- **منظمة الأمن الجماعي CSTO.**

تضم كلا من روسيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وقرقيزيا وطاجكستان وأوزبكستان وبيلاروسيا ومولدوفيا وان كان الدافع لهذه المنظمة أمنياً ، حيث سعت في عام 2006 لإنشاء قوة ردع سريعة متبعة منهج حلف شمال الأطلسي إلا انه تعترض هذه المنظمة مشكلات أبرزها اختراق حلف الناتو للدول المكونة للمنظمة مما يترتب عليه تعارضها مع منظمة حلف شمال الأطلسي .

- **منظمة تعاون آسيا الوسطى CACO.**

تأسست عام 1994م بين كل من روسيا وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 214، وكذلك عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتجية لدول آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص 58-59.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد : ما بعد الشيوعية الدين والثروة والقومية في زمن التحولات ، مرجع سابق ذكره ، ص 214-215.

وقرغيزيا ، إلا أنها لم تثبت فاعليتها فاندمجت في عام 2005 م في منظمة يوراسيك EURASEC للتعاون الاقتصادي التي تشمل روسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان وبيلاروسيا [1]

- **منظمة تعاون دول بحر قزوين CSO :**

تضم روسيا - إيران - كازاخستان - أذربيجان - تركمنستان بدعوى من الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رافسنجاني" وتهدف إلى التعاون في استثمار الثروات الكامنة من بحر قزوين وتنظيم الملاحة به والتنسيق في إنشاء خطوط أنابيب والنقل وحماية البيئة البحرية والعمل على جعل بحر قزوين منطقة منزوعة السلاح [2] .

- **منظمة التعاون الاقتصادي ECO :**

تضم 10 دول هي : إيران - أذربيجان - كازاخستان - طاجيكستان - وتركمنسان - قيرغيرزستان - أوزباكستان - تركيا - أفغانستان ، وجاء إحياء منظمة التعاون الاقتصادي بعد أن جمدت أعمالها منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م من طرف إيران لمواجهة المنافسة التركية في المنطقة حيث تأسست المنظمة بموجب معاهدة (أزمير) في 1979 م [3] ، التي تهدف إلى تنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء والتطوير التجاري ، وقد عقدت المنظمة أول اجتماع لها في طهران في فبراير 1992م وأعلن فيه قبول الانضمام للجمهوريات الإسلامية الحديثة في آسيا الوسطى والقوقاز ، وقد عقدت عدة اجتماعات بين الدول الأعضاء أبرزها اجتماع الرؤساء في عام 1992م (عشق أباد) عاصمة تركمنستان لإحياء طريق الحرير القديم واستغلال ثروات بحر قزوين ، واجتماع القمة الخامس في كازاخستان لتأسيس بنك للتجارة والتنمية والاجتماع الخامس في إيران بالتعاون في مجال الطاقة وبالأخص

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 226-227.

(2) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 199.

(3) بول جريجوري : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك : مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 48.

شحن النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين ، كما افتتحت إيران في مايو 1996م خطاً للسك الحديدية يربطها بآسيا الوسطى التي مولته تركمنستان بتكلفة قدرها 250 مليون دولار [1] .

من خلال ذلك يمكن القول بأن الدول الخمس المطلة على بحر قزوين قد فشلت إلى حد الآن في وضع صيغة قانونية للاستثمار والتنقيب في البحر ، وبالتالي فإن هذه الدول بدأت في عقد اتفاقيات ثنائية ، سواء على الاستكشاف والتصدير أو ترسيم الحدود أو على مستوى النقل ، ولمزيد من الإيضاح حول هذه الاتفاقيات سيتم شرحها بالتوازي مع موقف كل دولة مطلة على بحر قزوين .

أولاً : موقف روسيا .

إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وظهور روسيا كوريث للاتحاد طالبت روسيا بضرورة العمل بمعاهدات 1921-1940م المذكورتين سابقاً ، ونادت بضرورة التعاون واحترام الحقوق المشتركة في الملاحة البحرية ، ثم ما لبثت أن تغير موقفها في عام 1996 م بالتدريج لتوافق على تقسيم بحر قزوين بحيث يؤخذ في الاعتبار تحديد منطقة اقتصادية بطول 25 ميل بحري لكل دولة ، وتطبيق مبدأ السيادة المشتركة فيما زاد عن 45 ميل بحري مما يتيح لها الاستفادة من موارد الطاقة الأخرى لدى باقي الدول المطلة على بحر قزوين ، بحيث يتم الاستفادة من المصادر الموجودة فيه عن طريق تأسيس شركة استثمارية مشتركة ، ووفق هذه الرؤية بدأت روسيا تعقد الاتفاقيات الثنائية مع كل من كازاخستان وتركمنستان بشأن تقسيم الحدود البحرية ، حيث وقعت عام 1998م اتفاقية ثنائية مع كازاخستان لتقسيم الجزء الشمالي من بحر قزوين متضمناً قاع وباطن البحر بين البلدين بطول خط الوسط بينهما [2] .

---

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 200، وكذلك جاسر الشاهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، يناير 1998، ص200.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص195، وكذلك فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية ، مرجع سابق ذكره ، ص 129.

وفي عام 2000م أعلن الرئيس الروسي السابق "فلاديمير بوتين" بأن منطقة بحر قزوين هي منطقة مصالح روسيا المميزة ، حيث ظهرت الرؤية الجديدة لروسيا اتجاه منطقة بحر قزوين والتي تمثلت في أن يقسم قاع البحر إلى مناطق إقليمية لكل دولة ويبقى سطح البحر مفتوحاً للاستخدام المشترك ، إدراكاً منها بحجم الاختراق الخارجي للمنطقة وخاصةً من جانب تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفعها لتوقيع الاتفاقية الروسية الأذربيجانية حول تقسيم ثروات بحر قزوين على غرار الاتفاقية الروسية الكازاخستانية وذلك في يناير عام 2001م وفي وقت لاحق خلال عقد القمة الروسية الإيرانية في مارس 2001م بين رئيس روسيا "فلاديمير بوتين" ورئيس إيران "محمد خاتمي" حيث نص البيان الختامي حول الوضع القانوني لبحر قزوين على الاعتراف بالمعاهدتين الموقعتين عامي 1921-1940 م كأساس قانوني ينظم النشاطات في بحر قزوين لحين إيجاد حل شامل له ، وإن ثرواته الطبيعية تعتبر ملكية جماعية للدول الخمس المتشاطئة ، وأن الحلول والاتفاقيات التي تتعلق بالوضع القانوني لبحر قزوين لا تعتبر سارية إلا إذا اتخذت بالإجماع من قبل جميع الدول المطلة على البحر [1] ، وقد أيدت تركمنستان وجهة النظر الروسية .

ثانياً : موقف إيران .

ارتكز الموقف الإيراني في بادئ الأمر على مبدأ السيادة المشتركة أي أن يتم استثماره بشكل مشترك وتخضع الاستثمارات لرقابة سلطة دولتين ، إلا أن هذه الرؤية لاقت معارضة من باقي الدول المطلة على بحر قزوين ، بالإضافة إلى ذلك بدأت بعض الدول بالمضي قدماً بمنح التسهيلات للاستثمار الأجنبي خاصة من أذربيجان وكازاخستان تغير الموقف الإيراني حيث أعلنت أنها مستعدة للموافقة على أساس تقسيمه إلى قطاعات على أن يفترض وجود منطقة مياه إقليمية حتى 20 ميل من الشاطئ تُتاخمها منطقة اقتصادية عرضها 20 ميل بحري ، ويعتبر وسط البحر الذي يلي المنطقتين السابقتين ملكاً لجميع الدول بإدارة مشتركة ، وبالتالي تتحصل

---

(1) المرجع السابق نفسه ، 131-133.

كل دولة على 20% من ساحل بحر قزوين ، إلا إن هذا الموقف لم يرضِ جميع الأطراف أيضا [1] .

ثالثاً : موقف أذربيجان.

ترى أذربيجان بضرورة اعتبار بحر قزوين (بحرًا) ويخضع للمادة 122 من قانون البحار لعام 1981، وبالتالي يتم تقسيم بحر قزوين بين الدول المطلة عليه طبقاً لطول سواحل كل دولة ، كما تطالب بعمل حدود بحرية تعتمد على خط الوسط line Mediam للدول المواجهة وخط متساوي المسافات أو منصف الزاوية Equal distance line بالنسبة للدول المتجاورة على أن تبقى إيران على حدودها السابقة ، ووفق هذا الموقف فقد تم توقيع اتفاقية بين كل من أذربيجان وكازاخستان بغرض تحديد مجرى بحر قزوين منطقة القاع ، وهذا الموقف تعارضه إيران لأنه ستحصل على نسبة 11% وتحصل تركمنستان على نسبة 17% وروسيا 19% وأذربيجان على 23% أما كازاخستان ستحصل على 30% من بحر قزوين [2] .

رابعاً : موقف كازاخستان.

لقد أيدت كازاخستان الموقف الأذربيجاني ، وشددت على أهمية التعاون في المجالات الأخرى مثل الصيد والملاحة على البيئة البحرية من التلوث[3]، ووقعت روسيا وأذربيجان وكازاخستان أربع معاهدات في الفترة من 1998-2003ف تتعلق بترسيم الحدود في قاع وباطن البحر، وأدى التحسن في العلاقات بين تركمنستان وأذربيجان إلى مناقشات ثنائية حول قضايا الحدود وبحر قزوين ، إلا أن الممارسة العملية منذ عام 1991 على حق الدول المطلة لتطوير موارد الطاقة في قطاعاتها الوطنية يمكن أن تساعد على حل قانوني لبحر قزوين ، غير أن هذه الممارسة لا تنطبق على مسارات وخطوط الأنابيب تحت قاع البحر بالرغم من وجود آلاف الكيلو مترات

---

(1) إيمان محمود إبراهيم: الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، مرجع سابق ذكره ، ص 191-193.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 189- 190.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 194.

من خطوط الأنابيب العاملة ، وذلك لموقف روسيا وإيران الذي يتمثل في ضرورة الإجماع وموافقة جميع الدول حول مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين.[1]

يمكن القول بأن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أفرز بيئة جديدة لمنطقة بحر قزوين من حيث الوضع القانوني للبحر الذي بدأت تطل عليه خمس دول بدلاً من اثنتين ، مما استوجب إعادة النظر في الميراث القانوني للاستكشاف والتنقيب وحرية الملاحة ، لذلك عملت كل الدول المطلة حسب ما تقتضيه مصلحتها الوطنية لإبداء موقفها القانوني تجاه بحر قزوين ، حيث بدأت في عقد الاجتماعات وتأسيس المنظمات الإقليمية أو الانضمام إليها في سبيل ضمان تحديد وضع قانوني يرضي جميع الأطراف ، غير أن مجموعة المؤتمرات والاتفاقيات الجماعية لم تؤت ثمارها المرجوة وبالتالي فشلت في تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين ، هذا الاختلاف والخلاف دفع بالدول المطلة بالبحر إلى البدء في عقد الاتفاقيات الثنائية كيفما تقتضيها مصلحتها الوطنية للاستكشاف والتنقيب وحتى تقسيم الحدود البحرية لإستخراج موارد الطاقة من أعماق البحر ، ولم يكن الخلاف على الوضع القانوني لبحر قزوين فقط وإنما امتد ليشمل خطوط الأنابيب تجاه الأسواق العالمية مما يقف عقبة حقيقية لتنمية موارد الطاقة في المنطقة ، وبشكل عام يمكن القول في هذا المقام بأن رغم الاختلاف وأحياناً التصعيد في بعض المواقف لم يثنِ الدول وشركات النفط الدولية على المضي قدماً في استثمار موارد الطاقة وإيصالها للأسواق العالمية ، وهذا يمكن اعتباره كنقطة انطلاق لتسوية قانونية للبحر كممارسة عملية درجت عليها الدول المطلة وهذا مشروط بفترة محدودة حتى لا تصبح المنطقة بؤرة للتنازع بدلاً من منطقة للاستقرار والاستثمار.

---

(1) تقريرالوكالة الدولية (IEA) حول منطقة بحر قزوين عام 2008م بعنوان : IEA:Perspectives on CASPIAN Oil and Gas Devlelopment. December 2008 ، مرجع سابق ذكره ، ص 66.

الفصل الثاني

العلاقات الإقليمية في منطقة بحر قزوين

المبحث الأول : روسيا الاتحادية.

المبحث الثاني : تركيا وإيران.

المبحث الثالث : موقف الدول المتشاطئة بعد الاستقلال.

الفصل الثاني

العلاقات الإقليمية في منطقة بحر قزوين*

ذكرنا في الفصل الأول خصائص وأهمية منطقة بحر قزوين بالنسبة للأطراف الإقليمية ، حيث يوجد بالمنطقة العديد من الدول الإقليمية الفاعلة ، منها دولاً مشاطئة ومنها دولاً غير محادة ولكنها ذات تأثير فعال في المنطقة ومنها دولاً تعتبر ذات تأثير دولي أو تتهيأ للعب دور دولي في المستقبل القريب ، كما أن التغيرات الجيوسياسة التي حدثت في المنطقة وزيادة عدد الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق لها تأثير محدود أو تتطلع إلى لعب دور إقليمي ، حيث بدأت كل الأطراف بنسج سياسات واستراتيجيات تختلف بعضها عن بعض ، ولما كانت أهمية المنطقة ذات أبعاد إقليمية ودولية كالأهمية الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية فلا مناص إذاً من بذل الجهود الثنائية و الإقليمية أو الدولية لإيجاد قاعدة أو أرضية يتم من خلالها التنسيق المشترك ، لذلك سيتم تناول هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : روسيا الاتحادية.

المبحث الثاني : تركيا وإيران.

المبحث الثالث : موقف الدول المتشاطئة بعد الاستقلال.

---

* تجب الإشارة بأن روسيا الاتحادية لها ثلاثة أبعاد في علاقاتها المتعلقة بمنطقة بحر قزوين فهي دولة مشاطئة لبحر قزوين ودولة إقليمية فاعلة فيها كما يمكن اعتبارها أحد الأطراف الدولية في بعض الجوانب.

خريطة رقم (3) دول حوض بحر قزوين

المصدر: www.arabic.rt.com.

المبحث الأول

الإتحاد الروسي الفيدرالي

RUSSIAN FEDERATION

تعتبر روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق ، وذلك لأنها تحصلت على مقعده بمجلس الأمن مما يجعلها قوة لا يستهان بها ، كما أن روسيا الاتحادية ما بعد الحرب الباردة لها مقومات القوة والهيمنة والسيطرة سواء إقليمياً أو دولياً ، فهي تتربع على مساحة جغرافية تصل إلى 6.6 مليون كيلو متر مربع تبدأ من الغرب بشرق أوروبا وحتى سهول سيبيريا شرقاً ، وبلغ تعداد سكانها حوالي 143 مليون نسمة بُعيد تفكك الاتحاد السوفيتي ، بالإضافة إلى المخزونات الهائلة من الموارد الطبيعية التي تحتويها روسيا من نفط وغاز تحتل مراكز متقدمة في التصنيف العالمي ، يضاف إلى ذلك الترسانة النووية المتقدمة التي تحتضنها من تركة الاتحاد السوفيتي ، كما أن تدهور الأوضاع الداخلية لروسيا نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي السابق لا يعني عدم نهوضها مجدداً وهذا ما يثير مخاوف الغرب.

لكن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها روسيا في فترة التسعينيات كان لها انعكاساتها الإقليمية والدولية ، وهذا بدوره انعكس على الإستراتيجية الروسية على منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً ، كما أن روسيا لم تنتهج إستراتيجية محددة اتجاه المنطقة ، ولمزيد من الإيضاح سيتم تقسيم ودراسة روسيا الاتحادية كطرف إقليمي ومحاذِ لبحر قزوين وتتطلع للعب دور دولي على النحو التالي : الأوضاع الداخلية (أولاً) والسياسة الخارجية الروسية (ثانياً) والإستراتيجية الروسية تجاه منطقة بحر قزوين (ثالثاً).

أولاً : الأوضاع الداخلية بعد الحرب الباردة.

يعتبر "بوريس يلتسن" أول رئيس روسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث بدأ في السياسة الإصلاحية عام 1992م متبنياً مفهوم التحول السريع وتحرير الأسعار (بطريقة الصدمة) وتعديل النظام الضريبي وخصخصة الملكية العامة للدولة

، والتعاون مع المؤسسات المالية والدولية للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح ، وبالرغم من إحاطة الرئيس بالمستشارين والإصلاحيين الذين وعدوه بجني أموالاً تقدر ب80 مليار روبل إلى خزانة الدولة وسيتراجع سعر الصرف قليلاً وقد يزداد التضخم قليلاً وبعد فترة وجيزة ستزول النتائج السلبية وسيعود كل شي إلى مجراه الطبيعي .[1]

كان التحول الذي يريده "يلتسن" لبلاده جذور مغروسة في صميم خصائص المجتمع الروسي حتى لا يكون مجرد صورة منقولة عن سائر الدول الرأسمالية الكبرى ، إلا أن تلك العملية كان لها عواقبها على روسيا الاتحادية والمجتمع الروسي ، فقد اتسمت تلك المرحلة بالعشوائية ، وظهور طبقة نافذة تحكمت بالعملية الاقتصادية والسياسية أو بما تسمى بالأوليغارش أو الرأسماليين الجدد ، كما سمحت - الدولة الجديدة - بتجاوزات مريعة في تطبيق برامج الخصخصة ، حيث شهدت الخصخصة درجة عالية من الفساد إذ بيعت ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة لرجال أعمال مرتبطين بالسلطة دون طرحها في مزادات علنية ، فمثلاً بيعت 500 مصنع ومجمع صناعي لا يقل ثمنها الحقيقي عن 200 مليار دولار بمبلغ 7 مليارات دولار أي ما يعادل 3.5% من الحد الأدنى لثمنها الأصلي[2]، وفي هذا المضمار يقول "يفجيني بريماكوف" رئيس الوزراء الأسبق أن الفئة الأوليجاركية ليس مجرد رجال أعمال كبار كسبوا ثروات طائلة في غضون سنوات معدودة بوسائل ليست تجارية البتة ، بل باستغلال علاقاتهم الشخصية مع السلطة أو عائلة من يقف على رأس السلطة ، وصارت تسمية الأوليجاركيين تطلق في روسيا على الذين لم يكتفوا بوضعهم في ميدان الاقتصاد بل صاروا عملياً يديرون شؤون الدولة ، ويضعون أتباعهم في المناصب القيادية للدولة ،

---

(1) يفجيني بريماكوف : العالم بدون روسيا (قصر النظر وعواقبه) ، ترجمة عبد الله حسن ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2010م ، ص 23.

(2) مي قابيل ، تكلفة الفساد في روسيا : مجلة السياسة الدولية ، عدد 143 ، يناير 2001 ، ص237.

ويمارسون نفوذاً كبيراً في العمليات التشريعية والقضائية".[1]

كذلك واجهت صعوبة في إقرار نظام ديمقراطي في الدولة الروسية المنبثقة عن الشمولية الشيوعية خاصةً بعد إقرار دستور جديد يدعم سلطات الرئيس على حساب السلطة التشريعية الذي بدوره أدى إلى صدام بين الكرملين ومجلس الدوما وتصاعد تيارات سياسية معارضة وصعود يمين جديد متطرف.[2]

لقد أدت تلك السياسة إلى نتائج سلبية حيث تدهور الناتج الإجمالي الروسي ما بين عامي 1991م – 1998م بنسبة 50% ولم يحقق برنامج الخصخصة ما كان مرجواً منه ، كما بدأت صناعات وطنية عديدة تقترب من الاندثار وشهدت الميزانية عجزاً كبيراً ونقصاً في الاستثمار المحلي والأجنبي ، ونتيجة لهذا الوضع عجزت الدولة الروسية عن دفع الرواتب وتدهورت مستويات المعيشة وزيادة في البطالة والتي قدرتها منظمة العمل الدولية ب 14.2% وتضيف المعارضة اليسارية الروسية أنها تبلغ ثلاثة أضعاف هذه النسبة ، ويقدر البنك الدولي فقراء روسيا بنحو 14% من السكان مقابل نسبة 0.5% من السكان تمتلك ما بين 70-80% من الثروة ، بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة حيث قدرت وزارة الداخلية بوجود نحو 80 ألف مجموعة تعمل في مجال المخدرات وتزييف العملة وغسيل الأموال ، وهي تسيطر على قرابة 40 ألف مؤسسة مالية في روسيا.[3] بالرغم من تلك الصورة الضبابية يمكن الاعتراف بأن روسيا الاتحادية قد خطت خطوة هامة في طريق الديمقراطية والليبرالية وإن كانت لازالت ناقصة وفي بداية هذا الطريق بعد تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" السلطة غير المتوقع وغير المعروف للنخبة السياسية ، إضافة بأنه شخصية خجولة وانطوائية و لا يمكن حتى لأكثر خبراء السياسة الروسية معرفة

---

(1) يفجيني بريماكوف : العالم بدون روسيا (قصر النظر وعواقبه) ، مرجع سابق ذكره 2010م ، ص 118.

(2) محمد أبو الفضل : الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131 ، يناير 1998، ص267.

(3) مي قابيل : تكلفة الفساد في روسيا ، مرجع سابق ذكره ، ص236-237.

ودراية أن يتوقع منه بأن يكون أبرز شخصية سياسية [1] ، إلا أن المهم فقد أثبت "فلاديمير بوتين" أنه الرجل المناسب ، فمن خلال الإصلاحات التي قام بها استطاع أن يخرج روسيا من أزمتها الاقتصادية ، إذ حاول إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي كمحاولة القضاء على الفساد وفتح التحقيقات مع كبار رجال الأعمال الذين استفادوا من عملية الخصخصة العشوائية التي قام بها سلفه "بوريس يلتسن" ، وفي مجال محاربة الفساد أو التصدي لطغيان الفئات الأوليجاركية والتي بدأها بحلول عام 2003 والمثال الحقيقي لذلك هو قضية (يوكوس) وهذا يمثل سعي الدولة قبل فوات الأوان في محاربة الطبقة الأوليغاركية[2]، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمشروعات المتوسطة والصغرى وتنشيط قطاعي الزراعة والتجارة وذلك من خلال برنامجه المعروف ب(رأسمالية الدولة) ، وإجراء الإصلاحات اللازمة على المؤسسة العسكرية [3] ، دون الإسهاب في إدارة "فلاديمير بوتين" لروسيا حيث تؤكد التحليلات والأرقام أن الاقتصاد الروسي في عام 2007م أصبح يختلف بشكل كبير عنه في عهد "يلتسن" ، وذلك على النحو التالي:[4]

1- حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ 7% سنوياً طوال خمس سنوات ، وهو نمو يعتبر جيداً مصحوباً بمعدل تضخم لم يتجاوز 10% .

2- زيادة التحسن في مناخ الاستثمار وتدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تجاوزت 11 مليار دولار عام 2006م.

3- ظهور فائض في الموازنة العامة للدولة وفي الميزان التجاري تجاوز 400 مليار

---

(1) ليليا شيقتسوقا : روسيا بوتين ، ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص40-41.

(2) يوكوس هي شركة نفط اعتقل رئيسها "ميخائيل خودوركوفسكي" وهو احد الأوليغارشية بتهم الاحتيال المالي والتهرب من دفع الضرائب تقدر بمليارات الروبلات ، لمزيد من التفاصيل انظر يفجيني بريماكوف : العالم بدون روسيا ، مرجع سابق ، ص 119-120.

(3) عبد الغني ضو أبو زيان : العلاقات الروسية الأوروبية من عام 1990الى 2007 (رسالة ماجستير) أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس خريف 2008 ، ص 21-22.

(4) مغاوري شلبي علي : الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد170 ، أكتوبر 2007 ، ص58-59.

دولار ، و120 مليار دولار على التوالي ، وتجاوز احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة 413.1 مليار دولار في يوليو 2007م ، أي المركز الثالث عالمياً من حيث احتياطيات الذهب والعملة الأجنبية ، وتسديد أغلب ديونها الخارجية.

4- ارتفعت الدخول النقدية للسكان بنحو 10% مقارنة بعام 2004 ، وارتفعت معاشات المتعاقدين بنسبة 9% وتراجع معدلات البطالة لنحو 7.6%.

إجمالاً يمكن القول أن سياسات "بوتين" قد غيرت النظرة الداخلية والخارجية للاقتصاد الروسي واستقراره وإبعاد شبح الإفلاس المالي .

ثانياً: السياسة الخارجية.

كان السؤال المهم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق حول هوية روسيا بعد الحرب الباردة ؟ وهنا يمكن القول بأن روسيا الاتحادية شهدت إعادة انبعاث الجدل التاريخي المتمثل في اعتبار روسيا دولة أوروبية أم آسيوية أو شعار النسر ذا الرأسين واحد ينظر في اتجاه الشرق (آسيا) والآخر في اتجاه الغرب (أوروبا) ، وقد شهدت إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية منذ عام 1991م ، بين توجهين أساسيين أولهما : توجه أوروبي أطلنطي Euro – Atlantic والثاني أرواسي جديد New Eurasian حيث سيطر التوجه الأول منذ عام 1991م وحتى نهاية عام 1995م ، وكان قادة هذا التوجه الرئيس "بوريس يلتسن" ووزير خارجيته "كوزيريف" الذي ينطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية (مجموعة دول حلف الأطلسي) باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً والإسراع بالاندماج غير المشروط مع العالم الأوروبي - الأطلسي ، كما أن هذا الاندماج من شأنه إضعاف احتمالات عودة الشيوعية ، والاعتراف بأن روسيا قد أصبحت قوة دولية "عادية" أي التخلي عن تطلعات العظمة والهيمنة ، وإتباع سياسة تتفق مع هذا الواقع الجديد ، بالإضافة إلى إتباع سياسة مصلحية أي غير ايدولوجية ، والقبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية وإعطاء التنازلات من طرف واحد ، وكان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة الرئيس الروسي "بوريس يلتسن"في فبراير

1992م لأمريكا وتوقيع"وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي" مع الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" في كامب ديفيد التي ارتكزت على ستة جوانب هي[1]:

1- أن العلاقة بين روسيا الاتحادي والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد علاقات الخصوم أو الأعداء المتنافسين ، وإنما علاقات صداقة ومشاركة.

2- العمل على إزالة أثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائماً بينهما ، وخفض ترسانة الأسلحة الإستراتيجية .

3- العمل معاً على أسس حرية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي .

4- العمل على احترام حقوق الإنسان والأقليات وحكم القانون وقيم الديمقراطية.

5- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشار الأسلحة الإستراتيجية المتقدمة وإنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً.

6- العمل على الانفتاح والتفاهم وتوفير سعادة ورفاهية الشعبين.

قدمت روسيا - وفق التوجه الغربي - التنازلات المنفردة والنزع المنفرد للسلاح بمساعدة أمريكية لتدمير أو خفض الترسانة النووية بمبلغ 400 مليون دولار بناءً على طلب روسيا ، والتعاون العسكري مع الغرب كالمناورات المشتركة للأسطولين الأمريكي - الروسي في البحر الأبيض المتوسط في فبراير 1992م ، كما امتد التعاون إلى المؤسسات الدولية أبرزها التحالف بمجلس الأمن وموافقة روسيا بفرض العقوبات على يوغوسلافيا سابقاً والعراق وليبيا ، بالإضافة إلى الاقتراح الروسي في أبريل1993م بالمشاركة في نظام الدفاع الصاروخي Trust.[2]

---

(1) محمد السيد سليم : التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 170 ، أكتوبر 2007 ، ص40-41.

(2) محمد السيد سليم : التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ،مرجع سابق ذكره،ص 41.

تلك السياسة أو التوجه غرباً واجهت معارضة سياسية قوية تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية ، إذ طالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة الهيمنة على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وحماية الأقلية الروسية فيها ، بالإضافة إلى أحزاب الوسط التي طالبت بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا في الشرق (آسيا الوسطى - الصين - الشرق الأوسط) وتقوية علاقات روسيا مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي التي اصطلح على تسميتها بإسم الخارج القريب Near Abroad ، كما أن هناك سبباً آخر مهم تمثل في الإدراك الروسي بأن هناك حدوداً لمدى رغبة الغرب في إدماجها ومساعدتها للخروج من أزمتها ، بالإضافة إلى ظهور متغيرات جديدة في آسيا الوسطى مما دفع روسيا لإعادة التفكير في سياستها كالتنافس التركي - الإيراني على آسيا الوسطى الذي بدوره يهدد المصالح الروسية ، ولا يمكن إغفال خطر تدفق الهجرة من الجالية الروسية من تلك الدول وتصاعد التيارات الأصولية فيها ، لذلك عمل "يلتسن" بتغيير توجهه اعتباراً من عام 1994م ، الذي تمثل في اعتبار روسيا دولة أوروبية - آسيوية (اوراسية) ففي العالم الأوراسي تقع روسيا وتكمن مصالحها ، ومنه تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي ، وقد تبلور هذا التوجه في ازدياد الاهتمام بدول الكومنولث ، والتعاون العسكري الروسي الإيراني بزيادة مبيعات السلاح إلى إيران بما في ذلك الغواصات ، وزيارة "يلتسن" للهند وتوقيع عدة اتفاقيات تضمنت تصدير السلاح ، وبدأت في انتقاد القصف الأمريكي للعراق ، بالإضافة إلى التدخل في النزاعات كالنزاع الجورجي في أبخاريا والنزاع الأرميني - الأذري والحرب الأهلية في طاجكستان .[1]

---

(1) محمد السيد سليم : التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مرجع سابق ذكره ، ص42.

لقد وُصف التغيير التدريجي في السياسة الخارجية بالبطيء ، بيدا أن تعيين "بريماكوف" وزيراً للخارجية بدلاً من "كوزيريف" في يناير 1996 الذي يعتبر أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط الذي بلور بما أصبح يعرف بإسم مبدأ بريماكوف في السياسة الخارجية الروسية دليلاً على تغير هام في السياسة الخارجية ، وتدور أبرز ملامح مبدأ بريماكوف للسياسة الخارجية حول:[1]

1- إنشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية واقترح إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند كمثلث استراتيجي يوازي القوة الأمريكية .

2- معارضة توسع حلف الأطلسي (الناتو) نحو الشرق بالرغم من توقيعه القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة بين روسيا وحلف الأطلسي The Founding Act On Mutual Relations .

3- الدفاع أو المطالبة بتقوية دور الأمم المتحدة بعد ما بدأ دورها يتناقص لحساب حلف الأطلسي .

جاء ذلك كله بعد فشل سياستها الخارجية والأمنية في القارة الأوروبية والبحث عن توازن للقوة آخر وأكثر فاعلية يضمن لها مكانة متميزة على الساحة الدولية لتعويض ما فقدته غرباً وسعت إلى دعم علاقاتها مع الدول الآسيوية الفاعلة أبرزها اليابان والصين.[2]

لقد بدأ التغيير الحقيقي بعد تولي فلاديمير "بوتين" السلطة في يناير 2000م حيث سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية عن طريق إستراتيجية تعرف بمبدأ بوتين في السياسة الخارجية ، تمثلت في التركيز على برنامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية ، والتركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة ، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي ، بالإضافة إلى ثلاثة عناصر أخرى للسياسة

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص42.

(2) نبية الأصفهاني : انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية،مجلة السياسة الدولية ، عدد 131 ، يناير1998، ص268.

الخارجية هي:

1- إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقاً فستسعى روسيا إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق .

2- أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا كالحد من التسلح وحقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب.

3- روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.[1]

عُدلت السياسة الخارجية في ظل رئاسة "بوتين" مرة أخرى ، والمتمثلة في بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة ، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد الرئيس لوضع روسيا في السياسة الدولية بخلاف الافتراض أو المنظور الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو- أطلسي السابق ذكره ، ومعارضة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م بدون تفويض من مجلس الأمن ، بمعنى انتهاء روسيا الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الفيتو كما كان سابقاً ، كما انتقد الرئيس "بوتين" السياسة الأمريكية الأحادية الانفرادية وطالب بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب وتقوية دور القانون الدولي ، وكمثال على ذلك ففي فبراير 2007م انتقد الهيمنة الاحتكارية الأمريكية على السياسة الدولية وميلها إلى استعمال القوة العسكرية المفرطة ، كما عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك ، وفي يوليو 2007 دخلت روسية منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد حقوق السيادة على الموارد النفطية في أقصى المحيط المتجمد الشمالي ، والسعي إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وطالبت بسحب قواعدها العسكرية في أوزبكستان ، وقيرغيزستان ، وإعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة) الدول المستقلة.[2]

---

(1) يهدف بوتين من ذلك إعادة بناء العلاقات مع الغرب بعد تدهورها في ظل رئاسة يلتسن ، لمزيد من التفاصيل راجع محمد السيد سليم : التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مرجع سابق ، ص24-43.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 44-45.

ثالثا: الإستراتيجية الروسية اتجاه منطقة بحر قزوين.

تعتبر منطقة بحر قزوين ذات أهمية بالغة بالنسبة لروسيا ، وذلك لوجود مصالح جيواسترتيجية تتمثل في رغبة روسيا بالبقاء كقوة فاعلة عن طريق مزيد من التقارب مع دول الكومنولث المستقلة وتأمين جناحها الخلفي بالإضافة إلي جورجيا وأرمينيا و ما تراه خطراً توسع سلطة الشيشان نحو داغستان مما يعد عائقا حقيقياً في طريق دخولهم إلي بحر قزوين ، كما أن لروسيا مصالح جيوبولتيكية تتمثل في رغبتها في الإبقاء على نفوذها في المنطقة ، ولا يمكن إغفال الأهمية الاقتصادية من نفط وغاز ، والذي تعتبره روسيا مظهراً من مظاهر استعادة القوة والسيطرة على المنطقة.[1]

تجدر الإشارة هنا بأنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق بدأت المنطقة تنفتح على مصراعيها للعالم الخارجي ، وخاصةً بعدما بدأت أذربيجان وكازخستان وتركمنستان في استغلال الإمكانيات النفطية الضخمة على شواطئ بحر قزوين وفي داخله أيضاً مستعينة في ذلك بشركات نفطية غربية ، خاصة بعد ظهور الدور الأمريكي مرتكزاً على الدور التركي.

لذلك دخلت روسيا في عدد من التحالفات مع الدول الجديدة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً لاحتواء والسيطرة وإبقاء المنطقة تحت نفوذها ، واحتمال تدهور نفط سيبيريا النسبي على المدى المتوسط ، حيث تبلغ تكلفة الطن فيه متوسط 35 -45 دولاراً مقارنة ب17 دولار بالنسبة لأذربيجان .[2]

رغم ما ذكِر أعلاه يمكن القول بأن روسيا لم تستقر على نهج استراتيجي محدد يحفظ مصالحها الحيوية إلا في عام 1995، عندما أُعلن عن الإستراتيجية تجاه منطقة بحر قزوين في وثيقة رسمية رئاسية بعد إهمالها من قبل الرئيس الأسبق " بوريس

---

(1) فوزي درويش : التنافس حول بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، عدد143 ، يناير2001 ، ص 255.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص255-256.

يلتسن" المذكورة سابقاً[1]، وقد جاءت الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة بحر قزوين نتيجة لاعتقاد روسيا تزايد نفوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، وتعتبر نفوذهما مهدداً لمصالح روسيا ، لذلك عملت روسيا لتحقيق عدة أهداف أهمها [2]:

1- ضمان وجود مناطق عازلة لضمان أمن روسيا الذي أصبح مكشوفاً إلى حدٍ بعيد وضمان مصالحها الجيوبولتيكية.

2- ضمان الاستقرار في المنطقة لتجنب التوترات العرقية التي تسبب توترات على الحدود كرغبة عناصر "الليزجن" من داغستان في الاتحاد مع أذربيجان.

3- زيادة الاستفادة من الموارد الطبيعية في أذربيجان كلما أمكن ذلك والسيطرة على استكشاف واستخراج وتسويق تلك الموارد.

4- العمل على دعم علاقاتها مع إيران .

لتحقيق هذه الأهداف تنتهج روسيا استراتيجيات ترمي إلى التعامل مع منطقة بحر قزوين كمنطقة من مناطق نفوذها ، وقد عملت روسيا إلى الدخول في مختلف الأحلاف مع الدول المستقلة حديثاً ، فعلى سبيل المثال ووفق تلك الإستراتيجية تم إنشاء قيادة دفاعية مشتركة في كاسبيك Kaspiysk في داغستان في ديسمبر 1998م.

في الواقع ليس لروسيا موارد طبيعية وافرة على شاطئها في بحر قزوين مقارنةً بكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان ، لذلك يرجح بعض الخبراء بأن المسألة بالنسبة لروسيا هي مجرد التنافس من أجل السيطرة على عمليات نقل النفط والغاز إلى الأسواق الدولية ، هذا من الجانب الاقتصادي ، أما فيما يخص الجانب الأمني والعسكري فكانت الإستراتيجية الروسية بإنشاء قيادة جوية للدفاع الإقليمي في أرمينيا للدفاع عن منطقة بحر قزوين ، كما أعلنت روسيا في يناير 1999 عن عزمها نشر صواريخ طراز 300 أس أرض - جو ، مما دفع أذربيجان في فبراير 1999م بطلب نشر قوات أمريكية من حلف الناتو (خصوصاً من الأتراك) على أراضيها ، مما دفع

---

(1) محمد أبو الفضل : الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص275.

(2) فوزي درويش : التنافس حول بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص275.

بأحد الجنرالات الروس بالقول أن التهديد الأكبر لروسيا لا يأتي من الصين ولا من الإسلاميين ، ولكن من احتمال وجود "عاصفة صحراء" جديدة تبدأ هذه المرة من شواطئ بحر قزوين.[1]

على غرار الاستراتيجيات المختلفة والتغيير فيها حسب الأوضاع الإقليمية والدولية أو بسبب التغيرات الداخلية في روسيا نفسها إلى الوضع القانوني لبحر قزوين ، وكذلك بالنسبة إلى خطوط الإمداد ، فقد عملت روسيا في بادئ الأمر إلى تطبيق اتفاقيتي 1940،1921م الموقعتان إبان الحكم السوفيتي مع إيران للحيلولة دون تقسيم البحر إلى قطاعات وطنية ، أي اعتبار بحر قزوين بحيرة وليس بحراً ، ثم تغير الموقف الروسي عام 1996م حيث اقترحت منطقة ساحلية من البحر بامتداد 45 ميل بحري ، وما بعده يخضع للملكية المشتركة ، إلا أن الممارسة العملية غيرت في الموقف الروسي والتي تمثلت في الاتفاق الثنائي بين روسيا وكازاخستان لتقسيم قاع البحر دون عموم الماء الذي فوق القاع .[2]

إن المتتبع للإستراتيجية الروسية اتجاه بحر قزوين يجدها قد مرت بالعديد من التغيرات والتقلبات ، وهذا يمكن إرجاعه كنتيجة للتطورات الإقليمية ، حيث أبدت السياسة الخارجية الروسية اهتمامها صوب الغرب وارتمائها في أحضانه إبان الرئيس الأسبق "يلتسن" وعدم الاهتمام بمنطقة بحر قزوين ، بل اعتمدت روسيا أسلوب ردة الفعل أي بعد تغلغل دول إقليمية ودولية أخرى في المنطقة تعرض مصالحها القومية للخطر ، بعد فشل سياستها الأولى تلجأ إلى تغيير إستراتيجيتها ، وفي ظل الفترة الرئاسية الأولى "لبوتين" غيّر الإستراتيجية الليلتسينية - إن صح القول - بل أن "بوتين" غيّر إستراتيجيته الأولى من التحالف إلى الخصوم مع الدول الكبرى .

هناك العديد من المعوقات التي واجهت روسيا لوضع المنطقة تحت السيطرة أهمها

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص255-256.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص257 ، وكذلك محمد أبو الفضل : الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مرجع سابق ، ص276.

الحرب الشيشانية ، التي عرقلت الاتفاق الروسي الأذري في يناير 1996م حيث طالبت شركة النفط الجنوبية الشيشانية بدفع مبالغ ضخمة مقابل السماح بشحن النفط الأذربيجاني عبر الأراضي الشيشانية والمطالبة بتوقيع اتفاق ثلاثي (روسي - شيشاني - أذري).[1]

مهما يكن من أمر فقد تداركت روسيا الاتحادية الخطر المحدق بفنائها الخلفي ما دفعها إلى إتباع سياسة فرق تسد ، ولتوضيح ذلك فإن روسيا لم تقبل بمحاولات الاتحاد الأوروبي لإقناعها بتوقيع معاهدة للطاقة وبروتوكول خاص لضمان إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا في الأجل الطويل ، وعوضاً عن ذلك تفضل مسارها الخاص الذي عقدت بموجبه منذ يناير 2006م صفقات منفصلة مع شركات طاقة من ألمانيا وفرنسا وايطاليا والمجر وصربيا وسلوفاكيا والدنمارك ، ثم في 12مايو2007م وقعت روسيا اتفاقية للغاز "اتفاقية تركمانبشي" مع تركمانستان وكازاخستان تحتكر بموجبها غاز تركمنستان.

إضافة إلى ذلك صدر بيان مشترك مع الرئيس الأوزبكي "إسلام كريموف" حول إعادة بناء خطوط أنابيب غاز أخرى قائمة ، كما تقرر إشراك كازاخستان في خط الأنابيب الذي تسيطر عليه روسيا الذي يمتد من ميناء "بورغاز" البلغاري على البحر الأسود وميناء "الكسندربولس" على البحر المتوسط باليونان ، وهذا بدوره يؤدي إلى ربط تلك الدول مع روسيا بشكل وثيق.[2]

يمكن القول بأن الإستراتيجية الروسية حققت نجاحات على أكثر من صعيد أبرزها:

1- استعادت روسيا ثقلها في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً .

2- إحكام قبضة روسيا على غاز بحر قزوين "ربع احتياجات أوروبا من الغاز".

3- تحقيق إرباح مالية طائلة .

---

(1) محمد أبو الفضل : الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص276.

(2) أسامة مخيمر: الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية ، عدد170 ، أكتوبر 2007 ، ص93-94.

المبحث الثاني

الجمهورية التركية وجمهورية إيران الإسلامية

Republic of Turkey & Islamic Republic of Iran

لقد مرت كل من تركيا وإيران عبر التاريخ بجميع أنواع الصراع والتنافس وخاصة على منطقة آسيا الوسطى ، فقد كانت تتبادلان الزعامة عليها ، بالإضافة إلى روسيا (الإمبراطوريات الروسية المتعاقبة - الاتحاد السوفيتي السابق) ، وقد كان من أهم نتائج تلك الصراعات هي وجود أبعاداً للنفوذ سواء كان جيوبوليتيكي أو جيواستراتيجي أو ثقافي ولغوي أو اقتصادي ، وبالرغم من هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق لقرابة 70 عاماً على منطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين ، فأن ذلك لم يقطع أواصر الترابط والتداخل بينها مع كل من تركيا وإيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، بل بالعكس أصبحت منطقة بحر قزوين مسرحاً متاحاً لإعادة أمجاد الماضي ، مما أثر ذلك حول إعادة الصراع أو التنافس من جهة أو التعاون لإستقرار وتنمية منطقة بحر قزوين من جهة أخرى ، من خلال ذلك سيتم دراسة هذا المبحث عبر محورين تركيا : أولاً وإيران : ثانياً.

أولاً: تركيا

أدى استقلال دول آسيا الوسطى في مطلع التسعينيات عن الاتحاد السوفيتي السابق وتراجع نفوذه إلى ظهور فراغ جيواستراتيجي ، مما استوجب على تركيا عدم تفويت الفرصة ، ومن ثم تغيير سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة الهائلة ، وظهور الطموح التركي نحو إقامة العالم التركي "مجلس العالم التركي أو الجامعة التركية" أو الشعوب الناطقة بالتركية عن طريق إقامة روابط اقتصادية وسياسية معها ، حيث حرصت تركيا على إظهار نفسها بمظهر الشقيق الأكبر لتلك الجمهوريات ، إذ أن خمس دول من أصل ست هي ذات أصول عرقية تركية ، وتربطها بلغة مشتركة هي أذربيجان القوقازية وتركمنستان وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان ، أما طاجيكستان فتنتمي إلى الثقافة الإيرانية وتتكلم اللغة الفارسية ،

لذلك حرصت تركيا على تقديم نفسها على أنها النموذج الذي يصلح أن يحتذى به "النموذج العلماني الليبرالي" لتخليصهم من أثار الحقبة السوفيتية الشيوعية.[1]

ويمكن معرفة الإستراتيجية التركية اتجاه منطقة بحر قزوين من خلال عدة مؤشرات ، حيث كانت أول دولة تعترف رسمياً بهذه الجمهوريات بُعيد إعلان الأخيرة استقلالها ، بالرغم من عدم معرفة ردة الفعل الروسية آنذاك ، إذ أن الانهيار لم يكتمل بعد ، فاعترفت تركيا بأذربيجان في 9 ديسمبر 1991م ، واعترفت بباقي دول آسيا الوسطى في 16 ديسمبر 1991م .

لقد كان للدول المستقلة حديثاً أهمية قصوى لتركيا ، حيث كانت الإستراتيجية التركية منبثقة من أفكار مؤسس الدولة التركية عام 1923م "كمال أتاتورك" وشعاره "سلام في الداخل وسلام في الخارج" ، باستثناء التوجه نحو الاتحاد الأوروبي ومساعيها الرامية إلى نيل عضويته ، كما أن تركيا كانت منذ نهاية الثمانينيات والتسعينيات تمر بأزمة سياسية واقتصادية خانقة ، كادت تؤدي إلى انهيارها ، وبالرغم من ذلك فقد سعت إلى التحرك نحو منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز ، وأخذ زمام المبادرة مدعومةً من الغرب (الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة الأمريكية) فقد قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" بجولة في آسيا الوسطى دعا فيها الجمهوريات إلى تبني النموذج التركي في تنميتها السياسية والاقتصادية [2] ، ومرتكزة - إيران- في ذلك على عدة أسس ودعائم تجعلها تمارس نفوذاً كبيراً على المنطقة أبرزها:

1- القوة العسكرية.

تعتبر تركيا اكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط بعد إسرائيل ، تقدر ب515000 جندي ، فهي ثاني أكبر قوة دائمة في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، واحتلت المرتبة (14) من حيث النفقات العسكرية عالمياً في عام 2004م ، وبعد

---

(1) خورشيد حسين دلي : تركيا وقضايا السياسة الداخلية (دراسة) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص63-64.

(2) هاينتس كرام : تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2001 ، ص173.

نهاية الحرب الباردة أصبح الوضع الجيوسياسي لتركيا أكثر مركزية ، الناتج عن سلسلة التغيرات في المنطقة ، ومثالاً على ذلك فقد كان للقاعدة الجوية التركية في "انجرليك" مساهمة قوية خلال حرب الخليج عام 1991م والغزو الأمريكي على العراق عام 2003م بالرغم من نفي تركيا استخدام أراضيها للغزو ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت القاعدة لدعم الاحتياجات العسكرية واللوجستية في كل من العراق وأفغانستان[1] ، يضاف إلى ذلك ظهور الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الباردة في قمة روما 1993 المتمثلة في القيام بأعمال قتالية خارج حدود الدول الأعضاء كعملية البلقان وأفغانستان "قوات إيساف" ومساهمة تركيا بقوات لحفظ السلام الدولي كجماعات المراقبة الدولية على الحدود الإيرانية - العراقية "المجموعة العسكرية الإيرانية - العراقية للمراقبة التابعة للأمم المتحدة Uniimog" والحدود العراقية - الكويتية "يونيكوم Unikom" وقوات لحفظ السلام في كل من الصومال والبوسنة وجورجيا وفلسطين وألبانيا ، وغيرها من التغيرات الجيواستراتيجية التي فرضت على تركيا التفكير والتخطيط الاستراتيجيين المعاصرين.[2]

2- الاقتصاد والمال

ذكِر سابقاً بأن تركيا قد عانت من أزمة اقتصادية وسياسية خانقة في منتصف التسعينيات ، حيث بدأت تركيا حركة الإصلاح السياسية والاقتصادية منذ عام 1980م التي بدأها الراحل "تورجوت أوزال" والتي استمرت حتى تولي "نجم الدين أربكان" رئيس حزب الرفاه الإسلامي في نهاية يونيو 1996م ، والتي انتهت بما يسمى

---

(1) جراهام فولر : الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، دراسات مترجمة 36 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2009 ، أبو ظبي ، ص115-116.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 116-117.

بالانقلاب الأبيض الذي نفذه العسكر تحت شعار مواجهة خطر الأصولية الإسلامية ، وما ترتب عليه استبعاد الأحزاب ذو التوجهات الإسلامية وكافة القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعارض النظام ، والذي بدوره أدى إلى تدني قيمة الليرة التركية وصلت إلى 40% من القيمة الشرائية .[1]

ومهما يكن من أمر فقد بدأت تركيا تنهض من أزمتها ، بعد تولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة ، واستطاعت أن تأثر في محيطها الخارجي ، وممارسة نفوذها "التقليدي" وفي ذلك يقول أحمد داود اوغلو " أن الميزات التي تتيحها الأوضاع الدولية بالنسبة لتركيا اليوم لم تتح لها منذ فترة حرب البروت Prut حتى الوقت الحاضر ، وتمتلك تركيا اليوم من عناصر القوة الدائمة أكثر مما تحقق لها بعد حرب القرم بفترة قصيرة .[2]

3- الطاقة.

استطاعت تركيا أن تكون لاعباً رئيسياً في مجال الطاقة ، بالرغم من عدم امتلاكها لموارد الطاقة الطبيعية ، وإنما كمستهلك أولاً ونقطة عبور بين الشرق والغرب ثانياً ، وقد نمت احتياجات تركيا من الطاقة بنحو 8-10% سنوياً منذ عام 1993م ويلبي النفط حوالي 40% من احتياجات تركيا من الطاقة وذلك من الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين وروسيا ، وأمام تزايد الحاجة للغاز مقارنة بالنفط ، باعتباره أقل تلوثاً ومتاح أكثر من النفط بالنسبة لتركيا ، والأهم من ذلك يتم موازنة تكلفته برسوم العبور من خطوط الأنابيب عبر أراضيها والمحكومة بمجموع الاتفاقيات مع كل من دول بحر قزوين ، وهذا بدوره يزيد من الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا ، وعلى صعيد خطوط الأنابيب أصبحت تركيا قطب رئيسي سواء من منطقة بحر قزوين أو من روسيا التي تغذي حوالي 40% من احتياجات الطاقة لتركيا و 20% من إيران

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع أحمد خليل الضبع : الاقتصاد التركي : مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131 يناير 1998 ، ص 204-204 ، وكذلك أحمد دياب : الأزمة التركية : سياسية أم اقتصادية؟ ، مجلة السياسة الدولية ، عدد145، يوليو 2001 ، ص155-156.

(2) أحمد داود اوغلو :العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص 270.

بالشرق الأوسط بالرغم من العقوبات الأمريكية عليها[1]، وفي مجال الطاقة التركية الإيرانية فأن هناك سعياً متبادلاً لإقامة دراسات تحالف استراتيجي مشترك وفي أبريل 2007م أعلنت الدولتان عزمهما إنشاء مشاريع تستلزم حفر أبار جديدة للنفط والغاز ، ونقل الطاقة مروراً باليونان إلى أوروبا ، وتعهدت تركيا بملياري دولار لتسويق الغاز الطبيعي الإيراني ونقله ، كما تقوم بالتخطيط لتسهيل تصدير النفط الإيراني بواسطة خطوط الأنابيب إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط ، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم في سبتمبر 2007م لجلب النفط التركمنستاني إلى تركيا عبر إيران ، ويأتي ذلك في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية ، على غرار الطاقة فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 2.7 مليار دولار عام 2004 ، ووصل في عام 2006م إلى 6.2 مليار دولار ، وقد جاءت إيران في المرتبة الثالثة بعد روسيا وأكرانيا ، وتعد هذه الأرقام متواضعة بسبب تشابه اقتصاد الدولتين فيما عدا الطاقة ، ولغياب الانسيابية في علاقات العمل بينهما[2].

4- العامل الثقافي واللغوي.

ذكِر سابقاً أن أغلب الدول المستقلة تربطها أواصر ثقافية قديمة ، حيث كانت تحت الحكم العثماني في القرنين الخامس والسادس عشر، وتتكلم اللغة التركية مما دفع تركيا الاستفادة من هذا العامل ، حيث نجحت تركيا في مارس 1993م التوصل مع أوزباكستان وتركمنستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأذربيجان إلى وضع أبجدية واحدة مشتركة أطلق عليها " الأبجدية التركية المشتركة " تتكون من 34 حرفاً ، إضافةً إلى إعداد معاجم لغوية باللهجات التركية وإيفاد واستقدام وتبادل البعثات العلمية وإقامة محطات تلفزيونية خاصة بتلك الدول وإحداث مراكز أبحاث للعالم

---

(1) جراهام فولر: الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، مرجع سابق ذكره ، ص 120-121.

(2) أحمد نوري النعيمي : العلاقات التركية الروسية : دراسة في الصراع والتعاون ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، ص156-157.

التركي يرتكز على جوانب التاريخ والأدب والجغرافيا والتراث واللغة والفن.[1]

كل ذلك دفع بتركيا الاهتمام المتزايد بتلك الدول سواء إقليمياً أو ثنائياً ، فعلى المستوى الإقليمي وبعد الاعتراف باستقلال دول آسيا الوسطى شرعت في عقد الاتفاقيات محاولة ربطها بطموحات تركيا الإقليمية كتوسيع منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو Eco) المؤسسة عام 1960 بانضمام أذربيجان وتركمنستان وأوزباكستان وطاجكستان وقرغيزيا ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود أما على المستوى الثنائي فتظهر بالزيارات الرسمية التي قام بها الرئيس التركي الأسبق "أوزال" إلى معظم الدول المستقلة ، كما أن الحفاوة الرسمية التي استقبلت بها تركيا رؤساء تلك الدول تبين مدى الاهتمام التركي بالمنطقة .[2]

كذلك يمكن إضافة أن العجز وعدم الاستعداد بشأن تطوير إستراتيجية تركية اتجاه آسيا الوسطى ، وأن عدم الاستعداد السيكولوجي سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى النخبوي ، ناتج عن التطورات السريعة والمفاجئة لآسيا الوسطى بعد الحرب الباردة ، فالانتقال المفاجئ من مرحلة لم يكن فيها لآسيا الوسطى وجود يذكر في جدول الأعمال التركي إلى مرحلة تبوأت فيها آسيا الوسطى مركز جدول الأعمال.[3]

يمكن القول بأن الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى عموماً ومنطقة بحر قزوين على وجه الخصوص تواجهه العديد من العقبات أو التحديات ، يحد من طموحاتها الإقليمية أبرزها:[4]

1- افتقار تركيا للإمكانيات الذاتية المالية والعلمية والتكنولوجية اللازمة للقيام بدور إقليمي محوري ، وخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي أي العقد الأول لاستقلال الدول المشاطئة لبحر قزوين .

---

(1) خورشيد حسين دلي: تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة) ، مرجع سابق ذكره ، ص65.

(2) لمزيد من التفاصيل نشأة وتطور منظمة التعاون الاقتصادي راجع أحمد داود اوغلو :العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مرجع سابق ، ص 270.

(3) أحمد داود اوغلو :العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص 23- 25.

(4) المرجع السابق نفسه ، ص70.

2- رغم الاهتمام المتزايد بالدور التركي من قِبل الدول المستقلة إلا أنها لا زالت تبدي بعض المخاوف من السيطرة عليها ، حيث ذكر رئيس كازاخستان الأسبق "نور

سلطان نزار بابيف" أن تركيا تريد العودة بنا إلى النموذج السوفييتي وإلى قاعدة الأخ الكبير ، كما أن كازاخستان وأوزبكستان ترغبان القيام بدور محوري في آسيا الوسطى نظراً لثقلهما الاقتصادي والسكاني والتقني.

3- الثقل الروسي الضخم في المنطقة الذي يحد بشكل كبير الطموح التركي اتجاه منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى.

4- الدور الإيراني ، حيث أن إيران كتركيا تسعى إلى لعب دور إقليمي في منطقة آسيا الوسطى عموماً ، والاستفادة من منطقة بحر قزوين .

5- الضغوط الغربية ، صحيح أن تركيا مدعومة من الغرب إلا أن للغرب مخاوفه من لعب تركيا لدورها الإقليمي غير المدروس.

تدرك تركيا مدى أهمية المنطقة لها ولباقي الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى ، وخاصة خلال العشر سنوات الأولى من استقلال دول منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى التي اتسمت بالاندفاع والعاطفية والعفوية ، حيث عملت تركيا على تطوير استراتيجيات خاصة بالمنطقة تراعي الأطراف المعنية ، منطلقة في ذلك من اكتسابها - تركيا - أهمية خلال الحرب الباردة ، بالإضافة إلى توسع حلف الناتو شرقاً وإستراتيجيته الجديدة التي يعتمد فيها على تركيا في تلك المنطقة إلى حد بعيد بعد الحرب الباردة ، وكذلك محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إقامة توازن استراتيجي لأوراسيا في مواجهة روسيا والصين.[1]

---

(1) أحمد داود اوغلو : العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص 529.

من خلال ذلك اعتمدت تركيا إستراتيجيتها اتجاه آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والقوقاز على ثلاث قواعد تكتيكية أساسية هي :[1]

1- تفعيل عملية اتصال خط قزوين - البحر الأسود عبر الجمهوريات القوقازية الشمالية وفق مراحل زمنية.

2- إقامة وضع توازني في القوقاز اتجاه التأثير الروسي في آسيا الوسطى ، من خلال توطيد العلاقات مع إيران ، بدلاً من التوترات الايدولوجية والعمل معها في إطار تعاون اقتصادي ديناميكي وعقلاني.

3- تفعيل كل أنواع التعاون مع آسيا الوسطى.

استطاعت تركيا تحقيق قدراً كبيراً من النجاح في سياستها اتجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين ، فمن الناحية الاقتصادية نجحت في استقطاب مرور أنابيب الطاقة عبر أراضيها مستفيدة من موقعها الجيوسياسي من خلال خط الأنابيب باكو - جيهان ، وخط الغاز بحر الشاه ، وكذلك الاتفاقيات المبرمة مع إيران منذ عام 1996م ، كذلك النجاح في عدم إقلاق أي طرف على حساب الآخر ، فالاتفاقيات المبرمة مع إيران في مجال الطاقة تثير قلق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وهذه الأخيرة بالمقابل لها مصالح في كافة الخطوط التي تمر من الشمال إلى الجنوب باعتبار تركيا طرفاً فيها ، وبالتالي فأن الأزمات بسبب الطاقة في المنطقة قد بدأت تتحول إلى مشروعات تعاون ، فعلى سبيل المثال أن مشروع "نابوكو" ليس مشروعاً اقصائياً إذ أن روسيا طرفاً فيه ، بالإضافة إلى ذلك وقعت كل من تركيا وروسيا اتفاقية تعاون لخط أنابيب بترول "سامسون - جيهان " وبين خط أنابيب غاز التيار الأزرق والتيار الجنوبي، وأما فيما يخص إيران والعقوبات الاقتصادية الغربية في مجال الطاقة استطاعت تركيا أن تخلق معادلة تتمثل في استمرار تنفيذ المعاهدات معها ، وعدم إغضاب الدول الغربية ، حيث تستهلك حوالي 20% من الطاقة قادمة من إيران.[2]

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص207.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 636 - 637.

ثانياً: جمهورية إيران الإسلامية (إيران)

تقع إيران في غرب آسيا بين دائرتي عرض 40.29 شمالاً وخطي طول 36.54 شرقاً ، يحدها من الشمال بحر قزوين وتركمنستان وأذربيجان وأرمينيا ، ومن جهة الغرب العراق وتركيا ، ومن الشرق أفغانستان وباكستان ، ومن الجنوب دول الخليج العربي ، يبلغ عدد سكانها حوالي 74 مليون نسمة وهي متقاربة مع تركيا من حيث تعداد السكان[1] .

تتمتع إيران بمقومات هامة تؤهلها لممارسة نفوذ إقليمي ، فإضافة إلى الثقل السكاني ، وموارد الطاقة من النفط والغاز التي تحتل من خلالهما مواقع متقدمة على مستوى العالم ، تتمتع إيران بموقع جيواستراتيجي حساس فهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب ، أي أنها حلقة وصل بين كل من آسيا الوسطى وغرب آسيا وأوربا الشرقية والخليج العربي والمحيط الهندي ، وبالتالي فهي معنية بتوازنات تلك المناطق ، سيما منطقة بحر قزوين التي تعتبر دولةً مشاطئة له ، ومحادّة لكل من أذربيجان وتركمنستان المتشاطئتين كذلك[2].

الوضع الجيواستراتيجي الهام لإيران فرض عليها وضع استراتيجيات متعددة الاتجاهات ، ولفهم تلك الاستراتيجيات بعد الحرب الباردة اتجاه منطقة بحر قزوين وذلك عبر محورين نحاول من خلالهما تلمس وضع وتقييم الدور الإيراني هما : السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة ، والطموح الإيراني كمحدد للدور الإيراني في المنطقة.

---

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص22.

(2) أحمد داود اوغلو : العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، مرجع سابق ذكره ، ص 529.

المحور الأول: السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة .

لإيران دور تاريخي في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ، حيث كانت موضع صراع وتنافس بين الفرس والأتراك في القرن السادس عشر ، ثم بين الفرس والروس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وعلى غرار الطموح الجيوسياسي لإيران فالدور الثقافي واللغوي له وقعه ، فهي تشترك مع طاجيكستان في اللغة ، وبالمقابل هناك تسعة ملايين اذري يحملون الجنسية الإيرانية[1] ، وقد بدأت إيران عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في التوجه نحو منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط كغيرها من الدول الإقليمية ومد جسور التواصل معها سواء على المستوى الجماعي أو الثنائي ، من خلال المبادرات و/ أو الانضمام إلى المنظمات الإقليمية ، كمنظمة تعاون دول بحر قزوين CSO بدعوى من الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رافسنجاني" الموصوف بالبراغماتي ، ومنظمة التعاون الاقتصادي ECO منذ عام 1985م ، وغيرها من المنظمات والمشاريع أبرزها إنشاء سكة الحديد لآسيا الوسطى عام 1996م.[2]

لقد تغيرت الأوضاع بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتقهقر مساحته في منطقة آسيا الوسطى ذات الأهمية الجيوسياسية لإيران ، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية للدولة الإيرانية التي خرجت من حرب الثمان سنوات مع جارتها العراق ، والغزو العراقي للكويت ، بالإضافة إلى العزلة التي شهدتها إيران المفروضة من أمريكا "الاحتواء المزدوج" ، ولا يمكن إغفال التغلغل الأمريكي اتجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين العدو اللدود لإيران ، لذلك لم تخفِ إيران رؤيتها أو طموحها اتجاه المنطقة ، حيث ظهر التوجه الإيراني منذ مارس 1991م على لسان وزير الخارجية الإيراني الأسبق "علي أكبر ولايتي" أن (إيران تتقاسم الميراث الإسلامي مع جيرانها ، وبعد استقلال دول

---

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص59-60

(2) جاسر الشهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131، يناير1998 ، ص 200.

المنطقة ، عليها أن تملا الفراغ الثقافي والاقتصادي في هذه المنطقة ، ونحن نرحب بالدول التي ترغب في الحصول على دعمنا) [1] ، كل ذلك فرض على إيران

تغيير نهج سياستها الخارجية ، التي كانت ايدولوجية دينية توسعية منبثقة من الثورة الإيرانية عام 1979م ، حيث تكرس أول توجه لتغيير تلك السياسة في انتخاب الرئيس "هاشمي رافسنجاني" خلال الفترة 1989-1997م ، إذ شهدت فترة حكمه انفتاحاً غير مسبوق وذلك برغبته في طي صفحة الماضي وتناسي الخصومات السابقة مقارنة بما سبق من سياسات منذ عام 1979م[2]، ومثالاً على ذلك فقد استطاعت إيران إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع العديد من الدول العربية الأوروبية ، وتأسيس قاعدة جديدة للعلاقات الإيرانية الروسية مبنية على المصالح القومية والاقتصادية لإيران[3] .

لقد تغيرت السياسة الخارجية الإيرانية الإقليمية أو بالأحرى أصبحت أكثر انفتاحاً بعد فوز "محمد خاتمي" الإصلاحي في مايو 1997م بالرئاسة الإيرانية حيث يفتقر إلى عناصر القوة المطلوبة [4] ، والتي تمتلكها المعارضة المحافظة ما عدا الدعم الشعبي الذي فاز به ، ويرجع ذلك إلى طبيعة صنع القرار السياسي في إيران ، [5] وهذا ما دفع إلى ترحيب حذر من الدول الإقليمية وتسوية المشاكل العالقة حدودياً مثل

---

(1) عمار جفال :التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز : دراسات إستراتيجية ، عدد 206، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2005 ، أبو ظبي ، ص45.

(2) فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس ، مرجع سابق ذكره ، ص118.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص118.

(4) تتوزع مراكز صنع القرار في إيران عبر عدة مؤسسات ابتداءً من مؤسسة الإرشاد (ولاية الفقيه) والرئيس المنتخب ، مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجلس الخبراء والحرس الثوري والقوات المسلحة.

(5) فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس ، مرجع سابق ذكره ، ص119-120.

الجزر الثلاث المتنازع عنها بين إيران والإمارات العربية المتحدة [1] ، وعلى النقيض من ذلك فقد أصيبت إيران خيبة أمل من شعوب دول آسيا الوسطى ، والتخوف الديني منها ، فقد كانت تلك الدول تخشى المبادرات الإيرانية في المنطقة،[2] ما عدا الوساطة

في النزاع الأذربيجاني الأرميني على إقليم ناغورنو كارباخ منذ عام 1991 لدوافع أمنية بحثة ، والوساطة بالحرب الأهلية الطاجيكية عام 1992م والذي حل بجهود إقليمية ودولية بتوقيع اتفاق عام 1997.[3]

هذا ما دفع بالدول الكبرى إلى تعديل سياستها الخارجية نحو إيران حيث أكد تقرير اللجنة القومية السياسية الخارجية الأمريكية في إدارة الرئيس "بيل كلينتون" في أغسطس 1997 بعد انتخاب "محمد خاتمي" وتبلور سياسته الخارجية على ضرورة التقارب مع إيران حيث يترتب على تلك السياسة تحقيق أهداف على المدى القصير والبعيد من ناحية دول الخليج من جهة والمصالح العالمية من جهة أخرى نابعاً من الهوية الثقافية والسياسية والقومية لإيران[4]

أن سياسة الانفتاح التي اتبعها الرئيس الأسبق "محمد خاتمي" انعكست داخلياً في انتخابه لولاية ثانية بنسبة 77.8% من مجموع 83% وخارجياً في تأسيس أو تطوير التعاون مع روسيا الاتحادية والتحول من التنافس إلى التعاون فيما يخص تركيا حول منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً كما سيأتي لاحقا.

غير أن الوضع قد تغير ، وكما يقال عود على بدء، وذلك بعد تولي الرئاسة "محمود أحمدي نجاد" عام 2005 وكذلك إثناء الولاية الثانية التي جرت في الثاني عشر من

---

(1) تمثل ذلك في دعوة "خاتمي"لحل القضايا العالقة بين الطرفين وإعلان استعداده للذهاب للإمارات لاستئناف المفاوضات على الجزر موضع الخلاف ، باهر شوقي: قمة مجلس التعاون الخليجي : هواجس وملفات ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131، يناير 1998 ، ص215.

(2) بول هنز: القوقاز وآسيا الوسطى ، التقييم الاستراتيجي العربي ، دراسات مترجمة 5 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ،1997، ص270.

(3) فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس ، مرجع سابق ذكره ، ص122-126.

(4) محمد أبو الفضل: الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، عدد131، يناير 1998 ، ص 278.

يونيو 2009 م ، وخاصة بعد تدخل الولي الفقيه المرشد الأعلى "خامنئي" واستباقه تزكية الرئيس محمود أحمدي نجاد على حساب منافسه ، واعتمادها من جانب مجلس الشورى الإسلامي "البرلمان".

لقد اعتمد الرئيس الجديد سياسة خارجية معارضه للوضع الدولي الراهن ، وقد انعكست تلك السياسة على العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية ، إذ شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من عدم الاستقرار وقد تلخص ذلك في تصريحات نائب الرئيس الأمريكي "جوزيف بايدن" التي قال فيها "...فأننا سنتعامل مع نظام معادي تاريخياً للولايات المتحدة الأمريكية وقد طالب الرئيس "باراك اوباما" الحكومة الإيرانية بوقف جميع أعمال العنف والظلم ضد شعبها وأشاد بشجاعة الإيرانيين في وجه الوحشية في سعيهم الدائم من أجل العدالة ، في إشارة إلى المظاهرات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية مما دفع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بوصف قادة الدول الغربية بالمتخلفين الذين لا يحظون بشعبيه حتى في بلادهم ".[1]

أما فيما يخص العلاقات الثنائية الإيرانية – التركية منذ نهاية الحرب الباردة فقد اختلفت من التنافس المحموم إلى التعاون والتنسيق الثنائي بمنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ، جاء ذلك نتيجة عدة عوامل كالموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به كل من إيران وتركيا ، والإمكانيات المادية والبشرية لكل منهما ، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية التي ترتبت كنتيجة لنهاية الحرب الباردة في منطقة بحر قزوين التي تتمتع بموارد طبيعية هائلة ، حيث برز ت أهمية الموقع و تقديم كل منهما نفسها كبديلاً مناسباً لمد خط خطوط الأنابيب نحو الأسواق العالمية ، استناداً إلى العامل التاريخي المتمثل في اللغة والدين والتاريخ المشترك والتداخل الجيوبوليتكي لكل من إيران وتركيا في المنطقة ، لذلك فإن إيران لم تخش تأكيد نواياها في المنطقة التي تستغل قدراتها الطاقوية والجوار الجغرافي على عكس تركيا التي تستغل عامل اللغة والعرق والنموذج السياسي ، وتأتي تركمنستان في

---

(1) محمد السعيد إدريس:أزمة الرئاسة الإيرانية : الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178،اكتوبر2009،ص 122- 123.

مقدمة الأولويات لإيران بسبب الحدود المشتركة الطويلة بينهما ، ووجود نحو مليوني تركماني في إيران ، مما يفرض على إيران التعامل مع تركمنستان من الجانب الأمني ، والاهتمام بتنمية حدودها الشمالية خوفاً من مطالب الانفصال ، حيث ربطت إيران

شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى منذ عام 1996م ، الذي يفك عزلة تلك الجمهوريات ويوفر مخرجاً برياً مباشراً إلى الخليج العربي ، ويقابل ذلك تجاوب تلك الدول لإقامة توازن إقليمي اتجاه روسيا واكرانيا وأوزباكستان بالنسبة لتركمنستان الوسيطة بين حوض قزوين والخليج العربي[1] ، وبالتالي تزايد أهمية موقع إيران الاستثنائي من منظور الجغرافيا السياسية للطاقة ، إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي والأفضل والأجدى من الطرق الأخرى عبر روسيا أو تركيا وهذا باعتراف منافسين إيران.[2]

الواقع أن الجهود الإيرانية لممارسة ثقلها ونفوذها في آسيا الوسطى وبحر قزوين لم تكن مثمرة مقارنةً بتركيا ، حيث تشير بعض الأرقام إلى ضعف حجم العلاقات بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى في تسعينيات القرن الماضي كما بالجدول رقم (5).

يمكن إرجاع ذلك الضعف إلى عدة عوامل أبرزها:

1- الطابع النامي لاقتصاد الطرفين أي إيران من جهة ودول آسيا الوسطى من جهة أخرى.

2- المرحلة الانتقالية وما تتميز به من عدم الاستقرار الاقتصادي في نفس الفترة.

3- الوتيرة السريعة لعملية تحرير الاقتصاد في جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة.

4- تحفظ دول آسيا الوسطى في التعامل مع إيران مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية.

---

(1) عمار جفال :التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز :دراسات إستراتيجية، مرجع سابق ذكره ، ص 44-47.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص47-48.

جدول رقم (5)

المبادلات الإيرانية مع جمهوريات آسيا الوسطى

الدولة	% من الصادرات الإيرانية	% من الواردات الإيرانية
كازاخستان	0	0.6
قرقيزستان	0.1	0.2
طاجكستان	0.1	0
تركمنستان	0.1	0.9
أوزباكستان	0.1	0.3
آسيا الوسطى	1	2

المصدر: Direction Trade "Quarterly Statistics" December 1998.IMF

نقلاً عن عمار جفال :التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز : دراسات إستراتيجية ، عدد 206، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 44-47.

من جانب آخر فقد شهدت العلاقات الثنائية مراحل من التنسيق السياسي والاقتصادي ، انطلاقاً من المعطيات التاريخية وخصوصيات المنطقة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها[1]:

أ- الاستفادة من التجارب السابقة من التنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي ابتداءً

---

(1) شيرين هنتر: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية ، دراسات عالمية ، عدد 38 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي2001 ، ص14-16.

بميثاق سعد أباد 1937م وحلف بغداد 1958 ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية 1965م ومنظمة التعاون الاقتصادي 1985م والتي توسعت عام 1992م .

ب - الموقع الجيواستراتيجي الذي يجمعهما مع دول آسيا الوسطى في رقعة جغرافية تبدأ من حدود الهند والصين شرقاً وحدود أوروبا والبحر الأبيض المتوسط غرباً وحدود روسيا الجنوبية شمالاً والخليج العربي وبحر عمان والمحيط الهندي جنوباً ، مما أدى بالدولتين التنسيق المشترك بينهما في وضع ترتيبات للمنطقة وخاصةً في بيئة ما بعد الحرب الباردة.

ج- القواسم الثقافية المشتركة ، وهذا ناتج من العوامل التاريخية لكل دولة في المنطقة ، وبالرغم من تنوعها فإنها تعد أرضية مناسبة للتنسيق والتعاون.

لقد وصل التعاون إلى درجة وساطة تركيا في المنطقة على وجه العموم وإيران على وجه الخصوص ، فعلى غرار الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل عام 2004م والوساطة بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية عام 2006م ، فقد سهلت تركيا مفاوضات مجموعة (5+1) عام 2006م المتعلقة ببرنامج إيران النووي والعقوبات الدولية، وساعدت في إبرام اتفاق مع إيران في مايو 2010م.[1] بالإضافة تجاهل العقوبات الدولية فيما يخص استيراد النفط والغاز لتركيا التي تستهلك منه الأخيرة حوالي 20% من صادراتها.

لقد عجزت إيران عن استيعاب التغيرات والأوضاع بعد الحرب الباردة خصوصاً بعد ميل ميزان القوى لصالح الغرب ، وعن تكييف سياساتها مع الأوضاع المستجدة ، وبالعكس فقد حصلت تركيا على مواطئ قدم مهمة في المنطقة مستفيدة من الأوضاع الجيواستراتيجية والبيئة الأمنية بعد الحب الباردة ، مستفيدة من سياسة العزل التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران والعقوبات الدولية في الوقت الحالي.

---

(1) ناتالي توتشي : أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182، أكتوبر2010 ، ص102.

❖ **العلاقات الإيرانية - الروسية.**

لقد دخلت العلاقات الثنائية مرحلة جديدة من التعاون جائت نتيجة للأوضاع الإقليمية التي مرت بها المنطقة من جهة وإيران من جهة أخرى ، فقد خرجت من حرب مضنية مع العراق وقد زادت عليها العقوبات الدولية والعزلة التي كانت تعانيها كما أن روسيا بعد الحرب الباردة سارعت إلى التوجه غرباً وعندما فشلت في منتصف تسعينيات القرن الماضي غيرت استراتيجياتها نحو الشرق ومنطقة آسيا الوسطى كما ذكِر سابقاً مما فرض على الدولتين التنسيق والتعاون ، وقد ظهر ذلك جلياً عندما عقدت روسيا اتفاقاً مع إيران بتنفيذ مشروع بناء مفاعل ذري في ميناء "بوشهر" إلى درجه وصفها - العلاقات الثنائية - الرئيس "فلاديمير بوتين" "بالدفء المتزن" جاء ذلك نتيجة اقتناع روسيا بإمكانية قيام إيران بلعب دور أكثر فاعلية على الساحة الإقليمية. [1]

وقد زادت وتيرة التعاون التي بدأها "خاتمي" مع "يلتيسن" في ظل رئاسة "بوتين" للتخلص من السياسة العشوائية التي سبقته ، حيث أثمرت العلاقات الثنائية في التنسيق في القضايا الحيوية من أبرزها الاستفادة المشتركة من الثروات الطبيعية البيولوجية النفطية ، واستفادة إيران من التكنولوجيا العلمية.[2]

من جهة أخرى فقد استفادت إيران من الأوضاع الإقليمية وخاصةً بعد غزو العراق منذ عام 2003 ، وكذلك المسرح الإقليمي الأوسع كفوز حماس بالانتخابات في غزة وأداء حزب الله في حربه ضد إسرائيل عام 2006 ، ومن هنا تناولت عدة دراسات أمريكية الموقف الأمريكي اتجاه إيران ، حيث تبنى الرئيس الأمريكي "باراك اوباما" دراسة معهد بروكينجز وهي سياسة الإقناع عبر استخدام حوافز

---

(1) نبية الأصفهاني: مستقبل التعاون الروسي – الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية ، عدد144 ، أبريل 2001 ، ص 161.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع ناتالي توتشي : أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص161- 162.

ايجابية لإقناع إيران بالتخلي عن سلوكها المسبب للتهديدات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الخيارات العسكري مع دعم المعارضة لتغيير النظام الإيراني ، في حالة إذا ما فشل الخيار الأول. [1]

المحور الثاني : الطموح النووي الإيراني كمحدد للدور الإيراني في المنطقة.

يعود البرنامج النووي الإيراني منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، إلا أن المهم في مجال الدراسة هو التطورات فيما بعد الحرب الباردة والتي توافقت مع انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية ، حيث اتسمت هذه المرحلة بإعادة بناء القوة العسكرية سيما الشاملة منها ، لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بإيران أثناء الحرب على كافة الأصعدة ، لذلك اعتمدت إيران بقوة على كل من روسيا الاتحادية والصين ، حيث استطاعت إيران تشغيل المحطة بالمساعدة الروسية في 21 أغسطس 2010 التي تعتبر أول محطة نووية إيرانية[2] ، كما أشار المسئولون الإيرانيون عزمهم إقامة 10 منشآت رئيسية للطاقة النووية بغرض تأمين 20% من طاقتها الكهربائية ، يضاف إلى ذلك التعاون الإيراني الصيني في هذا المجال إذ توصل الطرفان إلى اتفاق شراء إيران مفاعل بقوة 300 ميغاوات في سبتمبر 1992م رغم الاحتجاج الأمريكي على الصين. [3] وكذلك تجهيز وبناء منشات نووية أخرى مثل "ناتانز" و"أراك" و"أصفهان".[4] أما فيما يخص الأسلحة التقليدية ، فقد أشار تقرير صادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن CSIS لعام 2000م بأن إيران

---

(1) إسراء أحمد : الشرق الأوسط بعد احتلال العراق ، مجلة السياسة الدولية،عدد 182، أكتوبر 2010، ص 204.

(2) مروة وحيد : البرنامج النووي الإيراني بعد محطة "بوشهر" ، مجلة السياسة الدولية ، 182، أكتوبر2010 ، ص195.

(3) أحمد إبراهيم محمود: في الإستراتيجية العسكرية :البرنامج النووي الإيراني:التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131، يناير 1998 ، ص 313-314.

(4) نبية الأصفهاني : مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مرجع سابق ذكره ، ص163 ، وكذلك شاهرام تشوبين : طموحات إيران النووية ، ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ،2007 ، ص87 ، وكذلك احمد مختار الجمال : الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية ، مرجع سابق ذكره ، ص69.

تضم من القوات البرية حوالي 545600 فرد منها 420600 نظامي ، 125000 فرد من الحرس الثوري ، و1400 دبابة ، و1100 مركبة عسكرية ، وأكثر من 3000 قطعة مدفعية ، وقواذف صاروخية ، و46 قاعدة إطلاق صواريخ أرض أرض ، و300 طائرة قتالية ، ونحو600 طائرة هليوكبتر ، و74 طائرة نقل برمائية ، جاء ذلك في إطار الإستراتيجية الإيرانية لتحديث قواتها المسلحة التقليدية وغير التقليدية بعد الحرب الباردة.[1]

أن السؤال الذي يثور الآن هو الغاية أو الدافع من الطموح النووي الإيراني وتأثير ذلك على نفوذها في منطقة بحر قزوين وفهم السلوك الإيراني اتجاه المناطق الإستراتيجية بالنسبة لها ؟

يمكن إدراج عدة اعتبارات متداخلة منها متعلق بعوامل داخلية المتمثلة في بنية نظام الحكم في الدولة الإيرانية ، وتطلعاته التوسعية ، وإلى اعتبارات إقليمية أمنية وعسكرية منذ نهاية الحرب الباردة وما بعدها ، تمثلت في الاستفادة من دروس الحرب الإيرانية العراقية والحرب في أفغانستان والغزو الأمريكي على العراق ، بالإضافة إلى التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي المتاخم لحدودها الشرقية والجنوبية ، وما تراه من تهديد إسرائيلي لها ، حيث يمكن الإشارة في هذا المجال محاولة إيران كسر العزلة الإقليمية والدولية ، التي تعرضت لها والعقوبات التي طالتها في مجال حظر مبيعات الأسلحة ، وبالتالي يرى بعض الخبراء إلى إرادة إيران بالحصول على مكانة إقليمية وفي ضع ترتيبات للبيئة الإقليمية ومستقبل المناطق الإستراتيجية المحاذية لإيران [2] ، ومهما كان الدافع أو الغاية الإيرانية من الطموح النووي التي أثارت ردود فعل إقليمية ودولية كانت لها الأثر الرئيس في

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع عبد الرحمن رشدي الهواري: التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عن عام 2000، مجلة السياسة الدولية الولية ، عدد 143 ، يناير 2001 ، ص246-248.

(2) لمزيد من الإيضاح راجع أحمد إبراهيم محمود: في الإستراتيجية العسكرية:البرنامج النووي الإيراني:التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية، مرجع سابق ذكره ،ص316 ، وكذلك أحمد مختار الجمال : الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية ، مرجع سابق ذكره ، ص34-35.

تحديد الدور الإيراني في المناطق ذات الأهمية لها ، حيث بدأت أمريكا بفرض عقوبات على إيران بعد انتهاء الحرب الباردة في إطار الإستراتيجية الأمريكية آنذاك للاحتواء المزدوج وفق قانون "داماتو" اتجاه كل من كوريا الشمالية وإيران وليبيا[1] ، أما العقوبات الدولية فقد بدأت في عام 2006 بعد إرسال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها في 8 مارس 2006م إلى مجلس الأمن ، ومن ثم دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة العقوبات الدولية وفق البند السابع لمجلس الأمن[2]، حيث أصدر الأخير قراره رقم 1737 الذي يطلب من إيران بتعليق الأنشطة النووية الحساسة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة والماء الثقيل ومنع الدول توريدها الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجية المتعلقة بذلك.[3]

ثم القرار رقم 1747 لعام 2007م الذي يطالب الدول منع دخول أو عبور الأفراد الذين يشتركون في أنشطة إيران الحساسة المذكورة في القرار السابق.[4]

وأخيراً القرار رقم 1929 لعام 2010م الذي ينص بتخلف إيران لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية وعدم الامتثال للقرارات السابقة والمضي بتخصيب اليورانيوم في "قُم" أو إعادة المعالجة أو الماء الثقيل ومطالبتها بالتصديق على

---

(1) قانون داماتو ، نسبةً للسيناتور الأمريكي "الفونسو داماتو" رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الأمريكي ، الصادر في اغطس 1966م ، الذي ينص على حق الولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار أمريكي في السنة ، في مجال النفط والغاز ، لكل من إيران وليبيا ، انظر محمود عفيفي : صفقة توتال والعلاقات الأمريكية الأوروبية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد131 ، يناير 1998 ، ص 262-263.

(2) تجب الإشارة إلى أن مجلس الأمن الدولي أصدر العديد من القرارات الملزمة لإيران متعلقة بالعقوبات لا يسع المجال لذكرها وهي قرار رقم 1696عام 2006م ،والقرار رقم 1803لعام 2008م والقرار رقم 1835 عام 2008 والقرار رقم 1887 لعام 2009م.

(3) قرار مجلس الأمن رقم 1737، 23 ديسمبر 2006. الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S/RES/1737 (2006) ، ص3-6

(4) قرار مجلس الأمن رقم 1747، 24 مارس 2007، الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S/RES/1747 (2007).ص 2-3.

البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المبرم مع إيران في عام 2003م ، بالإضافة إلى ذلك منع جميع الدول توريد أي أسلحة تقليدية ومنع الأفراد المدرجة أسمائهم في القرار ، وبالتالي اتسعت العقوبات لتشمل المؤسسات المالية كالبنك المركزي الإيراني ، والأشخاص وجميع الأسلحة بما فيها التقليدية .[1]

بالمقابل تدافع إيران عن حقها في امتلاك التقنية النووية للاستخدامات السلمية ، وكذلك تأمين حوالي 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المنشات النووية ، لكن يرى الخبراء وخاصة الغربيين أن الحجج الإيرانية لا يمكن التسليم بها ، وذلك لعدة اعتبارات ، فالهدف الاقتصادي غير منطقي حيث يرى الخبراء إلى أن المفاعلات النووية ستكلف إيران مليارات الدولارات ، في بلد تمتلك مخزون ضخم من النفط والغاز ، بحيث يمكن استغلاله - المخزون- بتكلفة لا تتعدى 18 – 20 % من تكلفة الكهرباء النووية ، بالإضافة إلى أن إنشاء المنشات النووية في مناطق بعيدة عن المدن والمنشات الصناعية يدحض الحجج الإيرانية ، ويضيف الغرب مخاوفه من المعضلة الأمنية للمنطقة والسلوك السياسي الإيراني المتعنت وما يكتنفه من الغموض والسرية التي ينتهجها النظام الإيراني واللجوء إلى السوق السوداء لشراء المستلزمات والمعدات النووية ، والمراوغة والمماطلة في المفاوضات تؤكد وجهة النظر الغربية.[2]

من خلال دراسة الحالة الإيرانية كدولة طرف فاعل في منطقة شديدة الحساسية ، مستفيدة من موقعها الجيواستراتيجي الهام ، وذلك في عدة مناطق هامة للبيئة الإقليمية والدولية ، وهي آسيا الوسطى وبحر قزوين والشرق الأوسط والقوقاز ، وما شهدته المنطقة من تغيرات بعد الحرب الباردة وإحداث 11 سبتمبر 2001م ، ومن خلال تتبع السياسة الخارجية وآلية صنع القرار فيها وتعاملها مع الملفات الإقليمية الهامة

---

(1) قرار مجلس الأمن رقم 1929 ، 9 يونيو 2010 ، الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S/RES/1747 (2007)، ص5-6.

(2) أحمد إبراهيم محمود: في الإستراتيجية العسكرية : البرنامج النووي الإيراني:التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية ، مرجع سابق ذكره ، ص 315- 316.

، وبالرغم من التغير الطفيف في السياسة الخارجية الإيرانية في منتصف التسعينيات حيث أنها فشلت في التموضع الصحيح كمنافستها تركيا في منطقة بحر قزوين ، بل نتج عن تلك السياسات عزلة إقليمية ودولية والتي اتسمت في أغلبها بالعقوبات التي طالت مؤسسات اقتصادية وعسكرية هامة وشملت الأفراد ، حيث أثر السلوك أو النهج الإيراني في علاقاتها الثنائية والإقليمية والدولية ، كمنافستها التاريخية تركيا وخاصة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ، التي استفادت - تركيا- من الوضعية الإيرانية واستطاعت الحصول على موضع قدم لها مقارنةً بالتراجع الإيراني فيها ، حيث ركزت إيران على منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة أمنياً وعسكرياً ، واستطاعت أن تستخدم نفوذاً قوياً في العراق ولبنان وسوريا والتأثير في دول الخليج ، ومن هنا يمكن القول بأن إيران رغم قوتها الإقليمية ستشهد في المستقبل القريب تراجعاً لنفوذها في منطقة بحر قزوين ، يقابله زيادةً في النفوذ في منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات دينية وولائية ، وأن العقوبات الدولية عليها وخاصة الاقتصادية ستأثر على بنية النظام وهيكليته ، تتمثل في شعور المواطن بالاستياء ، وزيادة قوة المعارضة الداخلية والانتخابات الرئاسية عام 2009م خير دليل على ذلك ، حيث لأول مرة منذ ثلاثين عاماً ترفع لافته "الموت لخامنئي" ، تلك العقوبات ستمس بالمواطن الإيراني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المستقبل المنظور مما قد يهدد الدولة الإيرانية كدولة مؤثرة أو دولة يصعب التعامل معها في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث

موقف الدول المتشاطئة بعد الإستقلال

(تركمنستان – كازاخستان – أذربيجان)

توجد ثلاثة دول متشاطئة لبحر قزوين معنية بتوازنات المنطقة على غرار كل من روسيا وإيران وهي تركمنستان وكازاخستان وأذربيجان ، بما أن تلك الدول قد استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق فإنها مرت بالعديد من التحولات الداخلية ، والتحالفات الخارجية وفق منظور البيئة الجديدة فيما بعد الحرب الباردة ، والإمكانيات الهائلة لموارد الطاقة ، مما أدخل أطرافاً غير الدول الخمس المتشاطئة في اللعبة ، بالإضافة إلى أن الدول الثلاث مجال الدراسة تعتبر دولاً حبيسة مما يفرض عليها ترتيبات مع دول الطوق أو الحزام لإيصال موارد الطاقة للأسواق العالمية ، وبالتالي ظهرت لعبة الأنابيب وفق استراتيجيات متناقضة للأطراف الإقليميين والدوليين ، ولفهم طبيعة المنطقة اقليمياً من خلال دراسة الدول المتشاطئة وهي تركمنستان وكازاخستان وأذربيجان وسيتم استبعاد كل من روسيا وإيران بالرغم من مشاطئتهما لبحر قزوين ، وذلك باعتبار أنهما دولاً إقليمية كما سبق دراسته.

أولاً : تركمنستان Turkmenistan

تقع تركمنستان في جنوب غرب آسيا الوسطى ، يحدها من الغرب بحر قزوين ، ومن الجنوب إيران والجنوب الغربي أفغانستان ، ومن الشمال الشرقي أوزبكستان ، ومن الشمال كازاخستان ، تبلغ مساحتها حوالي 488.001 كم^2 ، لغتها التركمانية وهي إحدى اللغات التركية [1]، بلغ تعداد سكانها حوالي 5.041995 مليون نسمة عام 2010 م وفق تقديرات البنك الدولي[2] ، أعلنت تركمنستان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في 1990/8/22م ، وبدأت تنتهج سياساتها اتجاه محيطها الإقليمي والدولي ، تمثل في انضمامها في المنظمات الإقليمية والدولية كإعلان المآآتا في 1991/12/21م الذي أشار إلى عدم التدخل في الشئون الداخلية ومنع استخدام القوة أو التهديد بها ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، والتعاون الاقتصادي،[3] وأكد الرئيس التركماني الأسبق "صابر مراد نيازوف" عن تمسك بلاده بمبادئ التعايش السلمي في سياستها الداخلية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأثناء القمة الثالثة لمنظمة التعاون الاقتصادي (ايكو) في إسلام أباد في مارس 1995م ، أعلن إستراتيجية "الانحياز الايجابي" في سياسة بلاده الخارجية والانفتاح في العلاقات الاقتصادية كأحد المبادئ الرئيسية التي وُضعت على أساس الأخذ بعين الاعتبار الواقعية الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفكرة الحياد الايجابي ترتكز على اتجاهين أساسيين هما[4]:

---

(1) انظر محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم : الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2003 ، ص207 ، وكذلك موقع الجزيرة نت بتاريخ 2007/7/17.

(2) الموقع الالكتروني للبنك الدولي ، البيانات ، جداول ، على الرابط التالي:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL/countries/1W-US?display=default.

(3) عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى ، مجلة المستقبل العربي ، العدد289 ، مارس 2003 ، ص60.

(4) محمد أبو الفضل : الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131، يناير 1998 ، ص274.

1- يقوم على أهمية تفعيل العلاقات مع روسيا وإيران.

2- الفاعلية الذاتية داخل رابطة الدول المستقلة.

وعلى أساس تلك الإستراتيجية فقد أبدت تركمنستان موقفاً موحداً في بادئ الأمر مع كل من إيران وروسيا في مسألة الوضع القانوني لبحر قزوين ، أي اعتباره حوضاً مائياً مغلقاً أو بحيرة تتقاسم الدول المطلة عليه الاحتياطيات فيه بصورة متساوية وفق الاتفاقيتين المبرمتين بين الاتحاد السوفيتي السابق وإيران عامي 1940،1921م [1].

من خلال تتبع علاقات تركمنستان الثنائية أو الإقليمية أو الدولية منذ استقلالها عام 1990م نلاحظ التزامها بتلك الإستراتيجية ، فهي على علاقات ودية مبنية على التعاون الاقتصادي مع روسيا وإيران من جهة ، ودول حوض قزوين والصين من جهة أخرى ، ما عدا أذربيجان ، فإن علاقاتهما يشوبها التوتر في بعض الأحيان ، ولفهم الإستراتيجية التركمانية الإقليمية والدولية تجب الإشارة إلى العلاقات الاقتصادية لتركمنستان مع غيرها من الدول الفاعلة في محيطها.

لقد عانت تركمنستان مشكلة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية إثر الاستقلال مما دفعها إلى عدم فك الارتباط مع **روسيا** ، حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما في 23 أبريل 1992م ، بالمقابل فقد سعت روسيا - كما ذكِر سابقاً - بوضع الدول المستقلة عنها في تحالفات إقليمية ودولية ، كمنظمة الدول المستقلة التي تعتبر من أولى المنظمات الإقليمية التي أنظمت إليها تركمنستان ، يضاف إلى ذلك وجود حوالي 400 000 من أصل روسي يعيشون في تركمنستان ، وكذلك الإبقاء على قوات عسكرية روسية فيها.[2]

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص275.

(2) فوزي درويش : التنافس حول بحر قزوين ،مجلة السياسة الدولية ، عدد143 ، يناير2001 ، ص 258.

لتركمنستان علاقات ودية مع **روسيا** ، يصفها الطرفان بالمتميزة بل بالإستراتيجية ، تعود إلى عدة اعتبارات منها حجم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز التي تعد الأعلى في منطقة بحر قزوين ، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد روسيا وإيران وقطر ، وقد أنتجت تركمنستان حوالي 71 مليار متر مكعب في عام 2008م ، حيث يتم نقل أغلب إنتاجها عبر خطوط الأنابيب الروسية ، سواء الموجودة إبان الحقبة السوفيتية أو التي أُنشأت بعد استقلال تركمنستان.[1]

من مظاهر العلاقات الثنائية الاقتصادية التركمانية الروسية والتي تظهر في الكثير من الاتفاقات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين ، وصلت إلى 90 اتفاقية بين الدولتين ، أبرزها اتفاقية التعاون الروسية التركمانية في مجال الغاز الطبيعي التي تقضي بتوريد كميات متزايدة من الغاز التركماني إلى روسيا لغاية عام 2028م [2] و"اتفاقية تركمانبشي" التي تقضي بإصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمنستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين وصولاً إلى روسيا ، لنقل 5 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً من أصل 10 مليارات متر مكعب سنوياً ، وبناء خط أنابيب غاز جديد موازٍ له تصل طاقته إلى 10 مليارات متر مكعب سنوياً ، وبالتالي فإن روسيا تعتبر الزبون الأول لتركمنستان إذ يصل إجمالي تصدير الأخيرة إلى 50 مليار متر مكعب سنوياً ، وعلى ضوء هذه الاتفاقية فأن روسيا حققت عدة نجاحات على أكثر من صعيد[3]:

1- استعادة ثقلها في آسيا الوسطى.

---

(1) تقرير وكالة الطاقة الدولية بشأن توقعات إمداد الغاز 2008-2015: International Energy Agency;Natural Gas Liquids Supply Outlook 2008-2015: Oil industry And Markets Division April 2010 ، ص 48.

(2) نبذة عن العلاقات الروسية التركمانية ، موقع روسيا اليوم ، بتاريخ 2009/3/24.

(3) أسامة مخيمر: الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 170، أكتوبر 2007 ، ص93 ، وكذلك روسيا وتركمنستان تؤكدان عزمهما على التعاون في مشاريع النقل والغاز، موقع روسيا اليوم ، 2008/7/5 .

2- زيادة إحكام قبضة روسيا على غاز بحر قزوين التي تتحكم في ربع احتياجات أوروبا من الغاز.

3- تعظيم الأرباح والعوائد المالية الروسية من صادرات الغاز عن طريق خطوط الأنابيب والترانزيت.

تجب الإشارة في هذا المجال أن العلاقات التركمانية - الروسية لها نصيب الأسد، ولكن لم تكن على حساب باقي الأطراف الآخرين في مجال الطاقة كإيران والصين وأوربا ، ويرجع ذلك إلى الإستراتيجية التركمانية إلى تعظيم قيمة الاحتياطيات من الغاز من خلال زيادة خيارات التصدير ، والمرونة المحلية التي بدأت تعتمدها لجلب كميات كبيرة من الغاز للتصدير إلى نقاط التصدير على الحدود ، وفوائد التنويع وخيارات التصدير أصبحت راسخة في التفكير الاستراتيجي التركماني خلال الفترة من 1990-2000م ، ونظراً إلى المشاكل التي تعلقت باعتماد طريق واحد للتصدير عن طريق روسيا ، بمعنى القبول بشروط مجحفة التي تعتمدها الأخيرة لنقل الغاز التركماني ، بالإضافة إلى النزاعات الروسية وتأثيرها في طرق الإمداد للأسواق الأوروبية في الفترة من 1997-1998م ، 2009م والتي أدت إلى إيقاف الصادرات التركمانية ، لكن قدرة تركمانستان لتنفيذ إستراتيجيتها تبقى محدودة - بحسب بعض الخبراء- بسبب النهج الذي تسير فيه تركمنستان المتمثل في البيع على الحدود بدلاً من استثمار الشركات والدول داخل حدودها ، مما يؤثر على زبائن الغاز في الاستثمار ما عدا الصين التي استطاعت بناء بنية تحتية لازمة لاستقبال الغاز التركماني.[1]

تتميز تركمنستان بموقع جيوبوليتيكي متميز ، حيث يُمكِنها من القدرة على التصدير في اتجاه الشمال "كازاخستان- روسيا" أو الجنوب "إيران - باكستان - أفغانستان- الصين" أو الشرق ، بالإضافة إذا ما استغلت فرصة خط أنابيب نابوكو في اتجاه

---

(1) توقعات الطاقة العالمية World Energy Outlook 2010،وكالة الطاقة الدولية ،ص537.

الغرب ، الذي تواجهه عراقيل يتعين حلها والمتمثلة في النقل عبر أو حول بحر قزوين ، كما أن الحقول الكبيرة لتركمنستان تحتاج إلى تطوير كحقل "يولوتان - Yolotan" وحقل عثمان للغاز الجاف وحقل جنوب "كتلياياك - Kutlyayak" للغاز المسال التي تقع على بحر قزوين ، وحقل "مجال سردار Kapuz" الذي يقع على خط الانقسام بين تركمنستان وأذربيجان.[1]

أما **العلاقات الثنائية التركمانية- الإيرانية** التي تحدها من الجنوب بحدود يبلغ طولها حوالي 922 كم ، التي تفرض على الطرفين إيجاد قاعدة مشتركة وتوازنات سواء معينة سواء اقتصادية أو أمنية أو أثنية ، ومن ثم فقد بدأ الطرفان منذ نهاية الحرب الباردة علاقاتهما الثنائية وخاصة الاقتصادية منها ، وكما ذكِر سابقاً حول الدور الإيراني في منطقة بحر قزوين والنابع من عدة أولويات جيوسياسية وجيوبوليتيكية وتاريخية وثقافية واقتصادية ، حيث تعتبر إيران أحد الخيارات الإستراتيجية لنقل موارد الطاقة من منطقة بحر قزوين باتجاه الأسواق العالمية في اتجاه الخليج العربي ، غير أن العراقيل التي تواجه إيران المتمثلة في العقوبات الاقتصادية ستؤثر على مستقبل تلك العلاقة.

لقد بدأت العلاقات الدبلوماسية منذ عام 1992م ، حيث منحت إيران قروض ضخمة وإقامة نقاط حدودية للتجارة البينية ، ثم عززت الدولتان علاقتهما بمشروع السكك الحديدية عام 1996م ، وبالرغم من امتلاك إيران لثالث احتياطي للغاز في العالم ، إلا أنها تحتاج لغاز تركمنستان "استهلاكاً - ومبادلة" ، حيث تمتلك إيران مع تركمنستان خطين من الأنابيب بقدرة تصل إلى 16 مليار متر مكعب سنوياً ، وقد رفضت إيران الفكرة الغربية لتمكين تركمنستان من تمرير غازها عبر خط أنابيب نابوكو عبر بحر قزوين اتجاه أوروبا لدوافع بيئية ، جاء ذلك كتعبير عن المنافسة المحمومة حول الأنابيب متعددة الأطراف بين كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا وإيران والصين ، من أجل غاز تركمنستان ، فإذا ما نجحت الخطط الغربية "الاتحاد

---

(1) تقرير وكالة الطاقة الدولية بشأن توقعات إمداد الغاز 2008-2015، مرجع سابق ،ص49.

الأوروبي- الولايات المتحدة الأمريكية" نقل غاز تركمنستان عبر بحر قزوين إلى أذربيجان وتركيا ، وبذلك يتم استيعاب روسيا وإيران ، وتضغط إيران على نقل الغاز التركماني إلى تركيا مروراً بإيران ومن ثم إلى أوروبا "هنا تركيا فائزة في كلا الحالتين" وهناك تنافس روسي إيراني تركي على امتياز السيطرة على تدفق الغاز التركماني إلى الغرب وبالتالي الفائدة ستعود أما على إيران أو على روسيا وليس على كليهما ، وفي مجال الأمن فهناك تنسيق مشترك والمتعلق بأمن الحدود والحرب في أفغانستان وتأثير "الإسلام الأصولي" على أمن الدولتين[1].

الصين من جانبها معنية بغاز تركمنستان ، حيث استطاعت التخفيف من القبضة الروسية على الغاز التركماني ، وذلك بعد توقيع الصين مع تركمنستان على خط أنابيب تركمنستان - الصين في ديسمبر 2009م بطاقة أولية تقدر ب30 مليار متر مكعب سنوياً ومن المتوقع أن يصل إلى 40 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2012م الذي يعد خطوة مهمة لتطبيق الإستراتيجية التركمانية وهي "الحياد الايجابي" وتطبيق مبدأ العلاقات الودية مع جميع الأطراف.[2]

ثانياً:كازاخستان Kazakhstan

تقع كازاخستان في وسط آسيا الوسطى ، وتعد من أكبر دولها من حيث المساحة التي تبلغ 2767300كم^2 ، تحدها روسيا الاتحادية من الشمال والصين من الشرق وبحر قزوين من الغرب وقرغيزيا وأوزبكستان وتركمنستان من الجنوب يبلغ عدد سكانها إلى 16,323,287 مليون نسمة حسب إحصاءات البنك الدولي لعام 2010م[3] ، وقد كانت كازاخستان آخر دول آسيا الوسطى من حيث إعلان الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي السابق ، وذلك بتاريخ 1991/12/16م ، يرجع ذلك إلى أهمية

---

(1) جراهام فولر : الجمهورية التركية الجديدة .تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2009 ، ص188-189.

(2) توقعات الطاقة العالمية World Energy Outlook 2010 ، وكالة الطاقة الدولية ، ص540.

(3) الموقع الالكتروني للبنك الدولي ، مرجع سابق ذكره .

كازاخستان بالنسبة إلى روسيا التي يعيش فيها حوالي الثلث من عدد السكان يرجع لأصول سلافية ، وما بحوزة كازاخستان من ترسانة نووية ، ومحطة إطلاق المركبات الفضائية "مركز بايكونور للفضاء" ناهيك عن الثروات الطبيعية الهامة من النفط والغاز.[1]

تشتهر كازاخستان كغيرها من الدول المستقلة حديثاً بزراعة القمح حتى سميت بسلة خبز الاتحاد السوفيتي ، وزراعة القطن والأرز ، وتمتلك احتياطيات ضخمة من النفط التي قُدرت بتسعة مليار برميل ، وتأتي في المركز الرابع ضمن مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين من احتياطيات الغاز خلال عام 2002م.[2]

بالرغم من حجم الاحتياطيات من موارد الطاقة إلا أن إنتاج كازاخستان يظل متواضعاً لدرجة أنها تستورد الغاز من أوزبكستان وروسيا لسد حاجة المستهلك الكازاخي ، لذلك عملت كازاخستان على تطوير البنية التحتية للطاقة حيث بدأت منذ الاستقلال بالانفتاح على العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة ، كتوقيع كونسورتيوم مكون من سبع شركات ايطالية وبريطانية ونرويجية وأمريكية وهولندية وفرنسية وبلجيكية في يونيو 1993م ، التي قامت ببحث "سيزمي" الذي عُد الأضخم في العالم للبحث عن النفط والغاز الطبيعي بتكلفة استثمارية ما بين 300:200 مليون دولار ، كما قامت شركة شيفرون الأمريكية في عام 1998م بالعمل في تطوير حقل تنجيز، الذي بدأ العمل في يوليو 2006م بطاقة تصل إلى 10 ملايين طن سنوياً.

لقد تطورت علاقاتها مع الصين التي اشترت منها 60% من حقل "اكتيوبسك Aktyubinsk " حتى إقليم كسينجانج Xinjiang في غرب الصين بتكلفة 9 مليارات دولار منذ عام 1998م ، وكذلك الأمر في تطوير حقل اوزين Uzen.[3]

---

(1)عاطف معتمد عبد الحميد : ما بعد الشيوعية الدين والثروة والقومية في زمن التحولات ، مرجع سابق ذكره ، ص 110.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع إيمان محمود إبراهيم ، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 585-589.

(3) المرجع السابق نفسه ، 178-179.

وبالرغم من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي واجهت كازاخستان بعد الاستقلال ، فقد نجحت النخبة السياسية بقيادة الرئيس الأسبق "نور سلطان نزار بابيف" من تحويل كازاخستان من دولة ناشئة إلى دولة فاعلة في منطقة بحر قزوين ، ومن ثم استطاعت أن تلعب دوراً محورياً في علاقاتها مع دول الجوار والدول الكبرى ، وقد استطاعت أن تحقق مستويات متقدمة من حيث النمو الذي بلغ 9% خلال الفترة من 2001- 2006م ، كما يشير ذلك تقرير متوسط الأجل لأسواق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في يوليو 2006م[1] ، وارتفع الحجم الكلي للإنتاج الصناعي خلال عام 2004م بنسبة 9.8% ، كما بلغ نصيب كازاخستان من السوق العالمي في عام 2009م 2 % وهو المؤشر الأعلى بين رابطة الدول الكومنولث.[2]

تعد كازاخستان من الدول الفاعلة في المنطقة حيث استطاعت التعامل مع الصراعات الدولية المتعلقة بالأمن والطاقة في كازاخستان ، فهي على وفاق مع روسيا التي تمر أنابيب النفط والغاز من خلالها بميناء نوفوروسيسك المطل على البحر الأسود ، كما اتفقت من جهة أخرى مع الصين لمد أنبوب للنفط اتجاه الغرب ، وبالتالي التخفيف من السيطرة الروسية على كازاخستان.[3]

على صعيد العلاقات **الكازاخية - الروسية** تُعد إستراتيجية ، فعلى المستوى الرسمي هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تربط البلدين كمعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة الموقعة في 25 /1992/5م وإعلان الصداقة الأبدية والتحالف الموجه نحو القرن الواحد والعشرون الموقع في 1998/7/6م ، وإجمالاً وقعت الدولتان ما يقارب 300 معاهدة آخرها الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان في 2010/1/1م ،وقد بلغ التبادل التجاري بينهما حوالي 12 مليار دولار في عام 2006م

---

(1) تقرير وكالة الطاقة الدولية متوسط الأجل لأسواق النفط 2006" Medium-Term Oil Market Report ، ص34.

(2) أسماء المهدي : كازاخستان الاستعداد للاندماج مع دول العالم ، موقع آسيا الوسطى ، 23 /2001/12.

(3) عبد الجليل زيد المرهون : دول قزوين وفرص التكامل الإقليمي ، جريدة الرياض الالكترونية ، عدد 14368 ، 26 أكتوبر 2007.

، ووصل في عام 2008م إلى 19.7 مليار دولار ، بالإضافة إلى نقل أغلب النفط الكازاخي عبر روسيا ، كما تستورد الأخيرة عبر شركة "غاز بروم" حوالي 8 مليارات متر مكعب من الغاز ، يضاف إلى ذلك التعاون في استخراج اليورانيوم التي تحتل المركز الثاني عالمياً من حيث الاحتياطي والاستخراج ، وإنشاء مركز لتخصيب اليورانيوم في اجارسك بروسيا ، أما في المجال العسكري فتعتمد كازاخستان على المعدات الروسية حيث وقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات العسكرية وصلت إلى خمسون وثيقة ثنائية منذ عام 1994م ، وفي هذا الصدد تم تشكيل قوة انتشار سريع إقليمية تتضمن طاجيكستان وقرغيزيا وأرمينيا وروسيا وبيلاروسيا ، ومعاهدة الأمن الجماعي والمشاركة من أجل السلام التابعة لحلف الناتو.[1]

عموماً فأن الموقع الجيوسياسي والوضع الاقتصادي لكازاخستان جعلاها من الدول الفاعلة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ، حيث استطاعت أن تقوم بإصلاحات اقتصادية وسياسية وتنموية ، وتنسج علاقاتها الإقليمية والدولية دون الإضرار بطرف على حساب الآخر لتكون نموذجاً يُحتذى به في دول المنطقة .

ثالثاً : أذربيجان Azerbaijan

تعتبر أذربيجان من دول القوقاز، غير أنها إحدى الدول المتشاطئة لبحر قزوين ، تبلغ مساحتها حوالي 86.600 كم ، يحدها من الجنوب إيران ومن الغرب أرمينيا ، ومن الشمال الغربي جورجيا ومن الشمال روسيا الاتحادية وتحديداً جمهورية داغستان ذات الحكم الذاتي ، بلغ عدد سكانها في عام 2010 حوالي 9,054,332 مليون نسمه ، وتعتمد أذربيجان على تصدير موارد الطاقة من النفط والغاز ومشتقاتهما ، وكذلك تشتهر بزراعة القطن والشاي وإنتاج الحرير ، وقد ساعدتها البنية في مجال الطاقة إبان الحقبة السوفييتية التي كانت تحتل المركز الأول في إنتاج

---

(1) شيماء حسن:العلاقات الروسية الكازاخية : علاقات وثيقة وتتميز بالمصداقية ، موقع آسيا الوسطى ، وكذلك عبد الجليل زيد المرهون : دول قزوين وفرص التكامل الإقليمي ، مرجع سابق ذكره.

النفط والغاز الطبيعي للدول المستقلة ، في مساعدتها على القدرة للتحول بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي السابق. [1]

بدأت أذربيجان مسيرتها بعد الاستقلال بالانفتاح على محيطها الإقليمي ، والدولي تمثل ذلك في انضمامها للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية ، فهي عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 1992م ، وعضو في الأمم المتحدة ، وعضو في كومنولث الدول المستقلة منذ عام 1993م ، وعضواً في برنامج حلف شمال الأطلسي للمشاركة من أجل السلام.[2]

تتمتع أذربيجان بموقع جيو استراتيجي حساس ، فهي معنية لكل الأطراف الإقليمية ، وتركيا - إيران ، والأطراف الدولية روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث وصفها المفكر الأمريكي "زبجنيو برجنيسكي" بقوله: (....أذربيجان مساحتها محدودة وتعدادها السكاني صغير ،إلا أن مصادر الطاقة الهائلة بها تعد أمراً حاسما من الناحية الجيوسياسية ، فهي سدادة الفلين المحكمة على القنينة التي تحوي ثروات حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى....).[3]

تمتلك أذربيجان حجم هائل من الاحتياطيات من النفط والغاز ما انعكس ذلك على موقفها من الوضع القانوني لبحر قزوين الذي تمثل في اعتبار بحر قزوين بحراً يخضع للمادة (122) من وثيقة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقوانين البحار الصادر في عام 1982، أي تقسيم البحر طبقاً لطول سواحل كل دولة مطلة عليه ، ويعتمد أسلوب التقسيم على خط الوسط median line ، بالنسبة للدول المواجهة ، ويعتمد خط متساوي المسافات أو منتصف الزاوية Egual Distance بالنسبة للدول المتجاورة ، وبالتالي تحصل أذربيجان على 23% من ساحل بحر قزوين ، وإيران على 11% وتركمانستان على نسبة 17% وروسيا 19% وكازاخستان على 30 % ، وقد جاء

---

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص 20-21.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص21.

(3) زبجنيو برجينسكي : رقعة الشطرنج الضخمة ، مرجع سابق ذكره ، ص45.

الموقف الأذري نظراً لوجود الجزء الهام من حقولها خارج شواطئها حيث يعتبر تحديد قطاعات وطنية أمر هام بالنسبة لأذربيجان[1]

لقد سعت أذربيجان منذ استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة ، حيث كان للولايات المتحدة الأمريكية نصيب الأسد في تلك الاستثمارات من استكشاف وتنقيب وإنتاج وتصدير نحو الأسواق العالمية والمتعلقة بخطوط الأنابيب كما بالخريطة رقم (4) ، حيث اتفقت أذربيجان على حوالي 21 مشروع للتنقيب عن النفط والغاز بالمشاركة مع أكثر من 33 شركة عالمية بلغت قيمتها حتى عام 2000 أكثر من 59 مليار دولار أهمها شركة برتش بتروليوم التي بلغ استثمارها حوالي 12مليار دولار ، وكونسورتيوم مكون من شركة بريتش بتروليوم وستات أويل والشركة التركية للبترول للحقول البحرية الثلاثة

خريطة رقم (4) خطوط الأنابيب من أذربيجان

(1) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006 ، ص 189-190.

(Alov-Arag-Sharg) وغيرها من المشاريع المشتركة مع الشركات العالمية [1] ، ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاستحواذ على العملية الطاقوية في أذربيجان (بداية من الاستكشاف والتنقيب والاستخراج وحتى إنشاء خطوط أنابيب جديدة اتجاه أوروبا ، وذلك تفادياً للسيطرة الروسية أو الإيرانية ومن ذلك جاءت شركة بريتش بتروليوم الأمريكية بفكرة إنشاء خط أنابيب غاز باكو ارزوروم baku-erzurum بداية من باكو إلى تبليسي ثم ارزوروم التركية ليرتبط بنظام خط أنابيب الغاز الطبيعي التركي ويسمى (خط أنابيب القوقاز)، وبالمقابل فإن روسيا تحظى بنصيبها في هذا المجال ، وذلك عن طريق خط تصدير (باكو نوفارايسيسك) يبدأ من باكو مروراً بالأراضي الشيشانية حتى نوفارايسيسك الروسي على البحر الأسود ، وكذلك الأمر بخصوص تركيا التي وقعت معها في عام 1999م بإمدادها خط نفط يبدأ من باكو مروراً بجورجيا وصولاً إلى ميناء جيهان Ceyhan ، وخط أنابيب أذربيجان جورجيا في ميناء سوبسا الجورجي. [2]

تحظى أذربيجان بأهمية قصوى بالنسبة إلى **تركيا** ، وعلى الرغم من الاختلاف الطائفي معها (سني - شيعي) فقد ارتكزت العلاقات الثنائية بينهما على عوامل أخرى كاللغة والثقافة ، والعامل الاقتصادي الذي أفسح المجال إلى توطيد العلاقات المتبادلة المتمثلة في المخزون الطاقوي لأذربيجان وطرق الإمداد بالنسبة إلى تركيا .[3]

وعلى النقيض من ذلك فقد أُستبعدت **إيران** من حلبة المنافسة الأذرية ، وذلك لعدة عوامل أبرزها التشابه بين إيران وأذربيجان فيما يخص تصدير موارد الطاقة ، بالرغم من التشابه الديني إلا أن علاقاتهما ليست كغيرها من الأطراف الفاعلة ، حيث

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص76-77.

(2) إيمان محمود إبراهيم ،الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص150-154.

(3) جراهام فولر : الجمهورية التركية الجديدة .تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، مرجع سابق ذكره ، ص187-188.

ظهر تنافس الأطراف الإقليميين والدوليين على أذربيجان جلياً في معضلة إقليم "ناغورونو كاراباخ" الذي يعتبر من أبرز العقبات الرئيسية في استقرار وتنمية منطقة بحر قزوين من جهة ومنطقة القوقاز من جهة أخرى ، و ناغورنو كاراباخ هي مرتفعات في أذربيجان يقطنها أرمن ويعود هذا النزاع إلى العهد القيصري ، ومنح الحكم الذاتي أبان الحكم السوفيتي ، وعاد النزاع إلى الواجهة منذ عهد آخر رئيس للاتحاد السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" عندما سعى قادة الإقليم في عام 1988م إلى ضم الإقليم إلى أرمينيا ليتحول ذلك إلى حرب كاملة خلّفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى واللاجئين في كلا الجانبين ، وفي مطلع عام 1992م أعلن قادة الإقليم الانفصال عن أذربيجان بل توغلت داخلها واحتلت 20% من إجمالي أراضيها ، مدعومةً في ذلك من روسيا وإيران ، وفي عام 1994م قبِل الطرفان وقف إطلاق النار بوساطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وكانت تركيا تدعم الطرف الأذري التي يزيد من تدخلها حساسية اتجاه الأرمن التي تتهم تركيا بارتكاب مذابح ضدها لحوالي مليون ونصف المليون مواطن خلال الحرب العالمية الأولى ، في حين تقف روسيا في صف الأرمن - احد الوسطاء الدوليين- لدرجة إقامة قاعدة عسكرية في العاصمة "بريفان" ، أما إيران فكانت تدعم أرمينيا بعدما فقدت أذربيجان ، حيث تعتبر أرمينيا بالنسبة إلى إيران منفذاً حيوياً اتجاه القوقاز وأوروبا ، أما الاتحاد الأوروبي فيسعى إلى الحل السلمي للمشكلة أو على الأقل الاستمرار في تجمدها لضمان الأمن والاستقرار على هوامش أوروبا وضمان وصول النفط والغاز من منطقة بحر قزوين ، وتجب الإشارة إلى انه لم يتم إلى حل نهائي لهذه المشكلة بما فيها حلول الوسط المتمثلة بمبادلة الأراضي.[1]

من خلال ذلك ونتيجةً للموقع الجيوسياسي لأذربيجان فقد كانت ولا تزال من أهم أشكال الصراع سواءً على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، مقارنة بباقي دول المنطقة

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع عاطف معتمد عبد الحميد:ما بعد الشيوعية الدين والثروة والقومية في زمن التحولات ، مرجع سابق ذكره ، ص 139-145.

التي استطاع الأطراف ذات العلاقة إيجاد أرضية مشتركة للتعاون والاستثمار ، وبالتالي فأن مشكلة ناغورنو كاراباخ تظل عائقاً حقيقياً على فرص التعاون والاستقرار والتعاون في المنطقة ككل.

ليست الصورة عن أذربيجان معتمة، بل استطاعت أذربيجان أن تنفتح على العالم الخارجي وجذب الاستثمار وإيجاد حد أدنى من المشاركة والتعاون في مجال الأمن والطاقة ، وبالتالي التخفيف من الوطأة الروسية عليها، ففي المجال العسكري مثلاً تعد أذربيجان ثاني أكبر قوة بحرية بعد روسيا في منطقة بحر قزوين ، وقد أصدمت عدة مرات مع القوات الإيرانية ، والتعاون الأذري الأمريكي ، ففي أبريل 2005م أثناء زيارة قام بها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "دونالد رامسفيلد" بعد دعوة مستشار رئيس جمهورية أذربيجان للشئون الخارجية في 18 يناير 1999م إلى توسيع نطاق التعاون الأمني مع الغرب وإقامة قاعدة عسكرية لأمريكا وتركيا أو لحلف الناتو ، وقد كان لتركيا دور في مراقبة وقف إطلاق النار في إقليم ناغورنو كاراباخ ضمن قوات حلف الناتو.[1]

لقد بدأت الدول المستقلة في آسيا الوسطى وبحر قزوين على وجه الخصوص في تحقيق هويتها لتحقيق حد مرضٍ من الأمن في بيئة ما بعد الحرب الباردة ، التي واجهتها وهي خالية من مقومات الخبرة السياسية ، بالإضافة إلى الوهن الأمني ، والتخوف من إعادة الهيمنة الروسية وتكرار الماضي ، بدأت تعيش تحت وطأة ضغوط متقابلة ، فهي تصبو إلى الابتعاد عن الهيمنة الروسية من جهة ، وتشعر بالعجز عن النهوض ذاتياً بالمسئوليات الأمنية المتزايدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيداً عن النموذج الاشتراكي الموجه " ، حيث كان أغلبها تعتمد على الزراعة إلى نموذج السوق المفتوح.[2]

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون: دول قزوين وفرص التكامل الإقليمي ، مرجع سابق ذكره ، و فوزي درويش : التنافس حول بحر قزوين ، مجلة السياسة الدولية ، عدد143، يناير2001 ، ص 258.

(2) عبد الجليل زيد المرهون : دول قزوين وفرص التكامل الإقليمي ،مرجع سابق ذكره .

بالرغم من التقلبات التي شهدتها المنطقة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، فقد أدركت تلك الدول حجم الأهمية التي تحظى بها لدى الأطراف الإقليميين والدوليين، وبالتالي إلى التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف وبنسب متفاوتة ، حسب الموقع الجيوسياسي والاقتصادي لكل دولة على حدة من جهة وإستراتيجية الأطراف الدوليين التي تغيرت لأكثر من مرة بعد الحرب الباردة من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال وكما ذُكِر سابقاً فان روسيا إعادة صياغة إستراتيجيتها اتجاه منطقة بحر قزوين واسيا الوسطى بعد فشلها في الاندماج مع الغرب أو بالأحرى بعد اعتراض الغرب للدور الروسي الجديد ، وبالتالي العودة لإعادة ثقلها في السنوات الأخيرة اتجاه حدودها الجنوبية التي تعرضت للتغلغل الغربي ، والرافضة للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة اتجاه روسيا وشرق آسيا - كما سيأتي ذكره لاحقاً - فيما يسمى بالإستراتيجية الأمريكية اتجاه آسيا حتى سمي هذا القرن بالقرن الآسيوي نظراً للتحولات التي شهدتها آسيا عموماً.

الفصل الثالث

التنافس الدولي وأثره على منطقة بحر قزوين

المبحث الأول : الولايات لمتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني : الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث : الصين.

المبحث الرابع : استشراف المستقبل لمنطقة بحر قزوين.

الفصل الثالث

التنافس الدولي وأثره على منطقة بحر قزوين

تعتبر منطقة بحر قزوين من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة ، حيث لم تحظ باهتمام الأطراف الإقليمية فقط ، وإنما حظيت باهتمام الأطراف الدولية أيضاً ، وقد شهدت المنطقة دخول أطراف دولية ساحة المنافسة في منطقة بحر قزوين ، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد موضع قدم لها مستفيدة في ذلك بنصرها في الحرب الباردة واعتلائها هرم القطبية الأحادية في النظام الدولي ، كما شهدت نفس الفترة عودة الصين كدولة كبرى خاصةً في آسيا ، بالإضافة اكتمال الوحدة الأوروبية ما وضع المنطقة في محط أنظار الأطراف الدولية لدوافع جيواستراتيجية أو أمنية أو اقتصادية ، وبالتالي يمكن التنبؤ بمستقبل المنطقة في المستقبل المنظور من حيث التنافس والصراع أو التنمية والتعاون ، لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول : الولايات لمتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني : الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث : الصين.

المبحث الرابع : استشراف المستقبل لمنطقة بحر قزوين.

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية*

United State American

اعتلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة قمة هرم النظام الدولي ، ما فتح باب الجدل حول مدى إمكانية الاستمرار في إستراتيجية الاحتواء القائمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من عدمه ، حيث تمثل الجدل الأكاديمي عن جدوى الاستمرار في الاستراتيجيات المتعاقبة المبنية على مبدأ الاحتواء إبان الحرب الباردة (إستراتيجية الحصر - إستراتيجية الانتقام الشامل- إستراتيجية الحرب المحدودة - إستراتيجية الرد المرن - إستراتيجية القوة المضادة المقيدة وما بعدها)[1] سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، حيث ظهرت العديد من الدراسات حول الدور الذي يجب على الولايات المتحدة القيام به للسيطرة على العالم ، فهناك من يعتبرها فرصة لا يمكن تفويتها للهيمنة "الخيّرة" على العالم ، فقد أهدرت فرصتان كانت الأولى بعد عام 1919م ، والثانية بعد عام 1945م وقد زاحمها في الهيمنة الاتحاد السوفيتي السابق ، وتمثل الرأي الآخر الذي يرى بأن أمريكا ليست شرطياً على العالم وبالتالي عليها أن تهتم بالسياسة الداخلية تقابلها سياسة خارجية مبنية على مبدأ المشاركة وتفعيل دور المؤسسات الدولية ، ودون الإسهاب في الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وسيتم تناولها في ظل الفترات الرئاسية بعد الحرب الباردة.

---

* تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية 9.628.382 كم^2 ، وهي رابع أكبر بلد بعد روسيا وكندا والصين ، وبلغ عدد السكان طبقاً للبنك الدولي في عام 2010م 309.349.689 مليون نسمة .

(1) لمزيد من التفاصيل حول الاستراتيجيات المتعاقبة انظر كاظم هاشم نعمة : الوجيز في الإستراتيجية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، الطبعة الثانية ،2000 ، ص 291 -305.

أولاً : الإستراتيجية والسياسة الخارجية لأمريكا بعد الحرب الباردة.

يمكن القول أنه ما من دولة عبر التاريخ امتلكت قوة أعظم مما تملكه الولايات المتحدة حالياً وقلة من الدول أو الإمبراطوريات حظيت بميزات على البلدان المعاصرة لها كالتي تتمتع بها الولايات المتحدة ، التي تنفق ما يقرب من 500 مليار دولار سنوياً على الدفاع ، أي أكثر مما تنفقه الصين وروسيا والهند واليابان وكل أوروبا مجتمعة ، وأن الميزة النوعية للقوة العسكرية الأمريكية بلغت حداً لا تستطيع معه أي دولة أن تُقارن في قدرتها على التنقل والدقة وتحقيق الإصابة القاتلة ، ولا توجد قوة مقابلة توازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

استمر الجدل عندما تولى الديمقراطي"بيل كلينتون" رئاسة الولايات المتحدة في عام 1993م والتي تعتبر إدارته الوريثة الحقيقية لنظام الحرب الباردة ، ومنذ بدء حملته الانتخابية انتقد إدارة "بوش الأب" وفشل الأخير في إيجاد مبدأ مقنع للسياسة الخارجية يحل محل الاحتواء ، وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية "وارين كريستوفر" في يناير 1993م ، أن الإدارة الجديدة ورثت مهمة صياغة إستراتيجية لقيادة العالم بعد الحرب الباردة ، وقال مستشار الأمن القومي "انتوني ليك" : (لا نستطيع تلخيص السياسة الخارجية الأمريكية في مصطلح واحد لتعبر عن حالة ما بعد الحرب الباردة ، في إشارة إلى إستراتيجية الاحتواء).[2]

لذلك اعتمدت السياسة الخارجية لا على إستراتيجية محددة أي باعتبارها معيار فكري يعمل على تأسيس قائمة من المبادئ الأولية لها وتقدم تفسيراً لطبيعة النظام الدولي ومكان الولايات المتحدة فيه والدور الذي تلعبه ، وإنما اعتمدت على مصطلح "المبدأ" كمحور للسياسة الخارجية كمبدأ كارتر ومبدأ ريجان....[3]

---

(1) ريتشارد ن.هاس : الفرصة.لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، ترجمة أسعد كامل الياس ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى 2007 ، ص24.

(2) عاطف الغمرى:أمريكا في عالم يتغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص51.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 51.

وقد تمثلت رؤية "كلينتون" للسياسة الخارجية لتأسيس إستراتيجية بديلة عن الاحتواء على ثلاثة أعمدة لبناء مبدأ جديد هي : التأكيد على الأمن الاقتصادي لأمريكا والمحافظة على القوة العسكرية ودفع عملية نشر الديمقراطية واقتصاد السوق والتأكيد على التعددية والأمن الجماعي الذي يوفر للولايات المتحدة الوسائل التي تسمح لها بأن تستمر في القيام بدور دولي.[1]

تعرضت سياسة "كلينتون" للانتقاد الشديد وأنها فشلت في صياغة إستراتيجية جديدة بعد الحرب الباردة تتوائم مع مكانة الولايات المتحدة وقد فوتت فرصة تاريخية لقيادة العالم في بيئة لا تشهد معارضة دولية نشطة لممارستها دور قيادي ، وأنها فشلت في التعامل مع قضايا مهمة كتوسيع الناتو والعلاقة مع روسيا والصين وآسيا عموماً والشرق الأوسط خاصة العراق عندما فشلت بمنع انهيار اللجنة الخاصة للأمم المتحدة Unscom ، وإدارة الاقتصاد العالمي ومؤسساته وبالتالي فأن تلك السياسة لم تخلّف إلا فراغاً استراتيجياً ، ويقول "ريتشارد ن هاس" رئيس لجنة الشئون الخارجية ".... لسوء الحظ أن الخمس عشرة سنة الأولى في حقبة ما بعد الحرب الباردة لا توفر ذلك القدر من الأسباب للتفاؤل في هذا المجال ، وإذا لم تحدث تغييرات هامة في السياسة الخارجية ، سيكون شبه مؤكد أننا سنرى عودة عالم يكون تعريفه بسياسة توازن القِوى...." بمعنى أن هناك العديد من الأطراف لقيادة العالم بدلاً من أمريكا وحدها[2].

وبالمقابل فهناك من يرى بأن السياسة الخارجية "لكلينتون" تقترب من المعجزة التي تنطلق من طبيعة البيئة الدولية آنذاك ، وطبيعة البيئة الداخلية في الولايات المتحدة وخاصة تلك المتعلقة بسيطرة الجمهوريين على الكونجرس وعدم اكتراث

---

(1) عاطف الغمرى:أمريكا في عالم يتغير ، مرجع سابق ذكره ، ص 57-58.
(2) ريتشارد ن.هاس:الفرصة.لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، مرجع سابق ذكره ، ص27.

الرأي العام بالسياسة الخارجية والمصالح الضيقة للوبي والشركات الكبرى ، وبالتالي فقد حققت السياسة الخارجية في عهد "كلينتون" عدة أهداف تمثلت في :[1]

1- أن تكبح المنافسة الأمنية وأن تُخفض أخطار حرب كبيرة في أوروبا والشرق الأوسط.

2- العمل على خفض تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- استطاعت أن تدعم اقتصاد عالمي أكثر انفتاحاً.

4- تبني نظاماً عالمياً يتفق مع القيم الأمريكية الأساسية بتشجيع نمو الديمقراطية.

عند تولي "جورج بوش الابن" الرئاسة في يناير 2001م والذي ركز منذ حملته الانتخابية بتفادي التورط في السياسات التي كان يتبعها "كلينتون" وقد وصف أحد كبار المسئولين لإدارة "بوش" ذلك بالطلاق مع كل ما سار عليه "كلينتون".[2]

إلا أن البيت الأبيض أعلن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي والتي اعتبرت أول خطوة منذ انتهاء الحرب الباردة كبديل عن إستراتيجية الاحتواء والتي جائت كرد فعل على أحداث سبتمبر 2001م ، وقد تضمنت عدة نقاط جوهرية أبرزها:[3]

1- إعطاء الأولية للحرب على الدبلوماسية.

2- الضربة العسكرية الإستباقية ضد عدو محتمل وأن الهجوم أفضل من الدفاع.

3- عدم السماح بقيام أي قوة منافسة إقليمياً أو دولياً.

4- التركيز على استخدام المعونة الخارجية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكسب معركة القيم والأفكار كأدوات للسياسة الخارجية.

5- تهميش مبدأ ارتباط أمريكا بحلفائها وأن أمريكا تحتاج الاحتفاظ بحرية التصرف باستقلالية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول الرأي المؤيد والرأي المعارض راجع السيد أمين شلبي :سياسة إدارة كلينتون الخارجية : انجاز أم فراغ استراتيجي؟، مجلة السياسة الدولية ، عدد 144، أبريل 2001 ، ص 65-70.

(2) عاطف الغمرى : أمريكا في عالم يتغير ، مرجع سابق ذكره ، ص61.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص67.

6- من ليس معنا فهو ضدنا.

7- الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرباً ضد إرهاب عالمي.

8- الاستخدام الجرئ للقوة سيشجع الأصدقاء المحتملين للانضمام لأمريكا.

يرى البعض أن هذه الإستراتيجية لا تختلف عن المألوف من الاستراتيجيات السابقة من حيث المظهر ، فقد طبقت أمريكا الأحادية والاستباق في الكثير من المناسبات ، أما الاختلاف بين هذه الإستراتيجية وغيرها فكان توسيعها للمفاهيم التقليدية للاستباق ، حيث أخطأت الإدارة الأمريكية آنذاك في تفسيره أو تبريره.[1]

يمكن القول أن سياسة "جورج بوش الابن" فشلت فشلاً كبيراً في تعاملها مع القضايا الدولية ، وقد تأثرت مصداقية الولايات المتحدة وصورتها في العالم ،خاصةً بعد حرب أفغانستان وغزو العراق المكلفتين ، ليس في الخارج فقط بل من الداخل ومن أكثر مناصرين المحافظين الجدد ، أبرزهم "فرانسيس فوكوياما" الذي لم ير أي مبرر لغزو العراق وعدم اكتراثها بحلفائها والمؤسسات الدولية وخاصة مجلس الأمن،حيث اتخذ قرار الغزو قبل عودة دخول المفتشين عن الأسلحة التابعين للأمم المتحدة .[2]

تأثرت الولايات المتحدة اقتصادياً ، حيث بدأ يمر بإحدى دورات الضعف والتباطؤ ، إذ تعرض لموجة من الانهيارات والإفلاسات المالية والمحاسبية طوال النصف الأول من عام 2002م ، مقارنةً بحالة الرخاء والرفاهية طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من عام 2002م إلى نحو 0,7% ، وارتفاع معدلات العجز التجاري قُدر ب44.2 مليار دولار ، وارتفعت قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة في عام 2002م لتصل إلى

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي2002 راجع فرانسيس فوكوياما : أمريكا على مفترق الطرق (ما بعد المحافظين الجدد) ، ترجمة محمد محمود التوبة ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 114-116.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 18-19.

199 مليار دولار ، لعل ذلك يعود لإرتفاع قيمة الإنفاق العسكري بصورة غير مسبوقة التي بلغت في موازنة عام 2003- 2004م نحو 421 مليار دولار أي بما يعادل 19% من إجمالي الموازنة ، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة لمستويات قياسية وصلت إلى 6% خلال شهر 12 لسنة 2002م و5.8% خلال فبراير 2003م .[1]

ظهر تأثير سياسات "بوش الابن" جلياً من خلال تقرير المجلس القومي للمخابرات الأمريكية عام 2008م بأن سيطرة أمريكا ستتقلص كثيراً عما كانت عليه ، وأن القوة العسكرية ستقل في عالم المستقبل نظراً لصعود قوى أخرى وخاصةً في آسيا ، ولن تستطيع الولايات المتحدة بمفردها التصدي للمشاكل الدولية ، بل تحتاج في ذلك إلى تعاون دولي.[2]

تولّى "باراك أوباما" رئاسة الولايات المتحدة في يناير 2009م في ظل تغيرات داخلية ودولية هامة ، فمن حربين لم تحسم نتائجهما وتكاليفهما إلى أزمة اقتصادية خانقة ، بالإضافة إلى صعود قِوى إقليمية ودولية خاصة في أوراسيا ، وسط تلك التغيرات التي أثارت انتباه صُنّاع القرار في الولايات المتحدة والحديث عن صياغة إستراتيجية جديدة توائم الوضع الدولي الراهن خاصةً تلك المتعلقة بطبيعة النظام الدولي ومكانة الولايات المتحدة فيه ، وفي هذا المجال فقد كان هناك شبه اتفاق بين أوساط المتخصصين حول تراجع مكانة الولايات المتحدة ، غير أنها تباينت في درجته ، فقد أشار "باول كيندي" Paul Kennedy إلى تراجع مكانة الولايات المتحدة ويجب عليها الانسحاب من بعض المناطق بالخارج وخفض الإنفاق على الأمن القومي وإشراك الآخرين في أعباء قيادة العالم ويجب عليها أن تتكيّف مع هذه

---

(1) خليل العناني :الاقتصاد الأمريكي:حسابات التكلفة والعائد، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152، أبريل 2003 ، ص108-109.

(2) عاطف الغمرى : أمريكا في عالم يتغير ، مرجع سابق ذكره ، ص82.

الحقيقة ، وأن الولايات المتحدة سوف تتحول إلى قوة كبرى عادية ، أي الاعتراف بالتحول الذي تشهده بنية النظام الدولي من الأحادية القطبية منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الأزمة المالية عام 2008م .[1]

ويشير خبير العلاقات الدولية "جوزيف .ناي" بأن الولايات المتحدة تشهد تراجعاً من حيث القوة مقارنةً بالعقدين السابقين ، وبالمقابل فلازالت تملك نحو 30% من الناتج العالمي ، بالإضافة إلى تفوقها في مجال الأسواق المالية وقوة الدولار، وتحكمها في القطاعات والمؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).[2]

ويضيف بمحاضرة ألقاها بجامعة أكسفورد بأن الولايات المتحدة تشهد تراجعاً في مكانتها ، ويقابل ذلك عودة صعود دول آسيا على مسرح العلاقات الدولية أبرزها الصين ، وأن هناك نوعان من تغير القوة هما:

1- انتقال القوة من الغرب إلى الشرق .

2- انتشار القوة على عدة فاعلين دول وغير دول (المنظمات فوق الحكومية) ، وبالتالي يجب على الولايات المتحدة أن تُصِيغ إستراتيجية يكون فيها للقوة الناعمة دور هام ، بالإضافة إلى القوة الصلبة واستخدام ما اصطلح على تسميته ب"القوة الذكية" أي مزيج من القوة الخشنة والقوة الناعمة ، والاستفادة من نظامها السياسي الذي يساعد على زيادة عدد الأحلاف ، والتي يصعب على القوى الأخرى بتأسيسها.[3]

أن النظام الدولي الراهن يتجه من الأحادية إلى النظام الدولي التعددي التوافقي ،

---

(1) أحمد ثابت:مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي..دورة القوة والتوازن الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 171 ، يناير 2008 ، ص12.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 13.

(3) جوزيف ناي : محاضرة ألقاها بجامعة أكسفورد على الرابط التالي :

http://www.youtube.com/watch?v=AUNW9tFD7cc.

الذي يتسم بتوافق القوى الكبرى ويُتيح للدول والمؤسسات الدولية التوافق على تحديد عدد من القواعد والأسس الضرورية لتحديد العلاقات المشتركة ، والميول إلى التفاوض والمساومة لتحقيق مصالحها بدلاً من المواجهة الفردية التي كانت سائدة.[1]

انعكست البيئة الدولية الجديدة على السياسة الخارجية لإدارة "أوباما" إذ كتب منذ بداية حملته الانتخابية في مجلة الشئون الخارجية "فورين افيرز" عن ضرورة امتلاك الولايات المتحدة لرؤية قيادية جديدة في القرن الواحد والعشرين ، وحدد مصادر التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي والقوى الصاعدة التي يمكن أن تتحدى الولايات المتحدة وظاهرة الاحتباس الحراري ، وأن الولايات المتحدة ليست قادرة بمفردها قيادة العالم في تلك القضايا الدولية ، وعبّرت وزيرة خارجيته "هيلاري كلينتون" عن تلك الرؤية في لقاء صحفي بأن الإدارة الجديدة بدأت بالفعل بمراجعة تلك الأساليب التي تعاملت بها الإدارة السابقة مع القضايا الكبرى خاصةً الملفين النووين الإيراني والكوري .[2]*

ظهرت بوادر السياسة الخارجية الجديدة من خلال عدة مؤشرات أهمها : إحاطة الرئيس بفريق من المساعدين وتناغم مؤسسات صُنع السياسة الخارجية الأمريكية سواء بحملته الانتخابية أو المعينين بعد الانتخابات أبرزهم اختيار منافسته لمنصب وزارة الخارجية وإعادة تعيين وزير الدفاع الأسبق في منصبه وتعيين المتقاعد "جيمس جونز" مستشاراً للأمن القومي [1] ، وكذلك الدعوة لفتح حوار مع إيران

---

* تجب الإشارة إلى أن كل رئيس يخوض الانتخابات ويستلم السلطة يوجه باللائمة على من سبقه خاصةً في مجال السياسة الخارجية.

(1) عبد المنعم المشاط: النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية،مجلة السياسة الدولية، عدد 178، أكتوبر 2009، ص47.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع أحمد علي سالم : السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009 ، ص 138-139.

(1) أحمد علي سالم : السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية ، مرجع سابق ذكره ، ص 140.

وتغير لغة الخطاب من المواجهة إلى الاحتواء" والبدء بإعادة صياغة العلاقات مع العالم الإسلامي والضغط على إسرائيل .[1]

ودون الغوص في السياسة الخارجية والإستراتيجية للولايات المتحدة التي كان لها انعكاسات دولية وإقليمية من أبرز تلك الأقاليم منطقة بحر قزوين.

ثانياً: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة بحر قزوين

تأتي منطقة بحر قزوين ضمن اختصاصات القيادة الوسطى للقوات الأمريكية ضمن خمس مناطق في العالم ، وقد حظيت المنطقة باهتمام الباحثين الأمريكيين والرئاسات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة ، نظراً لموقعها الجيواسترتيجي والفراغ الجيوسياسي الذي خلفه تقهقر هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق التي طالما كانت تحت نفوذه لما يقرب من 70 عاماً ، و ما تحمله من أهمية اقتصادية المتمثلة في مخزونات النفط والغاز وطرق إمدادها اتجاه الأسواق العالمية التي في معظمها تسيطر عليها روسيا الاتحادية ، ما أعاد ذلك النظريات الجيوبوليتكية وإعادة رسم معالمها على غرار نظرية الجغرافي البريطاني "هالفرد ماكيندر" حول السيطرة على "قلب الأرض" واللعبة الدولية الكبرى التي جرت بين بريطانيا والإمبراطورية الروسية ، ف"زبجنيو برجينسكي" مستشار الأمن القومي الأسبق والخبير في شئون الأمن القومي الأمريكي يصف منطقة بحر قزوين وآسيا عموماً "اوراسيا" بالجائزة الجيوبوليتكية الرئيسة أو البيضة الذهبية لأمريكا فلأول مرة تبرز قوة غير أوراسية - أمريكا- منذ خمسمائة عام ، وأوراسيا هي القارة الأكبر في العالم وبالتالي فالقوة التي تحكم أوراسيا سوف تتحكم في اثنتين من أكثر ثلاث مناطق إنتاجاً وتقدماً اقتصادياً في العالم ومن ثم إخضاع إفريقيا تلقائياً ، فحوالي 75% من سكان العالم يعيشون في

---

(1) كيندل سكوت: ديناميات صُنع السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009، ص143.

أوراسيا ، وتنتج حوالي 60% من الناتج القومي الإجمالي في العالم ويوجد بها ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم.[1]

أوراسيا هي لوحة الشطرنج التي يستمر اللعب عليها في النضال من أجل التفوق العالمي مع عدة لاعبين لكل منهم نصيب مختلف من النفوذ ، فإذا ما نجحت أمريكا في ملئ الفراغ في آسيا الوسطى التي تعاني من عدم استقرار سياسي - عقد التسعينيات على وجه الخصوص - فيمكن القول بأن السيادة ستكون لها.[2]

أن من أبرز التحديات المحتملة التي قد تعرقل سيادة الولايات المتحدة على منطقة آسيا الوسطى عموماً ويجب عرقلتها ، هي إذا ما تحقق الائتلاف الكبير بين الصين وروسيا مع إيران أحياناً وهو ائتلاف "هيمني" متحد ليس إيديولوجياً ولكن أعداء عدو مشترك ، آو اختراق المحور التركي - الإيراني في المنطقة .[3]

تسعى الولايات المتحدة من خلال إستراتيجيتها في السيادة والهيمنة على العالم عبر عدة محاور منها التواجد السياسي والدبلوماسي ، والاقتصادي والتجاري ، والأمني والعسكري ، وفق خطط وحسابات تأخذ في عين الاعتبار طبيعة المنطقة والأطراف الفاعلة فيها على المدى القريب والمنظور والبعيد ، حيث أبدت الولايات المتحدة اهتمامها لمنطقة بحر قزوين وكانت من أولى الدول التي حظيت بموضع قدم آخذة في نظر الاعتبار الثقل الروسي ونفوذه فيها ، كما ذكِر في الفصل الثاني ، والصعود الاقتصادي الصيني وإشكالية تأمين موارد الطاقة لها كما سيأتي لاحقاً ، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي:

---

(1) زبجنيو برجينسكي : رقعة الشطرنج الضخمة ، ترجمة محمد عبد السلام حسن ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ميريت ، القاهرة ، ص31-32.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 32-33.

(3) فرانسيس فوكوياما : أمريكا على مفترق الطرق (ما بعد المحافظين الجدد) ، مرجع سابق ذكره ، ص 246 ، وكذلك زبجنيو برجينسكي : رقعة الشطرنج الضخمة ، مرجع سابق ذكره ، ص 51-53.

1- التواجد السياسي والدبلوماسي لأمريكا في منطقة بحر قزوين.

بمجرد استقلال دول بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً سارعت الولايات المتحدة بمد جسور التواصل معها ، تمثلت في إرسال عشرات البعثات لجمع المعلومات وتحديد مصالح الولايات المتحدة فيها ، لعل من أبرزها بعثة "راند" وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام التي أصدرت تقريرها في عام 1992م ، بالإضافة إلى الجانب الرسمي المتمثل في زيارة وزير الخارجية الأسبق "جيمس بيكر" ، حيث اتفقت تلك البعثات وما تمخضت عنه الزيارة على وجود مصالح إستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً.[1]

يأتي ذلك ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة لضمان الهيمنة والسيطرة في بيئة ما بعد الحرب الباردة ، حيث تعمل على تصدير النموذج الليبرالي وحرية التجارة والمساعدات المالية التي بلغت حوالي 150 مليون دولار عن طريق صندوق المشروعات الأمريكي الآسيوي في عام 1994م[2]، وقد أكد مجلس الأمن القومي على ضرورة إتباع تلك السياسات التي تدعم الوجود الأمريكي في المنطقة وتساعد على تقدم المصالح الأمريكية هناك.[3]

2- التواجد الاقتصادي والتجاري الأمريكي في منطقة بحر قزوين.

تُمثل قضية تأمين الطاقة أولوية هامة بالنسبة للسياسة الأمريكية ، وما انفكت تُصِيغ الخطط والاستراتيجيات الخاصة بذلك لكل منطقة ، خاصةً في ظل تزايد الفجوة التي تعيشها الولايات المتحدة بين الإنتاج والاستهلاك ، التي فرضت عليها الاعتماد

---

(1) لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص 109.

(2) اليساندرو فيجُيس : مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152 ، أبريل 2003 ، ص 23، وكذلك إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص228.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص231.

على موارد الطاقة من الخارج ، وفي هذا السياق يصور رئيس لجنة الشئون الخارجية "ريتشارد ن هاس" المشهد الأمريكي ، حيث تنتج الولايات المتحدة قُرابة سبعة ملايين برميل في اليوم ، أي ما يقرب عن 10% من إنتاج النفط في العالم ، ولكنها تستهلك ما نسبته 25% من الإنتاج العالمي ، وهذا ينطبق على الغاز ، وأن النفط والغاز يوجدان غالباً في بلدان لا يمكن وصفها بالمستقرة وهي الشرق الأوسط وفنزويلا ونيجيريا وروسيا ، وأن أي انقطاع ولو ضئيل ستكون عواقبه كبيرة على الاقتصاد الأمريكي.[1]

لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تنويع مصادر الطاقة وفي هذا الإطار أصدر البيت الأبيض في عام 1994م وثيقة بعنوان :

National Security Strategy For Reengagement And Enlargement

التي تقضي بإمكانية استخدام نفط وغاز بحر قزوين ، وهذا ما تشجع شركات الطاقة الأمريكية على زيادة الاستثمار في المنطقة ، كشركة شيفرون Chevron ، وموبيال Mobial ، واكسون Exxon وغيرهم من الشركات العملاقة [2]، وقد أعلن وزير الطاقة الأسبق "بيل ريتشاردسون" (لابد أن نمنع الآخرين الذين لا يشاركوننا قِيمنا من الحصول على مكاسب إستراتيجية في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى).[3] حيث استمرت تلك الشركات في الاستثمار بالمجال الطاقوي بداية من عام 1993م وحتى عام 1998م ليس على المنابع فقط وإنما امتد التنافس إلى خطوط الأنابيب اتجاه الأسواق الأوروبية والأمريكية عندما تقدم الكونغرس الأمريكي في عام 1998م بمشروع قرار سميّ ب"القرار الاستراتيجي لطريق الحرير Silk Road Strategy

---

(1) ريتشارد ن.هاس : الفرصة.لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، مرجع سابق ذكره ، ص 164-166.

(2) إيمان محمود إبراهيم : الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص233.

(3) لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص127.

Act" لتشييد خطوط أنابيب من كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان.[1] واستمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالاستمرار في تلك الإستراتيجية إذ دعا نائب الرئيس الأمريكي الأسبق "ديك تشيني" في عام 2006م في كلمة ألقاها في قمة حلف الناتو إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا وأنه ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات النفط والغاز ، أو بواسطة احتكار نقلهما .[2]

3- التواجد الأمني والعسكري الأمريكي في منطقة بحر قزوين.

من المعلوم بأن الإستراتيجية الأمريكية بحماية المصالح الحيوية أينما وُجِدت والمحافظة عليها ، ويأتي السعي الأمريكي للتواجد العسكري في المنطقة في بادئ الأمر كان التخوف من انتشار الأسلحة النووية وخاصة تلك الموجودة بكازاخستان ، ووقوعها في أيدي الدول "المارقة" أو الجماعات المتطرفة ومنع نقل التكنولوجيا النووية إليهما ، إذ قامت الولايات المتحدة في هذا الصدد إلى جذب العلماء العاملين في هذا المجال ، وقد تمخض الضغط الأمريكي على توقيع بروتوكولاً مع الرئيس الكازاخي الأسبق "نازار باييف" في مايو 1992، وتوقيع اتفاقية ستارت 1، واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ، ونقل الصواريخ ذات الرؤوس النووية إلى روسيا الاتحادية بعد الاتفاق معها ، وبالمقابل دخلت كازاخستان في مشروع "الشراكة من اجل السلام"، [3] والحصول على بعض المعدات العسكرية الأمريكية للقيام بدوريات بحرية في بحر قزوين .[4]

---

(1) إيمان محمود إبراهيم :الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ،مرجع سابق ذكره ، ص237.

(2) نورهان الشيخ:العلاقات الروسية - الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، عدد 170، أكتوبر 2007 ، ص53.

(3) حبيب الله أبو الحسن الشيرازي : الصراع الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى ، مختارات إيرانية ، العدد الثاني ، سبتمبر 2000 ، ص41.

(4) لطفي السيد الشيخ : الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص111.

قام وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "دونالد رامسفيلد" بزيارة لأذربيجان تهدف إلى التعاون العسكري معها ، والإعلان عن نشر قوات أمريكية في جورجيا في فبراير 2001م لحسم المهام الإستراتيجية والجغرافية في المنطقة وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.[1]

لقد أتاحت أحداث سبتمبر 2001 الفرصة للولايات المتحدة لزيادة التعاون والتغلغل في المنطقة وخاصةً بعد غزوها لأفغانستان والتعاون الذي حصلت عليه من دول المنطقة في مجال ما تسميه "مكافحة الإرهاب".

بدأ التحرك العسكري الأمريكي في 28 فبراير 2002 بوصول أول مجموعة عسكرية أمريكية إلى جورجيا بقاعدة "قارزياني" ، وتعتبر هذه القاعدة الثالثة بعد قاعدتي أوزبكستان وقرقيزستان ، ثم القاعدة الرابعة في كازاخستان .[2]

يشار إلى أن القيادة المركزية الأمريكية هي المسئولة عن كل الأنشطة والتخطيط والعمليات العسكرية في آسيا الوسطى منذ عام 1999م وقد كانت الإستراتيجية المتعلقة بالمنطقة هي التركيز على التبادل العسكري وبرامج التدريب ، غير أن اللافت بعد سبتمبر 2001 هو اختلاف التواجد أو التعاون العسكري الأمريكي من حيث درجته ونوعيته وسرعة الاستجابة من دول المنطقة ، وبهذا استطاعت الولايات المتحدة تشكيل مثلثاً حيوياً للسيطرة على المنطقة مع كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقرقيزستان ، التي كانت لها دور فعّال في دعمها لحرب أفغانستان ، أما تركمنستان فلم يكن لأمريكا دوافع لإقامة قاعدة عسكرية فيها باستثناء الحق في الهبوط وذلك لسببين : التخوف من الغضب الروسي التي تركت قاعدة عسكرية جوية كبيرة لها أثناء غزوها لأفغانستان ، وكذلك عدم وجود مبرر عملياتي لها نظراً لوجود قاعدة جوية حدودية بأوزبكستان. [3]

---

(1) إيمان محمود إبراهيم :الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، مرجع سابق ذكره ، ص239.

(2) عبير ياسين : الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152 ، أبريل 2003 ، ص231.

(3) عبير ياسين : الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى ، مرجع سابق ذكره ، ص 232-233.

من خلال ذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة استطاعت بعد الحرب الباردة أن تضع قدمها في منطقة شديدة الحساسية من خلال عدة استراتيجيات تواكب تطور بنية النظام الإقليمي ودور الأطراف الفاعلة فيه ، والنظام الدولي عبر مراحله المختلفة (الأحادية القطبية – التوافقية التعددية) حيث استطاعت أن تتحكم في بعض خيوط اللعبة في المنطقة على غرار الأطراف الإقليميين تتراوح بين التعاون في بعض القضايا مع كل طرف على حدة والتنافس في البعض الآخر ، ولكن السؤال الذي يثور في هذا الصدد ماهية الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة تحقيقها في المنطقة؟

هناك الكثير من الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة تحقيقها يمكن إبراز أهمها[1]:

1- منع أي تحالف اوراسي يمكن أن ينافس أو يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

2- العمل على تحجيم الدور الروسي في المنطقة ، حيث تعتبر لاعباً او طرفاً جيواستراتيجي مهم ، بالرغم من حالتها الضعيفة بعد الحرب الباردة ، إلا أنها لا تخفي أهدافها اتجاه المنطقة ، وفي حال عودتها ستؤثر بقوة على جيرانها ، وبالتالي على المصالح الأمريكية.

3- ضمان مصادر النفط والغاز وكذلك فيما يتعلق بخطوط الأنابيب اتجاه الأسواق العالمية.

4- منع توغل الإسلام السياسي "الراديكالي" المناهض للغرب كالنموذج الأفغاني ، عن طريق دعم حكومات مستقرة ومعتدلة وفق المنظور الأمريكي.

تُدرك الولايات المتحدة مدى أهمية المنطقة بالنسبة لها ، سواء على المستوى الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني والعسكري ، كما تدرك مدى أهمية المنطقة بالنسبة إلى الأطراف الإقليميين كروسيا وإيران والصين وتركيا ، فمن خلال متابعة الإستراتيجية الأمريكية منذ الحرب الباردة يمكن وصفها بأنها كانت مزيجاً من التنافس والصراع والإقصاء من جهة والتعاون من جهة أخرى وفق مصلحة الولايات

---

(1) زبجنيو برجينسكي : رقعة الشطرنج الضخمة ، مرجع سابق ذكره ، ص49-55.

المتحدة مع غيرها من الأطراف الإقليمية كل على حدة ، وقد استفادت الولايات المتحدة من التغيرات الجيواستراتيجية واستخدام موقعها الفريد في المجتمع الدولي ، خاصة في الخمسة عشرة سنة الأولى من نهاية الحرب الباردة ، كما أن العالم يشهد حالياً عودة نهوض الدول الإقليمية وخاصةً روسيا والصين والتي بدأتا تُصيغ رؤى واستراتيجيات لحماية مصالحها ، ما توجب على جميع الأطراف على إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون أو تقاسم النفوذ لكل طرف على حدة ، أي بمعنى أن الولايات المتحدة تلعب دوراً تنافسياً في المجال الجيواسترتيجي ، ودوراً تحجيمياً في المجال الخاص بروسيا وإيران.

المبحث الثاني

الاتـحـاد الأوروبي*

EUROPEAN UNION

تعتبر أوروبا من أكثر المناطق تغيراً بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وكانت تلك التغيرات على مختلف الجوانب الجيوسياسية والجيواقتصادية والاجتماعية ، فقد كانت شاهدة على تراجع الاتحاد السوفيتي لحوالي 1000 كم ، استتبعه تطور هام في بيئة أوروبا ذاتها ، ووضع الخطط والاستراتيجيات لاحتواء الفراغ الأمني في وسط وشرق أوروبا والبلقان ، حيث بدأت تحولات أوروبا بعد هدم جدار برلين ، وإعلان الوحدة الألمانية عام 1990م ، بالإضافة إلى ذلك بدأت دول المجموعة الأوروبية ببناء مؤسساتها ، والتوسع نحو الشرق لدوافع إستراتيجية وأمنية ، تتمثل بمنع عودة الشيوعية ، وعدم تهديد غرب أوروبا خاصة في ظل الاوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المستقرة في وسط وشرق أوروبا ، والمخاوف من امتدادها إليها ، وقد أثبتت حرب البلقان الأولى صحة ذلك.

لا يمكن إغفال الدوافع الاقتصادية بعد ضم واحتواء دول وسط وشرق أوروبا ، التي تعتبر حلقة وصل هامة لنقل الطاقة من دول آسيا الوسطى ، سواء من روسيا أو من حوض قزوين الذي تأثر بدوره من تغيرات ما بعد الحرب الباردة ، ما فرض على الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تجاري التطورات الدراماتيكية التي حدث في منطقة بحر قزوين.

---

* يضم الاتحاد الأوروبي 27 دولة ، بلغ تعداد السكان في يناير 2010م 501.1 مليون نسمة بزيادة قدرها 1.4 مليون نسمة عن عام 2009م ،ومن المتوقع أن يصل إلى 521 مليون نسمة في عام 2035م ، لمزيد من التفاصيل حول ديموغرافية الاتحاد الأوروبي راجع : اليساندرو فيجس : تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182 ، أكتوبر 2010، ص86 – 87.

ولمّا كان موضوع الدراسة يتمحور حول إستراتيجية الاتحاد الأوروبي كطرف دولي في منطقة بحر قزوين ، كان لزاماً من تتبع التغيرات التي طرأت عليه سواء على المستوى المؤسساتي والديناميكية الداخلية ، أو على المستوى الإقليمي والدولي ، والتي مكنته من لعب دور هام في منطقة بحر قزوين .

أولاً: تحولات أوروبا بعد الحرب الباردة.

مثّل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق انطلاقة جديدة لأوروبا ، فما لبث أن بدأت المشاورات حول مستقبل أوروبا الغربية مع جيرانها في وسط وشرق أوروبا ، التي تمخضت بالتوسع شرقاً بالمناطق التي كانت تحت هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث تمثلت أولى الخطوات بإقرار معاهدة "ماسترخت" ودخولها حيز التنفيذ في السابع من فبراير عام 1992م أي بعد أقل من عام من انهيار الاتحاد السوفيتي ، وبدأ الاسم الفعلي للتكتل الأوروبي هو "الاتحاد الأوروبي" بدلاً من الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة المكونة من اثنتا عشرة دولة .[1]*

أمام التغيرات الحثيثة التي يشهدها تطور الاتحاد الأوروبي كان لزاماً أن يستتبع ذلك تطور البنية المؤسسية له ، إذ تم التوقيع على اتفاقية "أمستردام" في يونيو 1997م ، كتطوير لمعاهدة ماسترخت ، ثم قمة لوكسمبورج في ديسمبر 1997م التي أقرت توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق.[2]

في عام 2004م انضمت عشر دول هي "جمهورية التشيك - مالطا- قبرص - سلوفاكيا - هنغاريا - ليتوانيا - سلوفينيا - استونيا - بولندا ، ثم بلغاريا ورومانيا في عام 2007م ، ليصبح مجموع دول الاتحاد الأوروبي سبعة وعشرون دولة .[3]

---

* دول السوق الأوروبية المشتركة هي : المانيا – فرنسا –بريطانيا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورج – ايرلندا – اسبانيا – الدنمارك –البرتغال – اليونان.

(1) وجدي الطاهر رمضان التائب : العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي 1992-2008 الآفاق والصعوبات (رسالة ماجستير) ، طرابلس ،أكاديمية الدراسات العليا ، فصل الربيع 2009م ، ص9.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص 29-30.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 30.

يسعى الاتحاد الأوروبي فضلاً عن التوسع شرقاً سياسياً إلى التكامل الاقتصادي والذي بدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ابتداءً من مشروع " مارشال" في عام 1948م ، وجماعة الفحم والفولاذ عام 1951 [1] ، ثم معاهدة روما 1957م.[2]

إن الخطوات الحثيثة للتطور الاقتصادي والتوسع الجيوسياسي ازدادت تسارعاً بعد الحرب الباردة ، فمعاهدة ماسترخت نصت في شقها الاقتصادي على البدء في التكامل الاقتصادي والنقدي عبر سلسلة من الإجراءات ، أبرزها تجميد العمل بسلة العملات المحددة بقيمة "الايكو" في عام 1993م ، وإنشاء معهد نقدي أوروبي بحلول يناير 1994م ، كخطوة لإنشاء بنك مركزي أوروبي بحلول عام 1998م ، حيث بدأ التداول الرسمي بالعملة الجديدة "اليورو" منذ عام 1993م ، كخطوة أولى وإلغاء العملات المحلية في عام 2002م كخطوة نهائية ، من قبل إحدى عشرة دولة ، وهي الدول التي طبقت الشروط المطلوبة آنذاك.[3]

أما الدول المرشحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي ، فقد وُضِع لها تشريعات جديدة من قبل البنك المركزي.[4]

على غرار التطورات الجيوسياسية والاقتصادية ، ظهرت الحاجة الملحة للتنسيق الأمني والعسكري ، سواء عن طريق الاتفاقيات كاتفاقية ماسترخت ، أو عن طريق اللقاءات الثنائية والمبادرات الفردية ، كدعوة رئيس وزراء فرنسا الأسبق "آلن جوبيه" في عام 1996م لإنشاء جيش أوروبي من قوات بريطانية وفرنسية وألمانية لتحويل اتحاد غرب أوروبا إلى جناح عسكري للاتحاد الأوروبي في عام 1997م ، ثم

---

(1) جون هدسون ، مارك هرندر : العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1987 ،ص 583.

(2) محمد دويدار : الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، الإسكندرية ، منشاة المعارف ،1981، ص 182.

(3) وجدي الطاهر رمضان التائب : العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي 1992-2008 الآفاق والصعوبات (رسالة ماجستير) مرجع سابق ذكره ، ص 65.

(4) عماد جاد : الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2001 ، ص25.

وأسبانية وايطالية تعمل تحت إمرة غرب أوروبا والاتحاد الأوروبي ، ودعوة ألمانيا في عام 1999م في قمة هلسنكي بفنلندا التي قررت إنشاء مكتب خاص لرسم السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والدفاعية، ولم تصل تلك المبادرة والخطط إلى استقلال السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوربي ، لعدة أسباب أهمها الثقل الأمريكي وحسم الجدل حول استمرارية حلف شمال الأطلسي "الناتو" ليصبح هو الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي [1] ، وذلك بعد التغيرات التي حصلت على هيكلية وإستراتيجية حلف الناتو بعد الحرب الباردة في قمة روما عام 1991م وتبني المفهوم الاستراتيجي الجديد له ، ثم قمة مدريد 1997م بإقرار عملية التوسع .[2] ومؤتمر واشنطن عام 1999م الذي أقر مبادرة "قابليات الدفاع"[3]

لقد جاءت تلك التغيرات من عدة عوامل داخل الاتحاد الأوروبي المتمثلة في الرغبة الألمانية لتأمين حدودها الشرقية بعد الوحدة وما ترتب عليها تغيرات جيواستراتيجية هامة بالنسبة لها ، حيث أصبحت أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي ، وديموغرافياً إذ أصبحت بقوة سكانية تجاوزت 80 مليون نسمة حسب تقديرات البنك الدولي في عام 1992م ، ومحاطة بمجموعة من الدول الصغيرة والصديقة ، والتي تعطيها عمقاً استراتيجياً ومرونة ومناورة دولية ، بالإضافة إلى تأثر ألمانيا بحالات عدم الاستقرار الجديدة في شرق ووسط أوروبا ، وهذا قد أثار المخاوف لدى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من عودة النزعة القومية ، وبالتالي بدأت فرنسا بمجاراتها بعد طول تردد في التوسع شرقاً ليكون لها تأثير منافس لألمانيا ، وخوفاً من إهدار أموال الاتحاد الأوروبي في اتجاه الشرق بدلاً

---

(1) وجدي الطاهر رمضان التائب : العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي 1992-2008 الأفاق والصعوبات (رسالة ماجستير) مرجع سابق ذكره ، ص 97.

(2) عماد جاد : حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2010 ، ص 219.

(3) كاظم هاشم نعمة :حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق ، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي ، طرابلس ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، الطبعة الأولى 2003، ص 204-206.

الجنوب الذي يمثل أهمية قصوى بالنسبة لفرنسا تمثل أخرها في الاتحاد من أجل المتوسط وهي مبادرة الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي".[1]

يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في التخوف من عودة الشيوعية ، والدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا الاتحادية في تلك المناطق ، وكذلك تفجر الصراعات بالبلقان ما يهدد غرب أوروبا وتأثرها بتلك الصراعات وغيرها من العوامل التي فرضت على الاتحاد الأوروبي وضع إستراتيجية ضم مناطق شرق ووسط أوروبا والبلقان ودول البلطيق وربط جمهوريات آسيا الوسطى ، وقد جائت تلك الإستراتيجية وفق توازنات القوى في بيئة ما بعد الحرب الباردة أطرافها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وروسيا الاتحادية من جهة أخرى ، وبالتالي لم يكن الطريق معبداً بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث كان لكل خطوة يخطوها تقابلها معارضة روسية سواء بالتصريحات أو بأفعال مبنية على ثقلها في المنطقة ، ما فرض على الطرفين تحقيق قدراً من التوازن وقيام علاقات ثنائية تختلف عما سبقها إبان الحرب الباردة ، نظراً للحاجة المتبادلة بين الطرفين ، وقد تأرجحت العلاقات الثنائية بين الصعود والهبوط أو التوتر على سلم العلاقات ، وقد تمثلت الأولويات في تلك العلاقات في عدة جوانب جيوسياسية المرتبطة بتغير الخريطة السياسية باعتبار أن مناطق شرق ووسط أوروبا كانت تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي ولا زالت روسيا تمارس قدراً من النفوذ فيها ، أو اقتصادية حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي على إمداداته من الطاقة على روسيا الاتحادية ، أو أمنياً الذي تمثل في تأثير توسع الناتو يضر بالمصالح الروسية ويهدد أمنها .

يمكن القول بأن العلاقات الروسية الأوروبية بدأت تتغير منذ بداية النهاية للاتحاد السوفيتي عندما اعترف اخر رئيس للاتحاد السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها في فبراير 1989م ، كخطوة ثانية بعد طرحه لفكرة "البيت الأوروبي المشترك" Common European

---

(1) رونالد ازموس : أوربا الغربية ، التقييم الاستراتيجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة 5، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ،1997، ص59-60.

Home في خطاب ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني في ديسمبر 1984م ، وقد عمل خلفه أول رئيس لروسيا الاتحادية "بوليس يلتسن" جاهداً على دمج روسيا في الغرب كما سبق ذكره ، وقد استفادت من موقعها الجيوبوليتيكي حيث يقع حوالي 25% من أراضيها في أوروبا ، ونفوذها في شرق ووسط أوروبا جهوريات آسيا الوسطى من إعادة طرح نفسها كقوة أوروبية ذات عمق آسيوي ، وما ترتب على ذلك من انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتصبح ضمن مجموعة الثماني في يونيو 2002م ، وقد ترأست القمة في عام 2006م كدلالة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف الدول الكبرى.[1]

أن الوضع الجديد لروسيا أهلها أن تمارس دور المعارض لخطط التوسع الأوروبي ، وبالمقابل حصلت على موقع يميزها عن غيرها من الدول الساعية للانضمام تمثل في توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون التي دخلت حيز التنفيذ في 1997/12/1م لتعزيز التجارة والحريات السياسية والاقتصادية ودعم الديمقراطية ، إذ كان ذلك كمرحلة ثانية التي سبقتها حزمة المنح والمساعدات بلغت منذ عام 1991م إلى عام 1998م حوالي ثلاثة مليارات دولار.[2]

يمكن القول بأن العامل الاقتصادي كان الدافع الرئيس للعلاقات الروسية الأوروبية ، بالرغم من أهمية القضايا الأمنية والسياسية ، فروسيا ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يشكل رأس المال الأوروبي 75% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا باستئثاره على نحو 51% من الصادرات الروسية ، و46% من مجموع وارداتها في عام 2004م [2] ، وارتفع حجم التبادل التجاري من 34.4

---

(1) نورهان الشيخ : العلاقات الروسية – الاوروواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 170 ، أكتوبر 2007، ص 46.

(2) وجدي الطاهر رمضان التائب : العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي 1992-2008 الأفاق والصعوبات (رسالة ماجستير) مرجع سابق ، ص 81-82.

(3) وجدي الطاهر رمضان التائب : العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي 1992-2008 الأفاق والصعوبات (رسالة ماجستير) مرجع سابق ، ص 81-82.

مليار يورو في عام 1998م إلى 233 مليار يورو عام 2007م ، وفي مجال الطاقة يستورد الاتحاد الأوروبي من روسيا 46% غاز و18% نفط ، 17% من الفحم[1]. وبالرغم من العلاقات المتقدمة بين روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى فأن ذلك لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بينهما ، كالتناقض الواضح في إدارة ملف إيران النووي [2]، كما تستاء روسيا من تشجيع أمريكا للثورات " الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، كما تندد الولايات المتحدة بحالة الحرية والحقوق الديمقراطية في روسيا ، والصراع الذي بدأ في أغسطس 2007م على ثروات القطب الشمالي الذي يحوي على ما يقارب 25% من احتياطيات العالم من النفط والغاز ، وأزمة الغاز المار عبر أوكرانيا ، والدرع الصاروخي الذي تعتزم الدول الغربية إنشائه في شرق أوروبا ، بالإضافة إلى إدارة حرب كوسوفو وجورجيا ، وغيرها من القضايا الدولية في عدة أقاليم أخرى في العالم .[3]

إجمالاً فإن تلك الخلافات تظل خلافات بين شركاء وليس بين خصوم يُناصب بعضهم بعضاً العداء.

ثانياً : الإستراتيجية الأوروبية تجاه منطقة بحر قزوين.

من خلال ما ذكِر أعلاه حول تطور البنية المؤسسية والخطط الرامية لتوسع الاتحاد الأوروبي شرقاً ، أثارت العديد من التساؤلات حول ماهية الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي ؟ وماهية طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبية والدول المجاورة له

---

(1) نورهان الشيخ :العلاقات الروسية –الاورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مرجع سابق ذكره ، ص 46-47.

(2) لمزيد من التفاصيل حول الملف النووي الإيراني انظر فيتالي نومكن : العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن العالمي ،سلسلة محاضرات الإمارات 99 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،الطبعة الأولى ،6006 ، ص 33-35.

(3) نورهان الشيخ : العلاقات الروسية - الاورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مرجع سابق ذكره ، ص 47.

التي لم تنظم إليه ؟ هل هي علاقة مشاركة وتعاون أم حدود فاصلة بين قوتين ؟ وغيرها من التساؤلات التي ترمي إلى الإجابة عن طبيعة الأقاليم الواقعة خارج حدود الاتحاد الأوروبي.

يمكن القول بأن روسيا التي تقع خارج فلك الاتحاد الأوروبي لم تبدي معارضتها خطط التوسع الأوروبي بضم العديد من الدول التي استقلت الاتحاد السوفيتي السابق ، خاصةً خلال الفترة الأولى للرئيس "بوليس يلتسن" كما سبق ذكره ، غير أن الموقف الروسي تغير عندما رأت بان التوسع يهدد أمنها القومي ، وما لبثت أن أبدت معارضتها على أي خطوة يخطوها الاتحاد الأوروبي نحو المناطق التي تعتبرها روسيا ضمن أمنها القومي ، لذلك طُرحت مبادرة وثيقة التعاون والمشاركة عام 1994م ، والوثيقة التأسيسية بين حلف شمال الأطلسي وروسيا بباريس في 27مايو 1997م ، ومجلس تعاون شمال الأطلسي .[1]

أما منطقة بحر قزوين واسيا الوسطى عموماً فان الخطط الأوروبية تتفق مع الإستراتيجية الأمريكية السابق ذكرها في العديد من أهدافها ووسائلها ، وتختلف معها في بعض الجوانب أبرزها: [2]

1- تأمين مصادر الطاقة وطرق إمدادها ، وهنا تتفق الرؤيتين الأمريكية والأوروبية في هذا الشأن والاختلاف يعود إلى درجته فقط ، حيث شهدت أوروبا زيادة في استهلاك الطاقة ، وإيجاد بديل عن خطوط الإمداد الروسية والتي بدأت تستخدمها كورقة ضغط سياسي.

2- الجانب الأمني ، باعتبار المنطقة ممراً للهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب شرق آسيا ، وتجارة المخدرات .

---

(1) نورهان الشيخ : روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في "الجوار القريب" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009 ، ص 105.

(2) عبد الغني ضو أبو زيان : العلاقات الروسية الأوروبية من عام 1990 إلى 2007 (رسالة ماجستير) أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، خريف 2008، ص143-144.

3- الاستقرار ، حيث يعتبرها الاتحاد الأوروبي كرقعة جغرافية واحدة مع دول القوقاز ، وبالتالي فأن السيطرة على القوقاز تستتبعها السيطرة على آسيا الوسطى، وقد تُرجِمت الإستراتيجية الأوروبية تجاه منطقة بحر قزوين في العديد من المبادرات الجماعية كبرنامج المساعدة الفنية لدول رابطة الدول المستقلة الذي تم إنشاءه عام 1991م لتوفير الدعم الفني لأثنتا عشرة دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق[1] ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE التي تعتبر اشمل منظمة أوروبية من حيث العضوية والامتداد الجغرافي ، فهي تضم خمسة وخمسين دولة تشمل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والتدخل في مناطق النزاع وبعثات إعادة أعمار المناطق التي تدمرها الحروب ، ومواجهة المصاعب الاقتصادية والمخاطر البيئية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وتركمنستان وأذربيجان وروسيا الاتحادية دولاً أعضاء في هذه المنظمة .[2]

على غرار المشاركة من أجل السلام مع روسيا ظهرت مبادرة تُسمى "بسياسة الجوار الأوروبي " التي بدأ العمل بها عام 2004م ، التي تهدف إلى دعم فرص التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة خارج حدوده وهي ست دول جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفيا ، التي تعتبر الحدود الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية ، وهذه المبادرة مشابهة إلى برامج تأهيل الدول المرشحة رسمياً للانضمام إلى الاتحاد على مختلف المستويات ، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي فرصة فتح مناطق للتجارة الحرة والمساعدات الاقتصادية والخبرات والإصلاح السياسي والاقتصادي ، ومن المقرر أن يضخ الاتحاد الأوروبي نحو ستمائة مليون يورو حتى عام 2013م ، وبالرغم من التأكيدات الأوروبية أنها "لا تستهدف أي احد " - كما قال "خوسيه مانويل بوروسو" رئيس المفوضية العليا - رداً على الاعتراض الروسي الذي وصفها - المبادرة - الرئيس الروسي " ديمتري

---

(1) أذربيجان والاتحاد الأوروبي ، موقع آسيا الوسطى نقلاً عن موقع سفارة أذربيجان بالقاهرة.
(2) لمزيد من التفاصيل حول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا راجع عماد جاد :حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ،مرجع سابق ذكره ، ص 102.

ميدفيديف" بأنها خطوة لخلق حدود وانقسامات جديدة داخل القارة الأوروبية واستعداء روسيا ، وقد جاء تطوير هذه المبادرة في ربيع 2009م ، بعد ما أثيرت المخاوف الأوروبية من المواجهات العسكرية بين روسيا وجورجيا في أغسطس 2008م ، وإقدام روسيا على نشر قواتها على الحدود الأوروبية ، وكذلك أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا ووقف إمداداتها في يناير 2009م التي يمر من خلالها حوالي 80% من الغاز الروسي المتجه إلى أوروبا .[1]

لقد سعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومن بعدها الاتحاد الأوروبي إلى مد جسور التواصل مع دول المنطقة على حدة وفق مبادرات ثنائية أبرزها التعاون الأوروبي مع أذربيجان نظراً لموقعها الاستراتيجي والتي تعتبر حلقة الوصل بين أوروبا ومنطقة بحر قزوين واسيا اجمع ، حيث تلقت أذربيجان منذ عام 1993م مساعدات إنسانية وفنية قُدرت بأربعمائة مليون يورو ، واتفاقية الشراكة والتعاون في 22 أغسطس 1999م لتأمين تطوير العلاقات السياسية بين الطرفين ، وتعزيز الديمقراطية وتنمية التجارة والإصلاح الاقتصادي ، وقد ارتبطت أذربيجان بمشاريع تراسيسكا TRACECA أي ممر النقل من أوروبا إلى القوقاز ثم إلى آسيا ، وإعادة طريق الحرير التاريخي ، السكك الحديدية الدولية والنقل البري والملاحة البحرية ، وكذلك مشروع INOGATE أي التصدير الدولي للنفط والغاز إلى أوروبا ، وقد كان لهذا المجال الأولوية القصوى بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ، باعتبار أن أذربيجان مصدراً للطاقة ووسيطاً لها .[2]

أن توثيق العلاقات الثنائية الأوروبية ودول منطقة بحر قزوين تفرضه العديد من الاعتبارات الإستراتيجية ، فإضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي المتميز للمنطقة ،

---

(1) يسرا الشرقاوي :الشراكة الشرقية .. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009 ، ص 98-99-100.

(2) أذربيجان والاتحاد الأوروبي ،موقع آسيا الوسطى نقلا عن موقع سفارة أذربيجان في القاهرة.

والفراغ الذي خلفه انحسار الاتحاد السوفيتي السابق في تلك الدول ، يبرز الهاجس الطاقوي ، وإيجاد بديل متاح عن روسيا كمصدر ومسار تسويق ، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي روسيا طرفاً غير موثوق به دائما رغم الحاجة المتبادلة للطرفين ، ناهيك عن أهم مشكلتان تعرضت لهما روسيا ومنطقة شرق أوروبا والقوقاز خلال العقد الأخير وهما:

1- الخلاف الروسي – الأوكراني.

يتلخص الخلاف باتهام روسيا أوكرانيا بسرقة الغاز المار عبر أراضيها إلى أوروبا ، والخلاف حول فواتير الغاز غير المدفوعة من قبل أوكرانيا ، الأمر الذي تنفيه أوكرانيا ، كما تطالب روسيا بإيقاف التنقيب عن النفط في مناطق متنازع عليها في البحر الأسود ، والنتيجة هي قطع إمدادات الغاز عن أوروبا في عام 2008م ، إذ كان الانقطاع هو الثاني من نوعه عن أوروبا ، حيث كان الأول في منتصف فصل الشتاء من عام 2006م ، وما ترتب عليه من زيادة ارتفاع الغاز في أوروبا وتداعياته عليها .[1]

2- الحرب الروسية - الجورجية.

وقعت الحرب أغسطس 2008م ، بعد الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية ، ما دفع بروسيا إلى التدخل العسكري ، ومن ثم الاعتراف بإقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين عن جورجيا المدعومة من الغرب ، وقد اعتبرها الغرب رسالة قوية أمام أي توسع للناتو ، وفي هذا المجال أشار "ديمتري روجوزين" مندوب روسيا لدى حلف شمال الأطلسي إلى أن هناك مرسوماً يقضي بان روسيا ستفرض عقوبات على الشركات الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي توفر الأسلحة الهجومية[2]،وذلك بعد زيارة نائب الرئيس الأمريكي "جون بايدن" لجورجيا

---

(1) عمر عبد العاطي : أوكرانيا وجورجيا .. أزمات في منطقة الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009 ، ص 95.

(2) عمر عبد العاطي :أوكرانيا وجورجيا .. أزمات في منطقة الجوار ، مرجع سابق ذكره ، ص 96.

في شهر يوليو 2009م ، للتعبير عن دعم الولايات المتحدة للجمهوريات السوفيتية .[1] وقد عبر رئيس الحكومة الروسية الروسية "فلاديمير بوتين" إن روسيا لن تسمح بتهديد أمنها عبر أوكرانيا أو جورجيا ، حيث يعتبر توسيع عضوية حلف الناتو بوضع خطوط فاصلة جديدة على غرار حائط برلين ، وان التوسع يعني إنشاء خطوط فاصلة جديدة في أوروبا.[2]

من خلال ماسبق فقد بدا الاتحاد الأوروبي بوضع إستراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة بعيدًا عن السيطرة الروسية ، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لنفط وغاز لمنطقة بحر قزوين ، وخاصة أذربيجان ، ويمكن القول بأنه من الصعب على الشركات الأوروبية وحدها تامين إمدادات الغاز من شرق بحر قزوين لأسباب البنية التحتية اللازمة للتجارة عبر أو تحت بحر قزوين ، لذلك أطلقت المفوضية الأوروبية في عام 2009م فكرة وجود مؤسسة تنمية قزوين (CDC) لتنسيق شراء الغاز وتطوير البنية التحتية ، بهدف إدماج الغاز التركمنستاني في التجارة مع الاتحاد الأوروبي ، وتركمنستان تعرقلها عدة عراقيل بسبب الطلب الإقليمي والدولي على الغاز التركمنستاني (الصين-الهند-روسيا) ومحدودية البنية التحتية لهكذا مشاريع ، إلا إذا بدأت في تطوير واستغلال احتياطيات الغاز غير المستغلة ، خاصة البرية ،وتوفر الإرادة السياسية لكل من أذربيجان وتركمنستان لإيصال الغاز عبر بحر قزوين اتجاه أوروبا. [3]

تركمنستان أبدت استعدادها التعاون مع الاتحاد الأوروبي وفق سياستها الباب المفتوح التي انتهجتها منذ استقلالها ، إلا أنه في الآونة الأخيرة دعا الرئيس التركماني

---

(1) روسيا ستفرض عقوبات على أي شركة أجنبية تمد جورجيا بالأسلحة :وكالة الأخبار الفرنسية (ا ف ب) أو على الرابط التالي :

http: //www.france.24com /ar /node /451443.

(2) عمر عبد العاطي :أوكرانيا وجورجيا .. أزمات في منطقة الجوار ، مرجع سابق ذكره ، ص 96-97.

(3) توقعات الطاقة العالمية 2010 ، وكالة الطاقة الدولية (باللغة الانجليزية) World Energy Outlook 2010، ص 543.

الاتحاد الأوروبي إلى الاستثمار في مجال الطاقة أثناء زيارته لمقر الاتحاد الأوروبي ، غير أن الاستثمار الأوروبي يعرقله الثقل الروسي عبر سلسلة من الاتفاقيات كما سبق دراسته ، ويبقى التحدي الرئيس للاتحاد الأوروبي في مدى ربط كازاخستان بمنظومة بحر قزوين ، وكذلك الأمر بخصوص خط نابوكو.[1]

أما **كازاخستان** فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي بالعديد من الاتفاقيات التي تقضي بتصدير الغاز عبر أذربيجان ، حيث أشار "تيمور كولييباييف" رئيس غاز انيرجي أثناء انعقاد الملتقى الخامس للطاقة والغاز في آسيا وأوربا ، بأن كازاخستان قامت بتوقيع اتفاقية مع أذربيجان تسمح لها بنقل النفط الخام عبر أراضيها إلى أوروبا ، كما تخطط لتصدير ثلثي إنتاجها من الطاقة إلى السوق الأوروبية بحلول عام 2015م ، كما أنه وبعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق ما فتي أن يُقيم الخطط والاستراتيجيات اتجاه المناطق المحاذية لحدوده ، سواء الموجودة اتجاه الشرق أو الجنوب ، وقد عبر "كريم ماسيموف" رئيس حكومة كازاخستان عن دعمه لمشروع باكو تبليسي جيهان الذي يعتبر أحد أكبر مشاريع الطاقة في كازاخستان بطاقة تتجاوز مليون برميل من النفط يومياً .[2]

يعتبر بحر قزوين ضمن المناطق ذات الأهمية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ، لعدة عوامل جيواستراتيجية منها تأمين الطاقة وتنوعها ، ومنها الاستقرار والأمن حيث أثبتت التجربة بأنه ليس بمنأى عن حالة عدم الاستقرار كما حدث في البلقان في عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وما حدث مؤخراً بالحرب الروسية الجورجية ، بالإضافة إلى الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً ، باعتبارها حلقة الوصل بين أوروبا وآسيا "طريق الحرير" ومصدراً هاماً للطاقة .

---

(1) هلال الحارثي : تركمنستان الجديدة .. موارد الطاقة بين احتكار روسيا وآمال الغرب ، جريدة الرياض الالكترونية ، أو على الرابط التالي :
article316049.html./09/02/008/www.alriadh.com//Http:

(2) كازاخستان الوجهة الجديدة لشركات الطاقة الغربية : موقع آسيا الوسطى ، بتاريخ 2010/10/10 ، نقلا من موقع euro news بتاريخ 2010/10/8 .

المبحث الثالث

الـصـين*

CHINA

منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي تشهد الصين تغييراً سريعاً في كافة المجالات بسبب الإصلاحات التي قامت بها القيادات الصينية المتعاقبة ، ولا زالت الصين تحقق معدلات نمو مرتفعة في الوقت الحالي ، ومن المتوقع بأن تستمر في المستقبل المنظور القريب ، وهذا التغيير له انعكاساته الداخلية في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وانعكاساته الإقليمية والدولية ، فهي معنية بالتوازنات الإقليمية فيما بعد الحرب الباردة ، وهي معنية أيضاً بتوازنات النظام الدولي ، ونظراً للتحولات التي شهدتها منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى ، وتأثيرها على الصين ذاتها سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي ، مما يفرض على الصين بأن تُعنى بتوازنات تلك المنطقة ، وحتى يتسنى فهم علاقة الصين مع منطقة بحر قزوين ، كانت الحاجة ملحة إلى تلمس الصعود الداخلي المثير للاهتمام لها والديناميكية الفاعلة فيه وانعكاسات ذلك على محيطيها الإقليمي المتعلق بمنطقة بحر قزوين والدولي .

---

* تقع الصين في النصف الشرقي من العالم والجزء الشرقي من قارة آسيا والساحل الغربي من المحيط الهادي ، تبلغ مساحتها حوالي 9.6 مليون كم^2 وهي بذلك تأتي في المركز الثالث بعد روسيا وكندا من حيث المساحة ، بلغ عدد سكانها في عام 1980 ووصل في عام 2010 حوالي 1.337.825.000 مليون نسمة وهي الأولى في العالم من حيث السكان .

أولاً : تغيرات الصين الداخلية.

ظلت القيادة الصينية منذ الحرب العالمية الثانية لمدة تقارب 30 عاماً تدور في فلك سياسة الانغلاق على الذات ، إلا أنه بدأ الجدل حول الانفتاح من عدمه منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي ، أي أثناء نهاية فترة حكم الرئيس "ماوتسي تونغ" ، وبعد وفاته واستلام خصمه "دنج شياو بنج" قيادة الصين بدأ بسياسة الانفتاح ، والاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الأجنبية لدعم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، وقد عبر عن ذلك "دنج شياو بنج" بوضوح أثناء انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي في سبتمبر 1982.[1]

تهدف سياسة الصين إلى تحقيق عدة استراتيجيات أهمها : إقامة علاقات طيبة مع مختلف دول العالم ، ولا ترمي إلى ممارسة دور القوة العظمى في السيطرة أو تطمح إلى ممارسة الهيمنة في التفاعلات العالمية الجديدة ، وكذلك تهدف إلى إحداث تعديلات وتغييرات في هياكل الاقتصاد القومي ، ولتحقيق ذلك تسعى الصين إلى التمسك بمبدأ السياسة الخارجية المستقلة ، وبالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وهي الاحترام المتبادل لسلامة الأراضي والسيادة وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي ، وقد عبر قادة الصين المتعاقبون للصين التزامهم بهذا المبدأ.[2]

بعد الحرب الباردة لم تشهد الصين تعديلاً كبيراً في رؤيتها الإستراتيجية نحو العالم ، وقد عبر عن ذلك "جيانج زيمين Jiang Zemin" في افتتاح المؤتمر الخامس

---

(1) حنان قنديل : آسيا والعولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، تحرير محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى 2003، ص250 ، وكذلك نجلاء الرفاعي البيومي : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، تحرير محمد السيد سليم و نيفين عبد المنعم مسعد ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ،1997 ،ص 137.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع حنان قنديل : آسيا والعولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، مرجع سابق ذكره ، ص 253-255.

عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 1997م :" بأن سياسة الانفتاح على العالم الخارجي هي سياسة أساسية وطويلة المدى لدولتنا" [1] ، وجاء ذلك استمراراً لسياسة الصين بعد استلام الجيل الثالث السلطة بقيادة "جيانج زيمين" في فبراير 1997م ، بعد وفاة سلفه "دنج شياو بنج" ورسمياً بعد انتخابه من المكتب السياسي ، أما فعلياً فكان يمارس السلطة منذ عام 1995 أي بعد تدهور الحالة الصحية للرئيس "دنج شياو بنج".[2]

حققت السياسات المتعاقبة نهضة ثورية في الصين ، ولم تتأثر كثيراً بالتغيرات الإقليمية والدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، بل ارتفعت معدلات النمو لديها ، ففي عام 1992 وصل معدل النمو 14.2 % ، و13.5% عام 1993 و 12.6% عام 1994، أما أثناء أزمة آسيا دخلت الصين حالة الكساد لمدة عامين ، وبالرغم من ذلك فقد سجل النمو في عام 1999 نسبة 7.1 % ، ويعتبر هذا معدل جيد.[3]

لقد أثارت التحولات العميقة التي أحدثتها الصين في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اهتمام المهتمين بالشأن الصيني إذ أرجعه البعض إلى فلسفة نظام الحكم والقيادة السياسية ذات الحكم الشيوعي التي تختلف عن الحكم الشيوعي اللينيني الستاليني المتسم بالجمود على عكس النموذج الصيني الذي يتسم بالدينامكية والتغيير بعد رئاسة "ماوتسي تونغ" وفق ثلاثة أبعاد هي[4] :

1- مفهوم الثورة الدائمة يختلف عن نظيره السوفيتي الذي عبر عنه المفكر الروسي "تروتسكي" ، هذا ما أدى إلى استمرار نجاح النموذج الصيني وانهيار النموذج السوفيتي.

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 252.

(2) كونراد زاتيس : الصين عودة قوة عالمية ، دراسات مترجمة 15 ، ترجمة سامي شمعون ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2003 ، ص 391-392.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 417.

(4) محمد نعمان جلال : تسليم الراية في القيادة الصينية : الأبعاد والدلالات ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152، أبريل 2003 ، ص 26.

2- مبدأ المتناقضات وتناوبها بين الايجابي والسلبي ، والمحك الحقيقي ليس من حيث المبدأ الفلسفي فقط وإنما في أسلوب المعاملة والتعامل أيضا.

3- دور الفلاحين في قيادة الثورة بخلاف الفكر الماركسي التقليدي المعتمد على دور العمال والطبقة العاملة.

عند استلام الرئاسة "دنج شياو بنج" ادخل مفهوماً جديداً في فكر وفلسفة النظام الصيني ، أطلق عليه "الاشتراكية بخصائص صينية" ، مع أنه مفهوم فضفاض إلا أنه يعكس العبقرية والبعد الحضاري للصين ذاتها ، واستطاع هذا المفهوم أن ينقل الصين نقلة نوعية من الاشتراكية التقليدية والفكر الماركسي اللينيني الماوتسي تونغي ، في تقاربه مع النظام الرأسمالي ، وهذه الدينامكية والتغيير استمرت عند استلام الجيل الثالث بقيادة "جيانج زيمين" في عام 1997 السلطة ليعبر عن المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية واعتناق مبدأ العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي زارها ثلاث مرات وقيامه بجولات في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط حيث يعتبر من أكثر القادة الصينيين الذين عبروا عن الانفتاح الحقيقي على العالم.

كما أضيفت رؤية "هو جينتاو" التي عرفت " بالمفهوم العلمي للتقدم" كجزء من تطور الفكر الصيني ، التي ترمي إلى ضرورة تحول الصين من الاعتماد المبالغ فيه على قوة العمل الرخيصة إلى الاهتمام بتطوير الصناعات ذات النوعية المتميزة ، والعناية بتنمية العلوم المتقدمة ، حيث اعتبرت هذه الرؤية استكمالاً لنظرية "جيانج زيمين" المرتكزة على ثلاث مهام رئيسية هي : تطوير القوى الإنتاجية الصينية وإبراز تقدم الثقافة الصينية وحماية المصالح الرئيسية لغالبية الشعب الصيني.[1]

استتباعاً لتطور الفكر الصيني فقد تبنى "جيانج زيمين" ثلاثة اتجاهات للتعبير عن الدينامكية المتعلقة بذلك: [2]

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 27.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع حنان قنديل : التغير والاستمرار في السياسات الصينية .. قراء ة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 171 ، يناير 2008، ص128-129.

أ- الاتجاه للغرب الصيني لربطه بعجلة التنمية في الشرق لتحقيق نمو متكامل للصين.
ب- الاتجاه للطبقة المتوسطة وفئة الرأسماليين الجدد.
ج- الاتجاه للغرب سياسياً أي الفكر السياسي الغربي ، ولكن بخصائص صينية وهو مبدأ تناوب السلطة والانتقال السلمي لها.

تناوب السلطة السلمي في الصين يختلف عن نظيره الغربي ، حيث نجد العبقرية الصينية السياسية والإدارية حاضرة في هذا المجال ، فرئيس الدولة الصينية حزبي متمرس وإداري محنك ، بمعنى آخر فأن الرئيس الصيني أو رئيس الحكومة لا يأتيان من خارج اللعبة السياسية ، وإنما من خلال التدريب والتمرين على فن القيادة ومن خلال الدور الوظيفي في الأداء والانجاز المهني ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد كان "ون جياباو" نائبا لرئيس الوزراء "جورنجي" لمدة خمس سنوات ، والذي أصبح رئيساً للوزراء ، وهذا الأسلوب يجنب الصين الهزات التي ترتبط بأي تغيير وزاري أو رئاسي في الدول الغربية ، والتي تأتي برئيس منتخب من خارج اللعبة السياسية.[1]
تمتلك الصين كل مقومات القوة : الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية والاجتماعية ، والبعد الاقتصادي للقوة الصينية - كما ذكر آنفا- تجلى في مسيرة التحولات الاقتصادية منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي التي حققت معدلات نمو مرتفعة مما أفرز زيادة كبيرة بمستويات المعيشة في معظم المناطق ، عن طريق جذب الأموال والتجارة الخارجية مع محيطها الإقليمي كتايوان وهونغ كونغو واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وسنغافورة ، ومحيطها الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)[2]

---

(1) محمد نعمان جلال : تسليم الراية في القيادة الصينية : الأبعاد والدلالات ، مرجع سابق ذكره ، ص 26-27.
(2) مايكل دي. سوين : الصين ، التقييم الاستراتيجي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة 5 ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 1997، ص 214.

أدركت الصين منذ نهاية الحرب الباردة حاجتها إلى تطوير كل أبعاد القوة القومية ، وترتيبها وفق أولويات محددة ، حيث بدأت عملية الإصلاح والتحديث العسكري وهذا التحديث تابع للنمو الاقتصادي المدني ومرهون به ، ويأتي الإصلاح العسكري لأهميته في حماية مصالحها الخارجية خاصةً الممرات البحرية بالإضافة إلى مطامحها لتبوء منزلة الدول الكبرى بالعالم ، يرافق ذلك دبلوماسية هادئة ومستقلة ، بمعنى آخر تهدف الصين في السياسة الخارجية بالحفاظ على بيئة إقليمية وعالمية هادئة ، وتخفيض النزاعات المسلحة والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي ، وبالتالي فأن الاهتمام بهذه العلاقات تمثل أولوية ، في حين تطوير القوة العسكرية واستخدامها وتبوء منزلة الدول الكبرى تمثل أهداف ثانوية على الأقل في الزمن المنظور وفق رؤية بعض الخبراء الغربيون، وبالإشارة إلى البعد العسكري فأن الصين تمتلك ترسانة عسكرية هامة في محيطها الإقليمي ، حيث امتلكت في عام 1997 حوالي 1300 رأس نووي و5240 طائرة حربية و110 سفينة حربية و 9400 دبابة ، ولا يزيد معدل الإنفاق على 5.7 من الميزانية العامة وهذا غير شامل المرتبات العسكرية والأنشطة العسكرية السرية.[1] وبدأ التحديث العسكري منذ نهاية الحرب الباردة وذلك وفق الجدول رقم (6) .

من خلال ذلك تسعى سياسة الصين الخارجية إلى عالم متعدد الأقطاب ، وتسعى إلى بذل الجهود المشتركة لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد ومتعقل وعادل على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المذكورة آنفاً ، وقد أوضح "دنج شياو بنج" في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ، أن الصين "لن تخدم كقائدة لهم" ولكن "لابد أن نقدم إسهامنا" وفي "عالم متعدد الأقطاب ستكون الصين احد أقطابه" ، ويمكن اختصار الموقف الاستراتيجي الصيني في المبادئ الإرشادية التي قدمها "دنج شياو بنج" وهي مراقبة الوضع بثبات ، والتشبث بمواقعنا ، والتصرف بهدوء، وإخفاء قدراتنا، وكسب الوقت ، وتقديم إسهامنا ، ما عده - القادة الصينيون - تفكيراً

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 218-219.

جدول رقم (6)*

تطور الإنفاق العسكري الصيني للفترة من 1990-1994

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	27.78	32.75	37.47	24.25	54.71

*القيمة بالمليار يوان والذي يعادل لكل 8.2 يوان دولار واحد أمريكي.

المصدر : وليد سليم عبد الحي : المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2000 ، ص 134

استراتيجياً بعيد المدى وليست مجرد تكتيكات قصيرة المدى ، ووفق هذه الإستراتيجية الرصينة أولت الصين اهتماماً كبيراً في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية،باعتبارها القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والعسكرية الأولى في العالم.[1] لذلك استمرت عمليات التحديث والتطوير العسكري ، ففي عام 2004 صدر الكتاب الأبيض عن مجلس الدولة الصيني بعنوان "الدفاع الوطني الصيني ، ويحتوي على الكثير من النقاط أهمها: [2]

1. خفض أفراد الجيش لتحسين نظم القيادة وتقليص حجم السلاح البري وزيادة قوة السلاح البحري والجوي ، تماشياً مع الحرب العصرية.
2. تسريع عملية تطبيق المعلوماتية.
3. تنفيذ البرنامج الاستراتيجي للتأهيل لحرب المعلومات وبناء الجيش المعلوماتي.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع وليد سليم عبد الحي : المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2000 ، ص 134 -135.

(2) تشن تشيماو: الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب "رؤية صينية" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 145 ، يوليو 2001، ص 65.

في عام 2009 ذكر وزير الدفاع الصيني "ليانغ غوانغلي" قُبيل العيد الوطني " أن قدرتنا على شن حرب دفاعية بتقنيات حديثة شهدت قفزة نوعية " ، ويمكن القول "أن بحوزة الصين جميع ما تمتلكه دول الغرب من معدات حديثة...." ، حيث تضم الترسانة الصينية في الوقت الحاضر أقماراً عسكرية ومقاتلات جوية حديثة أبرزها طائرات الإنذار المبكر "الأواكس" وطائرات بدون طيار ودبابات قتالية وسفن وغواصات تعمل بتقنيات معقدة ، وقد شمل التحديث العسكري عملية تقليص الجيش وتأهيله والبالغ قوامه 2.3 مليون جندي ، ومن الطبيعي أن ترتفع موازنة الدفاع التي وصلت في عام 2009 حوالي 15.3 % أي بما يعادل 69 مليار دولار وفق موازنة البرلمان الصيني لنفس السنة[1]، ويشير "لي تشاو تسينغ Le Chaoxdky" وزير الخارجية الصيني الأسبق في إطار استعراضه لعلاقة البلدين (الصين - الولايات المتحدة الأمريكية) على مدى ثلاثين عاماً بأنهما شريكين متعاونين تمتلكان ستون آلية للحوار وثلاثون اتفاقية للتعاون ، وقد بلغ حجم التجارة بينهما من يناير إلى نوفمبر 2008 حوالي 307.8 مليار دولار .[2]

ويقابل ذلك وجهة النظر الأمريكية - على لسان العديد من خبرائها الاستراتيجيين- بأن العلاقات الأمريكية الصينية هي اعتماد متبادل معقد ، ويدرك الأمريكيون بان التفكير الاستراتيجي الصيني للعالم قد تحول من تبني الصراع العالمي إلى تأكيد الصعود السلمي في العالم .[3] فعلى سبيل المثال تعتبر الصين حائط صد بالنسبة لملف كوريا

---

(1) القوة العسكرية الصيني :الأقسام العسكرية ، مواضيع عسكرية عامة ، الموقع الالكتروني الجيش العربي ، بتاريخ 2010/11/13، www.arabic-military.com.والصين آتية ... بكين تؤكد قدرتها على منافسة لغرب عسكرياً ، موقع سي إن إن عربية ، بتاريخ 2009/10/22. www.cnnarabic.com.

(2) السيد أمين شلبي : ثلاثون عاماً على العلاقات الأمريكية – الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009،ص220.

(3) من ابرز أولئك الخبراء هنري كيسنجر وزبجنيو برجينسكي وجيمي كارتر ولمزيد من التفاصيل انظر المرجع السابق نفسه ، ص 219.

الشمالية ، فعند تجاوز الأخيرة للخطوط الحمراء المتعلقة بامتلاك السلاح النووي تكون الصين بمثابة الحامي لها وتحرص أن تكون العقوبات الدولية في حدها الأدنى وأحياناً أخرى تبدي مرونة نظراً لوجود مصالح إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تستحق المرونة أو عدم المجازفة بها.[1]

بالرغم من ذلك فقد أثارت التحديثات الصينية مخاوف الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يقوض عمليات الأخيرة في آسيا ويهدد مصالحها وما لبثت أن صدرت التقارير والاستراتيجيات التي تعبر عن تلك المخاوف أبرزها : إستراتيجية الأمن القومي لعام 2006 لأخذ كافة الاحتمالات للتحديث الصيني و المراجعة الدفاعية الرباعية 2006 التي وصفت الصين بأنها اكبر تهديد عسكري مستقبلي لأمريكا وصدر في فبراير 2010 تقرير المراجعة الرباعية الأمريكية الصادر عن وزارة الدفاع الذي أشار إلى أن البيئة الدولية تشهد المزيد من التعقيد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بسبب تزايد عملية التحديث الصينية وحول الهدف النهائي من عملية التحديث ، بالإضافة إلى نفوذها الاقتصادي الإقليمي والدولي المتزايد وتأثيره في المشهد الاستراتيجي في آسيا والمحيط الهادي.[2]

أن التغيرات التي شهدتها الصين كقوة صاعدة قد تغير البيئة الإقليمية وخاصة في آسيا لذلك عملت إلى وضع إستراتيجية إقليمية وخاصة في بعديها الأمني والجيواقصادي.

ثانياً : الصين ومنطقة بحر قزوين.

تقع منطقة بحر قزوين ضمن آسيا الوسطى وهي من الأقاليم التي تربطها الحدود مع الصين ، وكما ذكرنا سابقاً فأن منطقة بحر قزوين طالتها التغيرات بعد الحرب الباردة

---

(1) السيد صدقي عابدين : شبه الجزيرة الكورية .. أدوات وحدود التصعيد ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182، أكتوبر 2010، ص 176-177.

(2) تقرير المراجعة الرباعية الصادر عن البنتاغون 2010 " Quadrennial Defense Review Report .February 2010 ص 60.

، وتلك التغيرات كان لها تأثيرها في الداخل الصيني ، ما دفع الصين إلى وضع ترتيبات على أكثر من صعيد ، فبالإضافة إلى الهاجس الأمني يعتبر عامل تأمين الطاقة بالغ الأهمية.

1- البيئة الأمنية المتغيرة .

أثارت التغيرات التي شهدتها منطقة بحر قزوين اهتمام السياسة الصينية من الناحية الأمنية ، حيث حددت خمسة ملامح مركزية تحدد البيئة الأمنية للصين هي:[1]

أ- التهديد المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة في آسيا ، ولها خلافات متزايدة مع الصين في مجموعة من القضايا تتراوح بين حقوق الإنسان ومبيعات الأسلحة والتجارة الدولية.

ب - القوة الاقتصادية لليابان.

ج - نهضة الهند الأقدر عسكرياً واقتصادياً ذات المصالح البحرية المتزايدة والنزاعات الحدودية المتقطعة مع الصين.

د - وجود النمور الآسيوية الناهضة التي حققت معدلات نمو سريعة ولديها روابط تجارية خارجية واستثمارية وقدرات جوية وبحرية متنامية.

هـ - ظهور دول إسلامية غير مستقرة نسبياً على الحدود في آسيا الوسطى ومتخلفة اقتصادياً وتمثل خطراً محتملاً على الأقاليم الصينية التي تضم أقليات إسلامية أبرزها إقليم "زيج يانج" .

وجود تلك الدول غير المستقرة – على الأقل خلال العقد الأول من الاستقلال- يشكل افتراضاً أكبر خطر خارجي مباشر وغامض على الأمن والنظام الصيني ، وعلى أية حال فأنه حسب الخبراء الصينيون فأن تلك التغيرات الأمنية تمثل مزيجاً من الفرص والتحديات ، فمن ناحية تعتبر تلك التغيرات هي الاتجاه إلى بيئة متعددة الأقطاب وأكثر تعقيداً مما يمنح الصين فرص أكبر للمناورات الدبلوماسية والتأثير في الأحداث الخارجية لآسيا ، والاتجاه إلى التعاون الإقليمي المشترك للتنمية الاقتصادية ،

---

(1) مايكل دي. سوين : الصين ، التقييم الاستراتيجي ، مرجع سابق ذكره ، ص 210 -211.

وبالمقابل فإن التغيرات الأمنية التي يُحتمل أن تؤدي إلى نشوب عدد متزايد من النزاعات الصغيرة " الحروب المحلية" على الحدود الصينية .[1]

وفي هذا الإطار بدأت الصين بالعمل الإقليمي المشترك في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية حيث تمخضت الجهود الإقليمية عن إنشاء "مجموعة شنغهاي" في 25 أبريل 1996 ، التي كانت تُعنى بحل خلافات الحدود ، ومواجهة انتشار حركات المعارضة الإسلامية داخل الدول ، وحركة طالبان ، حيث تخشى الصين من امتدادها إلى إقليم "زينج يانج" ، وتضم المجموعة كل من الصين وروسيا الاتحادية وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان ، ثم بدأ العمل على تطوير هذه المجموعة فأعلنت "منظمة شنغهاي للتعاون" في 14 يونيو 2001 لزيادة التعاون المشترك ، بمعنى آخر تطوير المنظمة من حيث الأهداف والأعضاء ، وبالتالي أضيفت دول جديدة هي : أوزبكستان وتركمنستان ومنغوليا ، وتهدف الصين بالإضافة إلى ما ذكِر أعلاه إلى ضمان مواردها المتنامية من الطاقة ، ومحاصرة الحركات السياسية الدينية ، ومواجهة التأثير والنفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى عموماً.[2]

2- تأمين الطاقة للصين.

ذكِر في بداية هذا المبحث بأن الصين شهدت تغيرات ثورية في كافة المجالات ويأتي المجال الاقتصادي محركاً لباقي قاطرات القوة القومية ، وذات الأولوية القصوى لعودة الصين على غيره من العوامل الأخرى التي تُعد ثانوية مقارنةً بملف الاقتصاد ، حيث استتبع التطور الاقتصادي زيادةً في الطلب الصيني على الطاقة وقد تجاوزت وارداتها من النفط حجم إنتاجها المحلي منذ عام 1993 ، ومنذ تلك السنة أصبحت الصين من الدول المستوردة للنفط ، بل وصلت الفجوة بين العرض والطلب إلى 50 مليون طن عام 2000 و 100 مليون طن عام 2004 ، واستمرت الفجوة في الاتساع عامي2005

---

(1) المرجع السابق نفسه ، 213-214.

(2) علاء جمعة محمد : "منظمة شنغهاي" آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 146 ، أكتوبر 2001 ، ص136-138.

، 2006 ، وقد أصبحت الصين منذ عام 2003 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومتخطية اليابان في الاستهلاك ، وأصبحت الصين أحد المحركات الرئيسية للنمو العالمي ، وبين عامي 2000-2009 نمت مساهمة اقتصادها من إجمالي الناتج العالمي الاسمي من 3.7 % إلى 8.1 % ، وتعتبر الصين أكبر مستثمر في العالم في شركات الطاقة وتوليد الكهرباء وثاني أكبر مستثمر في مواد الخام بالعالم[1] و الصين تستهلك حوالي 8.1 مليون برميل يومياً من النفط عام 2009 بعد ما كانت تستهلك 1.9 مليون برميل يومياً في عام 1980 ، وتشير التوقعات بالزيادة المستمرة من استهلاك النفط ومن المتوقع أن تصل في عام2015 إلى 10.6 مليون برميل يومياً ، 11.7 مليون برميل عام 2020 و 15.3 مليون برميل يومياً عام 2035.[2]

وبالمقابل فإن إنتاج النفط بلغ في عام 1980 حوالي 2.1 مليون برميل يومياً و3.8 مليون برميل في عام 2009 ومن المتوقع أن تبقى مستمرة إلى عام 2015 ، ومن ثم فقد تبدأ بالتراجع لتصل إلى 2.4 مليون برميل يومياً في عام 2035،[1] وتعتمد في وارداتها على النفط من الشرق الأوسط وأفريقيا ، مما فرض عليها وضع إستراتيجية لتنويع مصادر الطاقة من مناطق مختلفة وتبرز هنا منطقة بحر قزوين الحديثة في هذا المجال وروسيا .

تمثل الصين بالنسبة لمنطقة بحر قزوين المقفلة منفذاً وسوقاً مستقرة وجسراً برياً لصادرات الطاقة من قزوين إلى أسواق المحيط الهادي ، وقوة عظمى بالنسبة لدول آسيا الوسطى من أجل تحقيق التوازن مع الأطراف الآخرين.[3]

---

(1) دافيد سنودون : اقتصاد الصين سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها ؟ دور آسيا المستقبلي ، مجلة الناتو الالكترونية باللغة العربية ، عدد 7 سنة 2009 ، على الرابط التالي : http://www.nato.int/docu/review/Asia/nise-china-geopolitical/AR/index.htm.

(2) توقعات الطاقة العالمية 2010 World Energy Outlook وكالة الطاقة الدولية ، ص 105، وص 128.

(3) شيا وجي شو : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2008 ، ص 304-305 ، ص312.

بدأت الصين دخولها منطقة بحر قزوين عن طريق تعزيز حضورها الإقليمي من خلال الاستحواذ على حصص متزايدة من موارد الطاقة والبُنى التحتية للمنطقة ، وتقديم قروض من دون شروط سياسية ، فعلى سبيل المثال أقرضت الصين مؤخراً كازاخستان 10 مليارات دولار لتطوير صناعة النفط والغاز فقط ، وقد أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة وفي الوقت ذاته تمكنت من الحفاظ على علاقات متوازنة مع روسيا.[1]

إن الاستثمار لم يقتصر على تامين وتطوير مصادر الطاقة والبنية التحتية فقط وإنما امتد ليشمل خطوط الأنابيب وقد وقعت اتفاقية مع كازاخستان منذ عام 1997 تقضي بإيصال النفط من اثيراو Atyrau شمال بحر قزوين إلى الاشانكو Alashankou في منطقة شين مانغ الصينية في الشمال الغربي للصين عبر عدة مراحل[2] ، بالإضافة إلى خط أنابيب غاز تركمنستان أوزبكستان كازاخستان إلى الصين عام 2007 تم الانتهاء من مرحلته الأخيرة عام 2009 [3]، وذلك بعد زيارة "هو جينتاو" إلى عشق أباد في أغسطس 2008 ، وقد أكدت تركمنستان – باعتبارها المصدر الأول للصين - بتوفير 40 مليار متر مكعب في السنة نهاية 2009 عن طريق حقل بحري جرى تطويره من قبل شركة النفط الصينية.[4]

من خلال ذلك أضحت الصين أحد اللاعبين المعنيين بتوازنات منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً بانتهاجها إستراتيجية للمدى الطويل عن طريق الاستثمار غير المشروط بإصلاحات سياسية أو حقوق الإنسان ، النابعة من تلك السياسة كما حددها "دنج شياو بنج" ، فبالإضافة إلى تأمين مصادر الطاقة والاستثمار والمشاركة في

---

(1) تامارا مكرينكو : آسيا الوسطى : مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي ، دور آسيا المستقبلي ، مجلة الناتو الالكترونية باللغة العربية ، عدد 7 ، سنة 2009 ، على الرابط التالي:
http://www.nato.int/docu/review/2009/Asia/central_asian_geopolitics/AR/index.htm

(2) انظر الرسالة ، ص 32-33 .

(3) انظر الرسالة ، ص 39.

(4) تقرير الوكالة الدولية حول منطقة بحر قزوين عام 2008م بعنوان: IEA:Perspectives On Caspian Oil and Gas Devlelopment. December 2008، ص 22.

أنشطة المنبع امتد إلى مسارات وطرق الإمداد نحو أسواق المحيط الهادي ، مستفيدة في ذلك من موقعها الجيوبوليتي المحاد لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن مكانتها ووزنها الاستراتيجيين في المنطقة ، وكطرف موازنٍ للقوة مع الأطراف الإقليميين والدوليين لمنطقة بحر قزوين ، وأخيراً فان العلاقات بين الصين ودول منطقة بحر قزوين هي علاقة متبادلة تُأثر وتتأثر كل منهما بالأخرى.

المبحث الرابع

استشراف المستقبل لمنطقة بحر قزوين

تعتبر منطقة بحر قزوين من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات الدولية والإقليمية ، فقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية الأثر المباشر عليها ، إذ استقلت ثلاث دول من الاتحاد السوفيتي السابق مطلة على بحر قزوين ، وما ترتب على ذلك من تغير الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية ، وكذلك تأثرت المنطقة بالتغيرات الإقليمية التي حدثت بعد الحرب الباردة وتغير موازين القوى خاصة الإقليمية منها ، حيث شهدت خلال العقد الأول من الاستقلال تراجع دور ونفوذ دول إقليمية كروسيا ، وزيادة دور دول إقليمية أخرى كإيران وتركيا ، ناهيك عن التغيرات الداخلية التي مرت بها دول بحر قزوين سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي تمثلت في الانتقال المفاجئ من النظام الشيوعي إلى النظام الرأسمالي وهي قابعة على موارد هامة من الطاقة لم تستثمر آنذاك ، بالإضافة إلى ذلك شهدت المنطقة دخول أطراف دولية ساحة اللعبة وفق بيئة ما بعد الحرب الباردة (القطبية الأحادية - التعددية التوافقية) كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين ، وما لبثت أن تغيرت الأوضاع منذ بداية العقد الأخير وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

يمكن في هذا الإطار تحليل البيئة المتغيرة في منطقة بحر قزوين حتى يتسنى توضيح معوقات التنمية وآفاق التعاون والاستثمار المشترك ، حيث جذبت المنطقة انتباه الأطراف الإقليميين والدوليين من نهاية الحرب الباردة ، ذاك التهافت لم يكن اقتصادياً خالصاً ، وإنما يضاف إليه العامل الجيواستراتيجي المتمثل في الموقع الحساس للمنطقة فهي تمثل قلب البر الأوراسي الذي يحظى بأهمية في السيطرة على أوروبا

وآسيا والشرق الأوسط وفق بعض النظريات الجيوبوليتكية [1] ، ويمثل - الموقع - فرصاً للنفوذ والمناورة السياسية والدبلوماسية ، كما أن للعامل الأمني أهميته في المنطقة ، حيث تعتبر من أكثر المناطق تنوعاً من حيث السكان والأقليات العرقية والإثنية بالإضافة إلى محاربة الجماعات الإسلامية المتطرفة (كتنظيم القاعدة) على حد رؤية الدول المعنية ، وتأثير ذلك على استقلالها ، لذلك فإن المنطقة تحظى بأهمية لدى الأطراف الإقليمية والدولية ، **فروسيا** بالرغم من تراجع نفوذها في المنطقة خلال بداية تسعينيات القرن الماضي وارتمائها في أحضان الغرب شهدت عودة قوية منذ بداية العقد الأخير ، لفشلها في الخيار الأول بالتقارب مع الغرب ، وشهدت تحولات داخلية استطاعت من خلالها استرجاع جزء كبير من عافيتها ، ما انعكس على استراتيجيتها اتجاه المنطقة التي تعتبرها ضمن أمنها القومي وبالتالي ترفض أو تحاول الحد من النفوذ الغربي في المنطقة.

إيران رأت في انهيار الاتحاد السوفيتي السابق فرصةً لإعادة أمجاد الماضي ، أبان الأمبراطورية الفارسية ، مستفيدة في ذلك من عامل التاريخ والموقع الجيوبوليتكي ، حيث أنها تعتبر من أفضل الخيارات لخطوط الأنابيب اتجاه الأسواق الدولية والأجدى اقتصادياً ، غير أن السلوك الإيراني في برنامجها النووي يعرقل الجهود ويحد من نفوذها اتجاه المنطقة ، على عكس **تركيا** التي استطاعت أن يكون لها تأثير بالرغم من أنها ليست من الدول المشاطئة لبحر قزوين ، وهي مستفيدة في ذلك من عدة عوامل أبرزها [2]:

1- العامل التاريخي والتركيبة الديمغرافية ، حيث ترتبط إيران بالمنطقة بتاريخ قديم أبان الإمبراطورية العثمانية ، وترتبط بالمنطقة لغوياً .

---

(1) تبرز في هذا الإطار نظرية الجغرافي الإنجليزي هالفرد ماكيندر حول السيطرة على قلب الأرض لمزيد من التفاصيل راجع زبجنيو برجينسكي: رقعة الشطرنج الضخمة ، مرجع سابق ذكره ، ص 36-37.

(2) لمزيد من التفاصيل حول إستراتيجية التركية لمنطقة بحر قزوين راجع ص 75-76 من الرسالة.

2- عامل الموقع الجيواستراتيجي ، الذي تتميز به تركيا حيث تعتبر حلقة وصل هامة بالنسبة لمنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى اتجاه أوروبا والشرق الأوسط ، كما أن تركيا تتنافس ليس على المنطقة فقط وإنما على خطوط الإمداد أيضاً.

3- العامل السياسي ، إذ يعتبر نظام الحكم في تركيا نموذجاً يُحتذى به للأنظمة حديثة النشأة للتخلص من النظام الشيوعي .

الصين من جانبها ابدت اهتمامها بالمنطقة سواء أمنياً المتمثل في التخوف من النزعة الانفصالية لإقليم "زيج يانج" المسلمة ، وكذلك اقتصادياً حيث تُمثل منطقة بحر قزوين الغنية بموارد الطاقة لتلبية طلبها المتزايد من موارد الطاقة.

غير أن اللافت في التغيرات التي تمر بها المنطقة هو دخول لاعب غير تقليدي ، بمعنى أنه لم يدخل المنطقة إلا بعد تغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة وهو **الولايات المتحدة الأمريكية** باعتبارها تتربع على رأس النظام الدولي الجديد ، والتي تعتبرها بمثابة فرصة لا يمكن لها أن تفوتها ، حيث بدأت الدخول للمنطقة منذ انحسار النفوذ الروسي بعد الحرب الباردة عن طريق تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق المنظور الغربي لهما ، والتسريع في وتيرة التحول الرأسمالي ، بإرسال المساعدات والمنح والقروض ، كما أن وتيرة التموضع الأمريكي في المنطقة قد تغيرت ازدادت ، وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وغزو أفغانستان كبداية للتواجد العسكري ، وخاصة بعد إنشاءها العديد من القواعد العسكرية في عدة دول المنطقة ، وفي الوقت ذاته شهدت المنطقة تغيراً آخر تمثل في عودة النفوذ الروسي بعد ما استعادة عافيتها .*

الاتحاد الأوروبي الذي بدأ الانطلاق بالتوسع نحو الشرق حتى وصل إلى حدود المنطقة ووضعها وفق سياسة الجوار ، حيث يرى الاتحاد الأوروبي بأنه ليس بمنأى عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي قد تحصل على الجانب الشرقي من حدوده ، بالإضافة إلى الاهتمام بموارد الطاقة التي تعتبر عصب حيوي له.

---

* في حقيقة الأمر فإن التواجد الأمريكي جاء وفق ترتيبات بحيث لا يثير الغضب الروسي .

أولاً : معوقات التنمية والاستثمار.

لقد أثرت البيئة المتغيرة في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى عموماً على الاستثمار والتنمية المشتركة سواء كانت تلك المعوقات داخلية على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو التقني ، ومنها خارجي اقليمي يتعلق بطبيعة توازن القوى الإقليمية أو بدول العبور في المنطقة ، ومنها دولي متعلق بالأطراف الدولية والنظام الدولي ككل ، حيث يمكن إبراز أهم تلك المعوقات على النحو التالي:

1- الإشكالية القانونية لبحر قزوين.

لقد تناولت الدراسة الإشكالية القانونية في الفصل الأول ، ولكن تأتي دراستها في هذا المجال باعتبارها كعائق لفرص التنمية والاستثمار ، وبالرغم من مرور حوالي العقدين من التغيرات التي بدأت منذ نهاية الحرب الباردة ، فإن الإشكالية لا زالت دون حل شامل ، خاصةً تلك المتعلقة بالوضع القانوني أي باعتباره بحرًا أو بحيرة ، والمشكلة المتعلقة بالحدود كالمنطقة المتنازع عنها بين أذربيجان وتركمنستان ، وحقول جنوب بحر قزوين بين أذربيجان وإيران [1] الأمر الذي دفع كل من إيران وروسيا بمنع أي تسوية غير جماعية تتعلق بالإستثمار في وسط وقاع بحر قزوين وقد استخدمت إيران التهديد بالقوة في أكثر من مناسبة ، بالرغم من وجود آلاف الكيلو مترات من خطوط الأنابيب .

إلا أنه في هذا المجال يمكن القول بأن العقبة القانونية لم تحول دون الاستثمار وذلك عن طريق إبرام الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية ، كاتفاقية شنغهاي المعنية بجانبي الحدود والأمن ومنتدى السياسة والأمن لبلدان آسيا الوسطى في منتصف عام 2010 ،

---

(1) تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) حول توقعات الطاقة العالمية لعام 2010 ، باللغة الانجليزية World Energy Outlook 2010 ، ص 516 ،وكذلك تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) لعام 2008 حول وجهات النظر لنفط وغاز بحر قزوين "باللغة الانجليزية" Perspectives On Caspian Oil and Gas Development ، December 2008 ، ص66.

وما درجت عليه الممارسة من ترسيم الحدود بين كل من تركمنستان وروسيا وفق خط الوسط ، لذلك ستبقى المسائل القانونية متوقفة على الحسابات السياسية والقومية لكل طرف.[1]

2- المناخ السياسي والأمني.

تعتبر دول منطقة بحر قزوين حديثة الاستقلال وبالرغم من استقرارها النسبي ، فإن حالة من الشك وعدم اليقين حول مدى استمرارية الاستقرار من عدمها ، وقد تعرضت المنطقة لبعض الهزات التي قد تؤثر في التنمية والاستثمار ، كالحرب الجورجية الروسية ، والمجموعات الاصولية في طاجيكستان .[2]

3- ضعف البنية التحتية .

لم تكن دول منطقة بحر قزوين تحظى بأهمية اقتصادية إبان الحكم السوفيتي، حيث كان يستخرج النفط والغاز من مناطق الشمال وسهول سيبيريا ، الأمر الذي تركها ضعيفة من ناحية البنية التحتية والتخلف الاقتصادي ، حيث يؤثر ذلك في نقل مواردها من الطاقة اتجاه الأسواق العالمية ، يضاف إلى ذلك ضعف التكنولوجية المتعلقة باستكشاف واستخراج النفط والغاز.[3]

كما أن حجم الاستثمار الكبير في المنطقة قد يؤثر على قدرة دول المنطقة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية سواء في اتجاه الشرق للصين أو اتجاه أوروبا عبر أو حول روسيا ، إذا ما قُورن ذلك بالبنية التحتية للنقل.

4- البيئة الإقليمية .

وتتمثل في التنافس على خطوط الأنابيب التي شهدت حالات من التدخل السياسي دون التعامل معها من جانب الجدوى الاقتصادية كخط التيار الجنوبي وخط التيار الشمالي ، ومن ناحية أخرى فقد كان للتدخل السياسي صداه على البيئة الاقتصادية كقرار روسيا بإيقاف إمدادات الغاز نحو أوروبا عبر أوكرانيا عام 2006 ، 2008.

---

(1) تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) 2010 ، مرجع سابق ذكره ، ص 552.
(2) المرجع السابق نفسه ، ص 495.
(3) المرجع السابق نفسه ، ص 523، ص 496.

ثانياً : آفاق التعاون والاستثمار.

كانت تلك أبرز معوقات التنمية والاستثمار في منطقة بحر قزوين ، حيث تعطي انطباع للوهلة الأولى بعدم وجود طريقة أو سبيل لتنمية المنطقة والاستثمار متوسط وطويل الأجل فيها ، ولكن نظرة شاملة لحجم الاستثمار سواء في الاستكشاف أو الاستخراج أو النقل منذ عام 1991 وحتى الوقت الراهن تعطينا صورة أخرى .

حققت دول منطقة بحر قزوين الكثير من السياسات الناجحة والرامية لخلق بيئة آمنة للاستثمار متوسط الأجل ، مرتكزة في ذلك على عدة عوامل أبرزها حجم الاحتياطي المؤكد وحجم الاستثمار عن طريق الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، فقد استطاعت دول المنطقة مضاعفة الإنتاج والتصدير خلال العقدين الماضيين ، ومن المتوقع بأن ينمو إنتاج النفط بشكل ملحوظ وفق تقديرات الوكالة الدولية للطاقة خلال الخمسة عشرة السنة القادمة ، حيث أنتجت كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمنستان بالإضافة إلى أوزبكستان 2.9 مليون برميل يومياً في عام 2009 ، ومن المتوقع أن يصل في عام 2020 إلى 4.4 مليون برميل يومياً و5.4 مابين عامي 2025 و 2030 ، ومن المتوقع أن تبقى كل من أذربيجان المُصدران الرئيسيان من النفط في المنطقة [1] ، ويأتي التوقع بعد أن طورت كازاخستان حقل تنجيز وحقول كاراتشاجاناك ، وهناك خطة توسيع خط أنابيب شمال كازاخستان إلى ميناء نوفورسيسك الروسي المطل على البحر الأسود ، وكذلك تنويعها لطرق الإمداد عبر السكك الحديدية ، وخطوط الأنابيب باتجاه الصين ، والانضمام إلى خط أنابيب باكو تبليسي جيهان (BTC) ، ومن خلال تتبع إنتاج كازاخستان من النفط منذ عام 2000 بمعدل 1.4 مليون برميل يومياً ، وهذا ينطبق على الخطط الأذرية في التوسع في الإنتاج والتصدير وإن كان بشكل أقل .

---

(1) تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) 2010، مرجع سابق ذكره ، ص 496.

وقد حققت كازاخستان نسبة نمو بلغت 7.6% من 26 مليون متر مكعب عام 2008 إلى 43 مليون متر مكعب عام 2015 في قطاع الغاز .[1]

ورداً على المعوقات التي تعرقل خطوط الأنابيب سواء السياسية أو اللوجستية أو التنظيمية المذكورة آنفاً فقد حققت كازاخستان وأذربيجان نجاحاً في تطوير القدرات التصديرية وخطوط الأنابيب.[2] حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية بأن يرتفع تصدير الغاز الطبيعي لدول المنطقة خلال العقدين القادمين من 188 مليار متر مكعب عام 2008 إلى ما يقرب 260 مليار متر مكعب بحلول عام 2020 و 315 مليار متر مكعب عام 2035 .[3]

تأتي أهمية مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين من عدة ميزات أهمها: [4]

1- المساهمة الكبيرة لبحر قزوين في أمن الطاقة العالمية ، حيث يساهم بمعدل من 6% - 9% من النفط العالمي ، ومن 4% إلى 11% من الغاز في العالم ، حيث من المتوقع أن يستمر ثبات النسبة إلى عام 2035 .

2- تساعد الطاقة في بحر قزوين إلى تنويع مصادر الطاقة من حيث الأقاليم المنتجة لها ، مما يخلق فرص وحوافز للتجارة البينية والتعاون في وسط آسيا بغيرها من المناطق المحيطة.

3- تساعد موارد الطاقة لبحر قزوين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع بلدان المنطقة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

4- زيادة الصادرات من النفط والغاز من منطقة بحر قزوين هي إضافة إلى الإمدادات

---

(1) تقرير أسواق النفط متوسط الأجل Medium- term Oil Market Report وكالة الطاقة الدولية (IEA) يونيو 2008، ص 48.

(2) توقعات إمدادات الغاز الطبيعي 2008 - 2015 Natural Gas Liquids Supply Outlook 2008-2015، أبريل 2010 ، وكالة الطاقة الدولية (IEA) ، ص 46.

(3) تقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA) 2010، مرجع سابق ذكره ، ص 521.

(4) المرجع السابق نفسه ، ص 496- 497.

العالمية ووجود مصادر الطاقة في بحر قزوين يساهم في انخفاض الأسعار ويقلل الحاجة إلى وضع آخر أكثر تكلفة إذا ما أخذنا في الاعتبار تكلفة استخراج النفط والغاز دون حساب تكلفة النقل والترانزيت .[1]

من خلال ذلك يعتبر عنصر الطاقة مهماً لجميع الدول سواء المصدرة لها أو لدول العبور أو للدول المستهلكة أو المُصدر لها ، أي وفق مبدأ المنفعة المتبادلة ، وإن عدم استمرار واستقرار هذه الآلية في أي مرحلة يؤثر على كافة الأطراف ، ومن ثم تأتي الحسابات السياسية والإستراتيجية لكل طرف ، مما يؤثر ذلك في عملية الاستقرار والتنمية المشتركة ، وبالرغم من الخلافات والتنافس والصراع الإقليمي والدولي ، فقد استطاعت الأطراف ذات العلاقة من ايجاد قاعدة مشتركة وحد أدنى من التفاهم والمشاركة وفق توازنات حساسة بين الأطراف المعنية والحسابات الإستراتيجية دون إقصاء لطرف على حساب الآخر ، وذلك عن طريق الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، ما يضع المنطقة أمام بيئة حذرة للتعاون والاستثمار في المستقبل المنظور ، وإدراك الأطراف ذات العلاقة بأهمية العامل الاقتصادي وتأثيره على جميع الأطراف وفي كافة المراحل ، ومن ثم يأتي كقاطرة لباقي العوامل الأخرى.

---

(1) المرجع السابق نفسه ، ص 557.

الخـاتـمـة

لقد أثارت منطقة بحر قزوين اهتمام الأطراف الإقليمية منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث بدأت تتلمس موطئ قدم لها وفق عوامل عدة أبرزها العامل الاقتصادي والعامل الجيوسياسي والجيوبوليتيكي والعامل التاريخي والعامل الثقافي والأثني واللغوي ، نظراً لموقع منطقة بحر قزوين الاستراتيجي الهام ، ولما كانت المنطقة عانت بداية الاستقلال بحالة من عدم الاستقرار السياسي فقد تداخلت واختلفت رؤى الدول الإقليمية والتي شهدت بدورها هبوط وصعود دول إقليمية فاعلة ، ما أدى ذلك إلى انطباع للوهلة الأولى بأن المنطقة ستشهد صراعاً يصل إلى حالة الحرب ، يفضي إلى حالة من عدم الاستقرار والحروب بين الأطراف المعنية ، وقد استمر الجدل والتنبؤ بما ستؤول إليه المنطقة في ظل تزايد التغيرات التي بدأتها منذ الاستقلال ، حيث دخلت أطراف دولية غير تقليدية المنطقة بدوافع مختلفة منها السلم والاستقرار والتنمية والاقتصاد والتحرر السياسي الايدولوجي ، كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين ، حيث تعتبر منطقة بحر قزوين من أكثر المناطق والأقاليم حساسية من جراء التغيرات الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ، حيث تأثرت في بادئ الأمر من جراء التغيرات الإقليمية بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق بالاستقلال عنه ، وتأثرت بتغيرات النظام والبيئة الدولتين ، حيث شهدت دخول أطراف دولية ناتجة عن التغيرات الدولية ، ولم تنتهي حالات التغير في توازنات الأطراف المعنية ، بل استمرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وزيادة ثقل التواجد الأمريكي من الاقتصادي إلى التواجد العسكري ، يقابل ذلك تغير في البيئة الإقليمية وهي عودة النفوذ الروسي بعد تراجعه خلال العقد الأول من الاستقلال ، وكذلك زيادة التواجد الصيني المتنامي في العديد من الأقاليم والمناطق الجيواستراتيجية ، ما أدى ذلك زيادة تعقيد المشهد في منطقة بحر قزوين .

إلا أن دراسة فاحصة لمنطقة بحر قزوين ومن كافة الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية عبر عقدين من الزمن ، أي منذ الاستقلال عام 1991 إلى عام

2010 ، وبالرغم من التشابك والاختلاف في المصالح وصعود وهبوط أطراف إقليمية وتواجد أطراف دولية غير اعتيادية في المنطقة ، فقد استطاعت أن تؤسس حد أدنى من التعاون والاستقرار على مدى العقدين الماضيين ، نظراً لتأثير المنطقة على الأطراف الإقليمية ، وأن حالة عدم الاستقرار فيها سيؤثر عليهم بسبب التداخل الأثني والعرقي واللغوي ، كما أن العامل الاقتصادي له وقعه الخاص في المنطقة بسبب الترابط والمنفعة المتبادلة بين دول المصدر ودول العبور وهي أطراف إقليمية فاعلة ، ودول الاستهلاك ، وأن أي خلل في إحدى هذه المراحل سيؤثر ذلك في باقي المراحل ، ويحرم المنطقة من فرص الاستقرار والتنمية ، لذلك جاء العامل الاقتصادي كقاطرة لكل العوامل ومرشداً لها ، وهذا لا ينفي أهمية باقي العوامل الأخرى الأمنية والإستراتيجية ، فإذا ما حدث خلل في إحدى هذه العوامل فإن ذلك سيؤثر على أهمية المنطقة الاقتصادية ، ومن هذا المنظور توافقت رؤى الدول الإقليمية والدولية على صيغة وتوازن حساس لكل دولة على حده ، حيث تمثل دولة مسرحاً للتنافس والصراع ، ودولة أخرى تمثل مجالاً للتعاون والاستقرار ، وأخرى تتقاسمها الأطراف الإقليمية بنسب متفاوتة ، لذلك فإن تلك الصيغة لمنطقة بحر قزوين استطاعت من خلالها التنمية والاستقرار خلال العقدين الماضيين ومن المتوقع بأن تستمر التنمية والاستثمار للمدى المنظور بالرغم من التغيرات ، وتداخل العامل السياسي والاستراتيجي المؤثرين في العامل الاقتصادي ، والتي ستحدث خلال الفترة المستقبلية وفق توازنات واستراتيجيات جديدة ، بسبب مصادر الطاقة الهامة لجميع الأطراف ذات العلاقة ، وبالتالي سيكون العامل أو الدافع الاقتصادي هو القاطرة لباقي العوامل الإستراتيجية والأمنية والسياسية.

الاستنتاجات

من خلال الدراسة والتحليل لطبيعة العلاقات الإستراتيجية الإقليمية والدولية لمنطقة وبحر قزوين من الفترة 1991 إلى عام 2010م أي بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق حتى عام 2010 ، ومن كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والجغرافية والاجتماعية والثقافية واللغوية والتركيبة الديموغرافية للمنطقة يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية :

1- لقد شهدت منطقة بحر قزوين تغيراً دراماتيكياً سريعاً على كافة الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأن ذلك التغير له عدة أبعاد داخلية وخارجية ، فعلى المستوى الداخلي استقلت ثلاث دول مشاطئة لبحر قزوين شهدت تغيرات وحالات من عدم الاستقرار بسبب فك الارتباط من الهيمنة السوفيتية ، وعلى المستوى الخارجي (الإقليمي - الدولي) شهدت تراجع وعودة نفوذ دول أخرى إقليمية ، بالإضافة إلى دخول أطراف دولية غير تقليدية للمنطقة.

2- بالرغم من الدراسات المتعلقة بالاحتياطي الحقيقي والاحتياطي المحتمل من النفط والغاز في منطقة بحر قزوين،إلا أنه لم يتم تحديد حجم الاحتياطيات الحقيقية فيها.

3- أن الجهود الفردية والثنائية والجماعية التي بُذِلت لتحديد الوضع القانوني لبحر قزوين قد باءت بالفشل ، أو بالأحرى لم تحقق نتيجة يمكن الاستناد عليها لتقسيم مصادر الطاقة فيها ، غير أن من خلال الاتفاقيات الثنائية التي وُقعِت في هذا المجال يمكن الاعتماد أو الاستناد عليها كممارسة فعلية للتقسيم خلال المدى المنظور.

4- بالرغم من تراجع الهيمنة والنفوذ الروسيين خاصة خلال العقد الأول من الاستقلال ، فقد استطاعت العودة وتقوية النفوذ الذي فقدته وذلك نظراً للتغيرات الداخلية التي مرت بها عدة مرات والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرتين لتعيد صياغة جديدة في المنطقة ، وبالتالي أصبحت لاعباً هاماً معني بتوازنات المنطقة ، بالإضافة إلى تركيا التي استطاعت أن تحقق قدراً من التحرك والمناورة

السياسية مبنية على الدعم الغربي وعلاقاتها الثنائية مع روسيا الاتحادية ، على عكس إيران التي فقدت بعض من النفوذ مقارنة بتركيا .

5- لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من موقعها الجديد في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة واستطاعت بأن تضع قدمها في المنطقة ، واستطاعت أيضاً من تكثيف تواجدها العسكري مستفيدة من أحداث 11 سبتمبر 2001 وتأسيس قواعد عسكرية في المنطقة ، كما أن الاتحاد الأوروبي الذي مر بتغيرات داخلية تمثلت في التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية ، استطاع بأن يحد من القبضة الروسية واحتكارها لخطوط الإمداد ولو بشكل جزئي ، وأن يؤسس لإستراتيجية خاصة متعلقة بمنطقة بحر قزوين ، وكذلك شهدت المنطقة دخول لاعب آسيوي وهو الصين التي شهدت خلال الثلاثة عقود الماضية نهضة اقتصادية شاملة وسياسة خارجية مثيرة للاهتمام استطاعت أن تحقق قدراً من التوازن في المنطقة.

6- أن الدول المستقلة والمشاطئة لبحر قزوين لم تكن مسرحاً للعبة في المنطقة ، بل استطاعت أن تكون طرفاً فيها عن طريق رسم سياسات واستراتيجيات وتحالفات استطاعت من خلالها أن تحقق قدراً من الاستقلالية ، والاستفادة من جميع الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق قدراً من الاستقرار والتنمية وتوازن القوى.

7- أن التغيير الذي حصل خلال العقدين الماضيين لم ينتهِ بعد ، وإنما ستستمر وتيرة التغيرات كانعكاس للتغيرات التي تحدث للأطراف الإقليمية والدولية ، وستتغير تبعاً لذلك المعادلة والتوازنات .

8- ستمضي المنطقة قدماً في تحقيق قدراً من الاستقرار والاستثمار والاستفادة من جميع الأطراف وبنسب متفاوتة خلال المدى المنظور ، بالرغم من المعوقات والعراقيل التي تؤثر على ذلك.

من خلال النتائج والاستنتاجات أعلاه تؤكد صحة الفرضية التي انطلق منها البحث ، بأن الدول المعنية بمنطقة بحر قزوين قد حققت قدراً من الاستقرار والتنمية بالرغم من اختلاف الرؤى والاستراتيجيات ، والمعوقات التي تعرقل

الاستفادة المشتركة لثروات منطقة بحر قزوين ، وأن التنافس على ثروات المنطقة لم يصل إلى مرحلة الصراع .

قائمة المراجع

*** القران الكريم**

أولاً : المصادر

1. تقرير المراجعة الرباعية الصادر عن البنتاغون 2010 " Quadrennial Defense Review Report .February 2010 .
2. قرار مجلس الأمن رقم 1737، الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S/RES/1737 (2006)
3. قرار مجلس الأمن رقم 1747، 24 مارس 2007: الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S/RES/1747 23 ديسمبر 2006،.(2007) .
4. قرار مجلس الأمن رقم 1929، 9 يونيو 2010، الأمم المتحدة ، مجلس الأمن S/RES/1747،

ثانياً : المراجع والمؤلفات العربية.

1. أحمد إبراهيم محمود: في الإستراتيجية العسكرية:البرنامج النووي الإيراني : التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، عدد 131، يناير 1998.
2. أحمد ثابت : مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي..دورة القوة والتوازن الدولي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 171،يناير 2008.
3. أحمد خليل الضبع :الاقتصاد التركي : مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية ،عدد 131، يناير 1998.
4. أحمد داود أوغلو : العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ،ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة ، الطبعة الأولى 2010.

5. أحمد دياب: الأزمة التركية: سياسية أم اقتصادية؟ ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 145، يوليو 2001.
6. أحمد علي سالم : السياسة الخارجية لأوباما بين المثالية والواقعية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178 ، أكتوبر 2009.
7. أحمد مختار الجمال :الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية، مركز الجمهورية للدراسات والأبحاث السياسية والأمنية ، كتاب الجمهورية ،دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ، ديسمبر 2010.
8. أحمد نوري النعيمي : العلاقات التركية الروسية :دراسة في الصراع والتعاون ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الأولى ،بدون تاريخ.
9. أسامة مخيمر: الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية ، عدد 170 ،أكتوبر 2007.
10. السيد أمين شلبي : ثلاثون عاماً على العلاقات الأمريكية – الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009.
11. السيد أمين شلبي : سياسة إدارة كلينتون الخارجية:انجاز أم فراغ استراتيجي؟، مجلة السياسة الدولية ،عدد 144، أبريل2001.
12. السيد صدقي عابدين : شبه الجزيرة الكورية .. أدوات وحدود التصعيد ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182، أكتوبر 2010.
13. إسراء احمد : الشرق الأوسط بعد احتلال العراق ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182، اكتوبر2010.
14. اليساندرو فيجس : تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182 ، أكتوبر 2010.
15. اليساندرو فيجُيس : مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152 ، أبريل 2003.
16. إيمان محمود إبراهيم :الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، دار الأحمدي للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى 2006.

17.باهر شوقي: قمة مجلس التعاون الخليجي:هواجس وملفات ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 131،يناير 1998.
18.بول هنز: التقييم الاستراتيجي العربي ، دراسات مترجمة ، الطبعة الأولى ، 1997.
19.تشن تشيماو: الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب "رؤية صينية" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 145 ، يوليو 2001.
20.جاسر الشاهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية ، يناير 1998.
21.جراهام فولر :الجمهورية التركية الجديدة :تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، دراسات مترجمة 36، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى، 2009.
22.جون هدسون ، مارك هرندر : العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور ،الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1987.
23.جيفري كيمب: مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،أبو ظبي ،2001.
24.حبيب الله أبو الحسن الشيرازي : الصراع الأمريكي –الروسي في آسيا الوسطى ، مختارات إيرانية ، العدد الثاني ، سبتمبر 2000.
25.حنان قنديل : آسيا والعولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ، تحرير محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، جامعة القاهرة ،الطبعة الأولى 2003.
26.حنان قنديل : التغير والاستمرار في السياسات الصينية .. قراء ة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 171 ، يناير 2008.
27.خليل العناني :الاقتصاد الأمريكي:حسابات التكلفة والعائد، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152، أبريل 2003.
28.خورشيد حسين دلي : تركيا وقضايا السياسة الداخلية (دراسة) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999.

29.روجر هاورد :نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة ، ترجمة : مروان سعد الدين ، الدار العربية للعلوم – ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى 2007.
30.رونالد ازموس : أوروبا الغربية ، التقييم الاستراتيجي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة 5، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 1997،.
31.ريتشارد ن.هاس : الفرصة.لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ، ترجمة اسعد كامل الياس ، مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى،2007.
32.زبجنيو برجينسكي : رقعة الشطرنج الضخمة ،ترجمة سحر فراج ومحمد عبد السلام حسن، مكتبة ميريت،القاهرة ،الطبعة الأولى 2003.
33.شاهرام تشوبين : طموحات إيران النووية ، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،2007.
34.شيا وجي شو : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2008.
35.شيرين أكينر : مصادر الطاقة في بحر قزوين :الانعكاسات على منطقة الخليج العربي ، التوجهات السياسية في دول بحر قزوين الجديدة أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 2001.
36.شيرين هنتر: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية،دراسات عالمية ، عدد 38، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ،أبو ظبي2001.
37.عاطف الغمرى : أمريكا في عالم يتغير،مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2009 .

38. عاطف معتمد عبد الحميد : ما بعد الشيوعية الدين والثروة والقومية في زمن التحولات، نهضة مصر،القاهرة ، الطبعة الأولى، 2007.
39. عبد الجليل زيد المرهون : دول قزوين وفرص التكامل الإقليمي ، جريدة الرياض الالكترونية ، عدد 14368،26 أكتوبر 2007.
40. عبد الرحمن رشدي الهواري: التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) عن عام 2000 ، مجلة السياسة الدولية الدولية، عدد 143، يناير 2001.
41. عبد المنعم المشاط : النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178 ، أكتوبر 2009.
42. عبد الوهاب عبد الستار القصاب : آثار التغيرات الدولية الراهنة في الخيارات الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى:نظرة في الديناميات الفاعلة، مجلة المستقبل العربي ، العدد289 مارس2003.
43. عبد الغني ضو أبو زيان:العلاقات الروسية الأوروبية من عام 1990الى 2007 ، (رسالة ماجستير) أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس خريف 2008.
44. عبير ياسين : الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152 ، أبريل 2003.
45. عماد جاد : الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2001.
46. عماد جاد :حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الطبعة الثانية ،القاهرة ، 2010.
47. عمار جفال :التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز :دراسات إستراتيجية ، عدد 206، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ،2005.
48. عمر عبد العاطي :أوكرانيا وجورجيا .. أزمات في منطقة الجوار ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009.

49. علاء جمعة محمد : "منظمة شنغهاي"، آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد 146،أكتوبر 2001.
50. علي صادق أبوهيف :القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الطبعة الثانية عشرة، بدون تاريخ.
51. غسان بن جدو: إيران إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربي ، المجلد الثاني والعشرون، عدد246 نوفمبر1999.
52. فرانسيس فوكوياما : أمريكا على مفترق الطرق (ما بعد المحافظين الجدد) ، ترجمة محمد محمود التوبة ، مكتبة العبيكان ، الرياض الطبعة الأولى ،2007.
53. فريد حاتم الشحف : العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس، ،دار الطليعة الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2005.
54. فوزي درويش :التنافس حول بحر قزوين،مجلة السياسة الدولية ، عدد143 ، يناير2001.
55. فيتالي نومكن : العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن العالمي ، سلسلة محاضرات الإمارات 99 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ،2006.
56. كاظم هاشم نعمة : الوجيز في الإستراتيجية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، الطبعة الثانية ، 2000.
57. كاظم هاشم نعمة :حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق .الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي ، طرابلس ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، الطبعة الأولى 2003.
58. كونراد زاتيس : الصين عودة قوة عالمية ، دراسات مترجمة 15 ، ترجمة سامي شمعون ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي ،الطبعة الأولى 2003.

59.كيندل سكوت : ديناميات صُنع السياسة الخارجية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009.
60.لطفي السيد الشيخ :الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، ،دار الأحمدي للنشر،القاهرة،الطبعة الأولى،2006.
61.ليليا شيقتسوقا :روسيا بوتين ، ترجمة بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006.
62.مايكل دي. سوين : الصين ، التقييم الاستراتيجي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات مترجمة 5 ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 1997.
63.محمد أبو الفضل ، الصراع النفطي في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، عدد 131، يناير 1998.
64.مغاوري شلبي علي: الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة ،مجلة السياسة الدولية ،عدد170، أكتوبر 2007.
65.محمد السعيد إدريس:أزمة الرئاسة الإيرانية: الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، مجلة السياسة الدولية ،عدد 178،أكتوبر2009.
66.محمد السيد سليم : التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 170، أكتوبر 2007.
67.محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم :الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2003.
68.محمد دويدار : الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، الإسكندرية ، منشاة المعارف ،1981.
69.محمد نعمان جلال : تسليم الراية في القيادة الصينية : الأبعاد والدلالات ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 152، أبريل 2003.
70.محمود عفيفي: صفقة توتال والعلاقات الأمريكية الأوروبية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد131، يناير 1998.

71.مروة وحيد : البرنامج النووي الإيراني بعد محطة "بوشهر" ، مجلة السياسة الدولية، 182،أكتوبر2010.
72.ميشال نوفل :عودة تركيا إلى الشرق.الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت لبنان ،الطبعة الأولى ،2010.
73.مي قابيل : تكلفة الفساد في روسيا: مجلة السياسة الدولية ، عدد 143 ، يناير 2001.
74.ناتالي توتشي: أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 182، أكتوبر2010.
75.نبية الأصفهاني : انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية ، مجلة السياسة الدولية ،عدد 131،يناير1998.
76.نبية الاصفهاني: مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير، مجلة السياسة الدولية ، عدد144،أبريل 2001.
77.نجلاء الرفاعي البيومي : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا ، تحرير محمد السيد سليم و نيفين عبد المنعم مسعد ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ،1997.
78.نورهان الشيخ : العلاقات الروسية – الاورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 170 ، أكتوبر 2007.
79.نورهان الشيخ :روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في "الجوار القريب" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009.
80.هاينتس كرام :تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى،2001.
81.وجدي الطاهر رمضان التائب : العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي 1992-2008 الآفاق والصعوبات (رسالة ماجستير) ، طرابلس ، أكاديمية الدراسات العليا ، فصل الربيع 2009م.

82.ويلفرد كول : تنمية نفط بحر قزوين وانعكاساتها على منظمة أوبك ، مصادر الطاقة في بحر قزوين ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ،2001.

83. وليد سليم عبد الحي : المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 2000.

84.يسرا الشرقاوي :الشراكة الشرقية .. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178، أكتوبر 2009.

85.يفجيني بريماكوف: العالم بدون روسيا (قصر النظر وعواقبه)، ترجمة عبد الله حسن ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى، 2010م.

ثالثاً : المراجع الأجنبية

86. International Energy Agency;Natural Gas Liquids Supply Outlook 2008-2015: Oil industry And Markets Division April 2010.

87. Medium-Term Oil Market Report Perspectives On CASPIAN -Oil and Gas Devlelopment. IEA . December 2008

88. World Energy Outlook 2010 .

رابعاً : شبكة المعلومات الدولية.

1. أسماء المهدي: كازاخستان الاستعداد للاندماج مع دول العالم، موقع آسيا الوسطى، 2001/12/ 23.
2. أذربيجان والاتحاد الأوروبي ، موقع آسيا الوسطى نقلاً عن موقع سفارة أذربيجان بالقاهرة.
3. الصين آتية ... بكين تؤكد قدرتها على منافسة لغرب عسكرياً ، موقع سي إن إن عربية ، بتاريخ 2009/10/22. www.cnnarabic.com

4. القوة العسكرية الصيني :الأقسام العسكرية ، مواضيع عسكرية عامة ، الموقع الالكتروني الجيش العربي ،بتاريخ 2010/11/13، www.arabic-military.com.
5. تامارا مكرينكو : آسيا الوسطى : مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي ، دور آسيا المستقبلي ، مجلة الناتو الالكترونية باللغة العربية ، عدد 7 ، سنة 2009 ، على الرابط التالي:
http://www.nato.int/docu/review/2009/Asia/central_asian_geopolitics/AR/index.htm
6. جوزيف ناي : محاضرة ألقاها بجامعة أكسفورد على الرابط التالي :
http://www.youtube.com/watch?v=AUNW9tFD7cc.
7. دافيد سنودون : اقتصاد الصين سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها ؟ دور آسيا المستقبلي ، مجلة الناتو الالكترونية باللغة العربية ، عدد 7 سنة 2009 ، على الرابط التالي : http://www.nato.int/docu/review/Asia/nise-china-geopolitical/AR/index.htm.
8. روسيا ستفرض عقوبات على أي شركة أجنبية تمد جورجيا بالأسلحة : وكالة الأخبار الفرنسية (ا ف ب) بتاريخ 24 يوليو 2007 ، أو على الرابط التالي :
http: //www.france.24com /ar /node /451443.
9. روسيا وتركمنستان تؤكدان عزمهما على التعاون في مشاريع النقل والغاز، موقع روسيا اليوم ،2008/7/5 .
10. شيماء حسن : العلاقات الروسية الكازاخية : علاقات وثيقة وتتميز بالمصداقية ، موقع آسيا الوسطى.
11. كازاخستان الوجهة الجديدة لشركات الطاقة الغربية : موقع آسيا الوسطى ، بتاريخ 2010/10/10 ، نقلا من موقع euronews بتاريخ 2010/10/8 .
12. موقع الجزيرة نت بتاريخ 2007/7/17م.
13. نبذة عن العلاقات الروسية التركمانية ، موقع روسيا اليوم، بتاريخ 2009/3/24.

14. هلال الحارثي : تركمنستان الجديدة .. موارد الطاقة بين احتكار روسيا وأمال الغرب ، جريدة الرياض الالكترونية ، أو على الرابط التالي :

Hhtp://www.alriadh.com/008/02/09/article316049.html.

15. www.arabic.rt.com.